PCHR

المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

التقرير السنوي
2020

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية –جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان –باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 1996 (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 – بريطانيا. تأسس المركز عام 1995 من قبل مجموعة من المحامين وناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقًا للمعايير والمواثيق المقرة دولياً ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

[فلسفة عمل المركز]

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائماً بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل قطاع غزة والضفة الغربية، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءً لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس كعاصمة دولة فلسطين المستقلة. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب الحكومة والمحاكم الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق

المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

[وحـدات المركـز]

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

■ وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني وباحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، وبهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

■ الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا التي تمس بمبادئ حقوق الانسان، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

■ وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

■ وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإعطائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي لها من قبل منظمات حقوق الانسان

الأخرى في فلسطين. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق في المؤسسات الحكومية والغير حكومية بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

■ وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو 1997. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وكذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة. وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة وتنطوي على تمييز ضدها.

■ وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من أجل نشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

■ المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي –الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجانا.

[التمويـــل]

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني.

[مجلس الإدارة]

د. رياض الزعنون | أ. نادية أبو نحلة | أ. هبة عكيلة | أ. هاشم الثلاثيني | أ. جبر وشاح | أ. راجي الصوراني

[المديـــر]

أ. راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

[عنــوان المراسلـة]

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

- **المقر الرئيسي:**

غزة – شارع جمال عبد الناصر «الثلاثيني» – مجمع الرؤيا – الطابق 12

مقابل جامعة الأزهر وبجوار الهلال الأحمر – د. حيدر عبد الشافي – ص . ب 1328

تليفاكس: 2824776 / 2825893 / 08 2823725

- **فرعنا في خانيونس:**

شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.

تليفاكس: 2061025 / 2061035 08

- **فرعنا في جباليا:**

عمارة عز الدين – الشارع العام – مدخل مخيم جباليا الشمالي

تليفاكس: 2456336 / 2456335 08

- **بريــد إلكتروني:** pchr@pchrgaza.org

صفحة الموقع الإلكتروني: www.pchrgaza.org

[المحتويات]

هذا التقرير 13

القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة 15

ملخص عام 15

أولاً: انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان 19

ثانياً: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي 25

التوصيات 31

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي 35

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية 35

استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة 41

الاعتقال و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية 48

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام 53

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية 55

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين 57

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية 61

استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان 62

المحكمة الجنائية 66

إنكار العدالة 67

الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي 71

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية 71

عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية 77

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 79

العملية التشريعية في فلسطين 84

استقلال السلطة القضائية 86

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية 89

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير 91

انتهاك الحق في التجمع السلمي 94

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات 96

أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة 98

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة 100

القسم الثاني: نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام 2020 103

الأولوية الاستراتيجية 1:
العمل من أجل مساءلة مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين 106

الهدف 1.1: بحلول العام 2024، عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مع الهيئات والآليات الدولية لدعم التحقيقات ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وقد سعى لمحاسبة الجناة من خلال سبل الإنصاف القانونية الدولية 106

النتيجة 1.1.1 التحقيقات الدولية ضد مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الانسان، في كل من المحكمة الجنائية الدولية وتحت مبدأ الولاية القضائية، مدعومة من قبل المركز 106

المخـرج:1.1.1.1 تم عمـل مسـودة للمذكـرات القانونيـة ورفـع قضايـا أمـام المحكمـة الجنائيـة الدوليـة والولايـة القضائيـة الدوليـة بنـاءً علـى الأدلـة التـي جمعهـا طاقـم المركـز 108

المخـرج: 1.1.1.2 تم تدريـب محامـين شـباب مؤهلـين في القانـون الدولـي لحقـوق الإنسـان، المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، والولايـة القضائيـة 108

النتيجة: 1.1.2 المجتمع الدولي على علم بقضايا المساءلة الدولية وسيادة القانون في فلسطين 108

المخرج: 1.1.2.1 إنشاء مكتب مناصرة للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان في أوروبا 109

المخـرج: 1.1.2.2 تم إنتـاج منتجـات عاليـة الجـودة مـن المعرفـة في الوقـت المناسـب واسـتخدامها في المناصـرة الدوليـة التـي تبـرز انتهـاكات الاحتـلال. 109

المخـرج: 1.1.2.3 تحسـين التنسـيق والتواصـل مـع الشـركاء والجهـات الفاعلـة بشـأن الأعمـال القانونيـة والمناصـرة 111

الأولوية الاستراتيجية 2:
تعزيـز سـيادة القانـون وزيـادة فـرص الوصـول إلـى العدالـة فـي مناطـق ولايـة كل مـن السـلطات الإسـرائيلية والفلسـطينية للفلسـطينيين وضحايـا انتهـاكات حقـوق الإنسـان، بمـا فـي ذلـك ضحايـا الجرائـم القائمـة علـى أسـاس النـوع الاجتماعـي 112

الهـدف 2.1: بحلـول عـام 2024 سـهّل المركـز وصـول ضحايـا انتهـاكات حقـوق الإنسـان الفلسـطينيين إلـى العدالـة، مـن خـلال النظـم القضائيـة الفلسـطينية والإسـرائيلية، بمـا في ذلـك للنسـاء مـن ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) 112

النتيجـة 2.1.1 وصـول ضحايـا انتهـاكات حقـوق الإنسـان لآليـات الانتصـاف الاسـرائيلية والفلسـطينية وتحقق الانتصاف في بعض القضايا 112

المخرج:2.1.1.1 تلقى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مساعدة قانونية جيدة 112

الهـدف 2.2: بحلـول العـام 2024، النظـام القضائـي الفلسـطيني أكثـر اسـتجابة للحـالات المتعلقـة بحقـوق الإنسان، بما فيها الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي 116

النتيجـة 2.2.1 تم تحـدي القوانـين والسياسـات التـي تتعـارض مـع حقـوق الإنسـان، خاصـة حقـوق المـرأة والمساواة بين الجنسين 116

المخـرج: 2.2.1.1 تم تدريـب الشـباب المؤهلـين، بمـن فيهـم المحامـين، والعمـل لمناصـرة حقـوق الإنسـان/ المـرأة 116

المخرج: 2.2.1.2 تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في حملات المناصرة 117

النتيجة 2.2.2 تمكين المرأة للمطالبة بحقوقها 118

المخرج: 2.2.2.1 زاد وعي المجتمع المحلي بحقوق المرأة 118

المخرج: 2.2.2.2 وجدت النساء منصة لرفع أصواتهن بعد أن زاد وعيهن 119

الأولوية الاستراتيجية 3:
العمل على زيادة الاحترام لحقوق الإنسان والكرامة والمساواة بين الجنسين والحريات للفلسطينيين 121

الهدف 3.1: بحلول العام 2024، أسس المركز شبكة قوية من المدافعين عن حقوق الإنسان (50 ٪ نساء) في كل أنحاء قطاع غزة، ممن لهم تأثير في تأكيد الحقوق المدنية والسياسية، وممارسة التأثير الديمقراطي، والعمل من اجل المساواة بين الجنسين والكرامة والحرية 121

النتيجة 3.1.1 زيادة قدرة وفهم المجتمعات المستهدفة والشبكات الشعبية لحقوق الإنسان، وقدرتها على تحديد سبل المشاركة 121

المخرج 3.1.1.1 ازدادت معرفة/قدرات المجتمعات المستهدفة/المؤسسات القاعدية في مجال حقوق الانسان 121

المخرج 3.1.1.2 وجود شبكة خريجي المركز وتقلى الخريجون تدريباً في مجال التوعية والتدريب والمناصرة 122

الهدف 3.2: بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الانسان قد حل القيود على المجتمع المدني من خلال اجراءات مباشرة وزيادة التمكين من أجل بيئة مجتمع مدني آمنة 123

النتيجة 3.2.1: تحسين مشاركة الأشخاص الفاعلين في الفضاء المدني الفلسطيني 123

المخرج 3.2.1.1 تم بناء التضامن والتنسيق عبر منظمات المجتمع المدني للعمل من أجل بيئة آمنة 123

المخرج 3.2.2.2: تم انتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في المناصرة 124

الهدف 3.3: بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد ضمن الحماية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وخاصة الحق في الصحة 124

النتيجة 3,3,1: يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة 124

المخرج: 3,3,1,1 استخدمت المعلومات التي جمعها المركز حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الضغط والمناصرة 125

المخرج: 3.3.1.2 أصدر المركز منتجات عالية الجودة حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتم استخدامها في الضغط والمناصرة 126

النتيجة: 3.3.2 السلطات الوطنية أكثر استجابة تجاه حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وخاصة الحق في الصحة 126

المخرج: 3.3.2.1 تم استخدام اساليب الضغط والمناصرة لحمل السلطة الفلسطينية على احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 127

الاستراتيجية 4:
يقوم المركز بتعزيز قدراته المهنية لزيادة موارده إلى أقصى حد وتحسين عمله بشكل مستمر بما يخدم مصلحة المجتمع بشكل عام 128

الهدف 4.1: بحلول عام 2024 سيعزز المركز من بناء قدراته المؤسسية في المجالات الرئيسية من أجل الاستمرار بكونه منظمة خاضعة للمساءلة وشفافة ومستدامة ومتجاوبة 128

النتيجة: 4.1.1 طور المركز قدراته في مجالات تطوير الأعمال، وجمع الأموال، والموارد البشرية، والقيادة، والمناصرة 128

المخرج: 4.1.1.1 زادت قدرة ومهارات طاقم المركز 128

المخرج: 4.1.1.2 تعزيز الموارد المالية 129

المخرج: 4.1.1.3 نظام الرصد والتقييم الفعال والتقارير الدورية والدروس المستفادة 130

المخرج: 4.1.1.4 تعكس كتيبات الادارة والسياسات أحدث النهج التي تتمشى مع المتطلبات الدولية 130

المخرج: 4.1.1.5 تطور المحتوي الرقمي للمركز وزيادة فعاليته 130

الملاحق 133

[هـذا التقرير]

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام 2020، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز دأب على ممارسته بانتظام منذ العام 1997.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

- **القسم الأول:** وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2020. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

- **القسم الثاني:** وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2020. ويغطي التقرير نشاطات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة، المحلية والدولية، التي نفذها المركز على مدار العام.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة وافية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، وبخاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع الفلسطيني، حرصاً على الشفافية في العمل، وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز، وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

القسم الأول:

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

أثناء إعداد هذا التقرير، قررت المحكمة الجنائية الدولية في 5 فبراير 2021، أن الاختصاص الإقليمي للمحكمة بالنسبة للحالة في فلسطين، وهي دولة طرف في نظام روما الأساسي، هو اختصاص يشمل الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام 1967، أي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. لقد شكل هذا القرار بارقة أمل لدى الفلسطينيين للحصول على العدالة المنتظرة، والانتصاف لحقوقهم بعد سنين من الإنكار أمام القضاء الإسرائيلي. ويترقب الفلسطينيون بأن تشرع المدعية العامة للمحكمة بفتح تحقيق في أقرب وقت في جرائم الحرب التي اقترفتها دولة الاحتلال، بما في ذلك جرائم الاستيطان ونهب الموارد الطبيعية والحرب على قطاع غزة عام 2014 والحصار غير القانوني وغير الإنساني المفروض على القطاع.

على مدى أكثر من خمسة عقود، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات منظمة واسعة النطاق ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في كافة أنحاء الأرض المحتلة عام 1967. ومع أن التحقيقات المتوقعة للمحكمة تطال جرائم ما بعد العام 2014، فإن الكثير من الجرائم يتسم بالاستمرارية تسبق ذلك التاريخ بسنوات طويلة وتمتد ليومنا هذا.

وتشكل جريمة الحصار على قطاع غزة واحدة من الجرائم التي ترقى إلى جريمة اضطهاد، وفقاً لما قدمه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وشركاؤه للمحكمة الجنائية. وما تزال هذه الجريمة قائمة ومستمرة منذ العام 2006. وعلى مدى نحو 15 عاماً حذر المركز ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من التداعيات الخطيرة لسياسة العقاب الجماعي والحصار غير الإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة، والذي خلف وما يزال أزمة إنسانية من صنع البشر، بما في ذلك ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وانهيار الوضع الاقتصادي والإنساني في القطاع. وحذر المركز ومنظمات حقوق الإنسان بأن التدخلات الدولية الإنسانية – الاغاثية، في معظمها، لن تساعد على إنهاء هذه الأزمة ما لم تكن مقرونة بفعل سياسي فعال لإنهاء الحصار والعقاب الجماعي.

وفي العام 2012 حذرت الامم المتحدة أن قطاع غزة لن يكون صالحاً للعيش في العام 2020. ولم يلق العالم بالاً لهذه التحذيرات، وانقضى العام 2020 دون تغيير جوهري في السياسات التي أدت للأزمة الإنسانية في قطاع غزة التي تفاقمت على نحو غير مسبوق. ولم يغير الحال تدفق المساعدات الإنسانية لأكثر من 2 مليون نسمة، بات ما يقرب من 85% منهم يعتمدون على شكل من اشكال المساعدات الخارجية، ونحو (45%) عاطلين عن العمل، غالبيتهم من الشباب، و(53%) تحت خط الفقر.

وعصفت جائحة كورونا (كوفيد 19) بالنظام الصحي الفلسطيني المتدهور أصلاً ويعاني من نقص الموارد بفعل 15 عاماً من الحصار الإسرائيلي والعقوبات الجماعية. ومع توفر اللقاح المضاد لهذا الفيروس عالمياً، كانت دولة الاحتلال، وفق تقارير أممية، من بين أكثر النسب دولياً في استخدام اللقاح لمواطنيها، بمن فيهم المستوطنين في

الضفة الغربية. في المقابل، لم توفر سلطات الاحتلال هذا اللقاح لنحو 6 مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعني أنهم عرضة للإصابة بالفيروس، على الرغم من المسؤولية القانونية التي تحتم على السلطة القائمة بالاحتلال توفير اللقاح، أو السماح للإمدادات الطبية بالوصول للأراضي الفلسطينية دون عوائق.

إن حصار قطاع غزة المزمن لم يهدف لخلق أزمة إنسانية وإبقاء القطاع على حافة الانهيار، إنما هو جزء أصيل من سياسة تفتيت جغرافيا الأرض الفلسطينية المحتلة، وتفتيت الهوية الفلسطينية في المناطق المخصصة وفق اجماع دولي لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد أدت هذه السياسيات الاحتلالية ومجمل السياسات والإجراءات الى ابتعادنا أكثر من أي وقت مضى عن حقوقنا غير القابلة للتصرف في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة في الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس الشرقية.

وقد كان العام 2020 حافلاً بتكريس مزيد من وقائع التفتيت على الأرض، واتضحت أكثر وأكثر معالم نظام عنصري من طراز فريد، طالما حذرنا منه على مدى سنوات، يكمن جوهره في سيطرة اسرائيلية على نحو (60%) من أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ونحو 600 ألف مستوطن، يعيشون في أكثر من (164) مستوطنة. ويسيطر هذا النظام العنصري على الأرض والسكان ويسخر مواردها للسيطرة والهيمنة وتهجير السكان الأصليين.

وتسارعت وتيرة الاستيطان وقضم الأراضي الفلسطينية على نحو غير مسبوق في أعقاب طرح الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب خطة «صفقة القرن»، في أوائل هذا العام، التي تتيح لدولة الاحتلال ابقاء السيطرة على الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، وفرض السيادة على مدينة القدس المحتلة. وفي ضوء ذلك، واصلت دولة الاحتلال قضمها للأرض الفلسطينية المحتلة وخلق وقائع غير قابلة للتراجع، بما فيها مضاعفة الاستيطان، وتهويد القدس الشرقية وعزلها ومحاصرة سكانها الفلسطينيين وطردهم، وإقامة جدار الضم وقطع التواصل الطبيعي فيما بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية بواسطة المستوطنات والطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين ومئات الحواجز العسكرية.

وشكلت حالة الصمت وغياب المساءلة والمحاسبة من قبل المجتمع الدولي على جرائم الاحتلال الاسرائيلي بحق المدنيين وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة، على مدار سنين الاحتلال، حالة من التغول على حقوق الفلسطينيين، عززتها أجواء الحصانة والحماية التي تحظى بها من قبل الادارة الامريكية، وخاصة جريمة ضم الأراضي الفلسطينية بالقوة، بشكل مخالف للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

وفي ضوء هذه الصورة القاتمة في المشهد الفلسطيني بفعل انكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، شكلت المحكمة الجنائية الدولية بارقة أمل وملاذ أخير للفلسطينيين للانتصاف والعدالة، في ضوء إعلان المدعية العامة للمحكمة، فاتو بنسودا، في أواخر العام 2019، فتح تحقيق في جرائم الحرب التي اقترفت في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأحالتها للمحكمة التمهيدية لبحث مسألة الولاية الإقليمية للمحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

وواجهت المحكمة الجنائية الدولية، في ضوء هذا الإعلان، هجوماً حاداً، حيث صعدت الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، من لغة التهديد بحق أعضائها، وبحق كل من يحاول تقديم المساعدة لها، من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. وفي ذات السياق، أصدر الرئيس الأمريكي مرسوماً تنفيذياً يفرض عقوبات على موظفين كبار في المحكمة الجنائية الدولية، من ضمنهم فاتو بنسودا، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ويجرم كل من يتعاون مع المحكمة، للحيلولة دون فتح تحقيق في الجرائم الأمريكية والإسرائيلية.

وواصلت قوات الاحتلال سياسة القتل العمد، والاستخدام المفرط للقوة دون تمييز بحق المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان أبرز أشكالها، جرائم قتل مدنيين خلال تظاهرات ومواجهات وتظاهرات ينظمها الفلسطينيون في مختلف انحاء الضفة الغربية احتجاجا على اجراءات الاحتلال وسياساته القمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي مواجهات مع قوات الاحتلال خلال

اقتحامها للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. في كل الأحوال لم يشكل هؤلاء المتظاهرون أي خطر على جنود الاحتلال. وقتل فلسطينيون في جرائم «إعدام ميدانية» اقترفتها قوات الاحتلال وعناصر أمنها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، بادعاء قيامهم بتنفيذ، أو الاشتباه بمحاولة تنفيذ عمليات طعن أو دهس ضد جنود وعناصر أمن وإسرائيليين، في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل. وفي جميع الحالات لم تكن تشكل خطراً حقيقياً على جنود الاحتلال، وكان بالإمكان استخدام قوة أقل بعد تحييدهم. وواصل المستوطنون جرائمهم بحق المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك جرائم القتل والإصابات.

وواصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال عام 2020 فرض حصارها غير القانوني وغير الإنساني وقيودها على حرية حركة الأفراد ونقل البضائع والسلع في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد استمر الحصار المفروض على قطاع غزة للعام الـ 14 على التوالي، وتم تشديد القيود على كافة المعابر المحيطة به، وتزامن ذلك مع تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وتسجيل آلاف الإصابات بالفيروس وعشرات الوفيات. ونجم عن الحصار الاسرائيلي تدهور كارثي في الأوضاع الانسانية، كما خلف جهازاً صحياً متهالكاً، وبنية اقتصادية ضعيفة، وتدهوراً خطيراً في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان القطاع. كما انعكس تأثير الحصار سلباً على تقديم الخدمات الأساسية لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون أوضاعاً معيشية متردية في قطاع غزة، الذي يصنف على أنه المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم. كما استمر خلال عام 2020 عزل مدن الضفة الغربية المحتلة وإقامة الحواجز الثابتة والفجائية للتضييق على حركة المدنيين، وحركة نقل البضائع بين محافظات الضفة. كذلك، استمر فرض الحصار على مدينة القدس المحتلة وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة.

وواصلت قوات الاحتلال هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى بطريقة الهدم المباشر والاعتداء على ممتلكات المواطنين ومصادرتها، أو عبر اجبار المواطنين على هدم منازلهم ذاتياً وفرض الغرامات عليهم. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أنها تركزت خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية بشكل لافت، وذلك في إطار سياساتها المحمومة لتنفيذ خططها الرامية إلى تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة نهائياً، بما في ذلك تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها.

وواصلت دولة الاحتلال قضمها للأرض الفلسطينية المحتلة وخلق وقائع غير قابلة للتراجع، بما فيها مضاعفة الاستيطان، وتهويد القدس الشرقية وعزلها ومحاصرة سكانها الفلسطينيين وطردهم، وإقامة جدار الضم وقطع التواصل الطبيعي فيما بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية بواسطة المستوطنات والطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين ومئات الحواجز العسكرية. وخلال العام تسارعت وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس، بشكل كبير، تكريساً لخطة الضم وفرض السيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، تنفيذاً فعلياً لخطة ترامب المقترحة للتسوية، المعروفة بـ «صفقة القرن».

وما تزال سلطات الاحتلال تواصل اعتقالها نحو (4400) فلسطيني، بينهم (170) طفلاً، و(40) امرأة، إضافة لكبار السن والمرضى في ظل ظروف صعبة وغير صحية، أقل ما يمكن أن توصف به بأنها غير إنسانية، ولا تتناسب مع المعايير الدولية والحقوق المكفولة لهم بموجب القانون الدولي الإنساني، فالسجون الإسرائيلية غير صالحة للحياة الإنسانية الملائمة، بالإضافة إلى حالة الاكتظاظ والازدحام في أوساط المعتقلين الفلسطينيين.

ولم تتخذ سلطات السجون التدابير والإجراءات الاحترازية العاجلة الجدّية من أجل حماية أرواح المعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، وذلك بالرغم من الخطر الحقيقي والجدّي الذي يهدد حياة الآلاف منهم، في ظل التهديد الذي يواجهونه بعد انتشار وباء كورونا.

واستمر هجوم الجهات الرسمية في دولة الاحتلال

الاسرائيلي واستهداف مؤسسات ونشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بمساعدة مؤسسات غير حكومية مرتبطة بها. وتتصدر وزارة الشؤون الاستراتيجية والدبلوماسية في دولة الاحتلال محاولات تقويض المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال أدواتها المختلفة.

***

أما على مستوى الوضع الداخلي الفلسطيني، فقد شهد العام 2020، مزيداً من التدهور في أوضاع حقوق الانسان بفعل الانقسام الداخلي في مؤسسات السلطة الفلسطينية التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وفرضت حالة الطوارئ التي أعلنتها السلطة الفلسطينية في شهر مارس، لمواجهة جائحة كورونا والحد من انتشارها، وحالة التمديد على مدار العام، مزيداً من التعقيد على أوضاع الفلسطينيين الأراضي الفلسطينية المتأزمة أصلاً بفعل انتهاكات حقوق الانسان. ومنذ البداية أبدى المركز تفهمه لفرض السلطات قيوداً مبررة ومشروعة لمكافحة كورونا، تتواءم مع معايير حقوق الانسان، لكنه في الوقت ذاته حذر من استغلال ظروف الجائحة لفرض قيود غير مبررة على حالة الحريات العامة.

وخلال إعداد هذا التقرير، أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ 15 يناير 2021 مرسوماً بالدعوة للانتخابات العامة، التي طال انتظارها منذ العام 2010. وقد رحب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بهذا التطور، معرباً عن أمله أن يكون العام الجديد عام تجديد الشرعية من خلال تمكين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة من اختيار ممثليهم، وإعادة الاعتبار لمؤسسات الحكم الفلسطيني، وداعياً لأن يكون ذلك مدخلاً لإنهاء الانقسام. وطالب المركز بإطلاق الحريات العامة وتهيئة الأجواء لانتخابات تعبر عن إرادة الناخبين.

شكل القضاء العنوان الأبرز لتغول السلطات التنفيذية على مؤسسات الحكم خلال العام 2020. وقد توج هذا التغول بثلاث قرارات بقانون أصدرها الرئيس بتاريخ 30 ديسمبر تمثل اعتداءً خطيراً على مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات وتمس بشكل مباشر استقلال السلطة القضائية، وسيكون لها تبعات خطيرة على النظام السياسي الفلسطيني والحريات العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

وعلى امتداد هذا العام، استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة ممارسة الاعتقال التعسفي والاستدعاء المتكرر والاحتجاز لفترات طويلة بحق مواطنين، دون اتباع الاجراءات القانونية اللازمة، واستمر استخدام التعذيب والمعاملة القاسية من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة بحق معتقلين ومحتجزين في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها.

واستمر التراجع في حالة حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك اعتقال واحتجاز صحفيين واصحاب راي ونشطاء واخضاعهم للتحقيق أو الاستجواب على خلفية عملهم الصحفي، أو على خلفية دعوات للتظاهر السلمي. واستغلت السلطات المختصة في الضفة وغزة حالة الطوارئ المعلنة للسيطرة على انتشار جائحة كورونا في بعض الأحيان كمبرر لتلك القيود.

ووثق المركز المزيد من انتهاكات الحق في التجمع السلمي في الضفة وغزة من قبل السلطات العمومية. وفرضت جائحة كورونا على السلطات العمومية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ مارس، اتخاذ إجراءات استثنائية، يجب على المواطنين الالتزام، بما في ذلك فرض حالة الطوارئ في الضفة الغربية، وفرض إجراءات احترازية في قطاع غزة. وبرزت المعايير المزدوجة والتمييز من قبل السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة، في ضوء حالة الطوارئ المعلنة. فقد سمحت السلطتان بإقامة تجمعات عامة في الصالات وبيوت العزاء والاسواق الشعبية والمهرجانات، بينما فرضت قيوداً مشددة على تجمعات سلمية ذات طابع سياسي ومنعتها بالقوة.

أولاً:

انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

[1]

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام 2020، (32) مدنياً[1] في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بينهم (10) أطفال، وامرأتان. وبلغ عدد القتلى في الضفة الغربية (25) شخصاً، بينهم (6) أطفال، وامرأة واحدة، بينما قتل في قطاع غزة (7) أشخاص، بينهم اثنان متأثرين بإصابات سابقة، أحدهما امرأة أصيبت في العام 2014، والثاني رجل أصيب في العام 2018. يضاف إلى ذلك، وفاة (3)[2] معتقلين في سجون الاحتلال، جراء تدهور أوضاعهم الصحية. كما أصيب خلال هذا العام على (671) مدنياً أيدي قوات الاحتلال ومستوطنيه، بينهم (14) أصيبوا على أيدي مستوطنين، جميعهم أصيبوا في الضفة الغربية. من بين اجمالي المصابين (71) طفلاً، وامرأة واحدة، و(13) صحفياً، و(3) مسعفين، وأحد نشطاء السلام.

وقُتل خلال العام (10) أطفال على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي، بينهم (6) في الضفة الغربية، قتلوا خلال تظاهرات ومواجهات احتجاجية بين شبان فلسطينيين وتلك القوات، و (4) آخرون في قطاع غزة، بينهم (3) قتلوا خلال محاولة تسلل على الشريط الحدودي للقطاع، ورابع قتل خلال مشاركته في مسيرة العودة الكبرى على الحدود الشرقية. وفي كل هذه الحالات لم يشكل الأطفال أدنى درجة من الخطورة على جنود الاحتلال الذين تعمدوا إطلاق النار على الأجزاء العلوية من أجسادهم. أحد الأطفال القتلى أصيب بعيار ناري وهو على سطح منزله المكون من أربع طبقات، وآخر قتل برصاص قناص محصن أصابه برأسه عن بعد نحو 50 متراً.

وقتلت خلال العام امرأتان، إحداهما في الضفة الغربية، داخل منزلها خلال اقتحام قوات الاحتلال الحي الذي تقطن فيه بجنين، وأطلقت عليها النار، والثانية في قطاع غزة، توفيت متأثرة بجراحها التي اصيبت بها خلال قصف تلك القوات منزلها في مدينة رفح إبان العدوان الإسرائيلي على القطاع في العام 2014.

وقتل خلال العام (12) فلسطينياً، بينهم (5) أطفال[3]، وامرأة واحدة[4]، في مواجهات وتظاهرات ينظمها الفلسطينيون في مختلف انحاء الضفة الغربية احتجاجاً على اجراءات الاحتلال وسياساته القمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي مواجهات مع قوات الاحتلال خلال اقتحامها للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. في كل الأحوال لم يشكل هؤلاء المتظاهرون أي خطر على جنود الاحتلال.

وقتل خلال العام (10) فلسطينيين، بينهم أحد الأشخاص ذوي الإعاقة، في جرائم «إعدام ميدانية» اقترفتها قوات الاحتلال وعناصر أمنها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، بادعاء قيامهم بتنفيذ، أو الاشتباه بمحاولة

1 بينهم أحد عناصر الشرطة

2 انظر بند الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية، ص (48)

3 انظر بند جرائم قتل أطفال، ص (39)

4 انظر بند جرائم قتل نساء ص (40)

تنفيذ عمليات طعن أو دهس ضد جنود وعناصر أمن وإسرائيليين، في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل. وفي جميع الحالات لم تكن تشكل خطراً حقيقياً على جنود الاحتلال، وكان بالإمكان استخدام قوة أقل بهدف تحييدهم.

كما قتل مواطنان، أحدهما طبيب والآخر من ذوي الاحتياجات الخاصة، على حواجز عسكرية دون أية ضرورة أمنية.

[2]

استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرض حصارها غير القانوني وغير الإنساني وقيودها على حرية حركة الأفراد ونقل البضائع والسلع في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد استمر الحصار المفروض على قطاع غزة للعام الـ 14 على التوالي، وتم تشديد القيود على كافة المعابر المحيطة به. وتزامن ذلك مع تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وتسجيل آلاف الإصابات بالفيروس وعشرات الوفيات. ونجم عن الحصار الاسرائيلي تدهور كارثي في الأوضاع الانسانية، كما خلف جهازاً صحي متهالكاً، وبنية اقتصادية ضعيفة، وتدهوراً خطيراً في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان القطاع. كما انعكس تأثير الحصار سلباً على تقديم الخدمات الأساسية لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون أوضاعاً معيشية متردية في قطاع غزة، الذي يصنف على أنه المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم.

كما استمر خلال عام 2020 عزل مدن الضفة الغربية المحتلة عن بعضها وإقامة الحواجز الثابتة والفجائية للتضييق على حركة المدنيين، وحركة نقل البضائع بين محافظات الضفة. كذلك، استمر فرض الحصار على مدينة القدس المحتلة وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة. كما استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة، وكرّست من خلالها سياسة العقاب الجماعي، والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية. وفيما يحرم المدنيون الفلسطينيون من حقهم في التنقل بحرية بين مدن الضفة الغربية، وبين القدس ومحيطها الفلسطيني، يحظى المستوطنون اليهود بحرية حركة كاملة في المناطق التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، وتخصص لهم طرق التفافية حول المدن الفلسطينية. كما استمرت قوات الاحتلال في تكثيف النشاطات الاستيطانية في المناطق المصنفة بمناطق (C) بشكل عام، وفي مدينة القدس الشرقية، بشكل خاص. كما واصلت سلطات الاحتلال حرمان آلاف المواطنين من حقهم في السفر من خلال جسر الكرامة (اللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية، واستمرت كذلك في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين أثناء اجتيازهم المعبر الواقع تحت سيطرتها.

[3]

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة

في ضوء انتشار وباء كورونا فإن السلطات الإسرائيلية مازالت تواصل اعتقال نحو (4400) فلسطيني، بينهم (170) طفلاً، و(40) امرأة، إضافة لكبار السن والمرضى في ظل ظروف صعبة وغير صحية، أقل ما يمكن أن توصف به بأنها غير إنسانية، ولا تتناسب مع المعايير الدولية والحقوق المكفولة لهم بموجب القانون الدولي الإنساني. فالسجون الإسرائيلية غير صالحة للحياة الإنسانية الملائمة، بالإضافة إلى حالة الاكتظاظ والازدحام بين أوساط المعتقلين الفلسطينيين.

وجرى اعتقال نحو (4120) معتقلاً على مدار العام، بينهم (436) طفلاً، و(76) امرأة، غالبيتهم اعتقلوا خلال اقتحام تلك القوات للمدن والقرى والمخيمات، أو على الحواجز العسكرية، فيما جرى اعتقال عدد آخر في قطاع غزة، على الشريط الحدودي الشرقي وعلى معبر إيرز «بيت حانون»، لدى مرورهم إلى الضفة الغربية للعمل أو العلاج، أو التعليم، فضلاً عن اعتقال صيادين أثناء عملهم في عرض البحر.

وخلال العام توفي (3) معتقلين في سجون الاحتلال، كانوا معتقلين منذ فترات طويلة، اثنان منهم كانا يعانيان من

أمراض خطيرة ومزمنة داخل مستشفيات إسرائيلية نقلا إليها بعد تدهور حالتهما الصحية، أحدهما يبلغ من العمر 74 عاماً. وعلى الرغم من تكرار المطالبات بالإفراج عنهما، بسبب تدهور وضعهما الصحي، إلا أن سلطات الاحتلال تجاهلت تلك المطالبات، ولم تلتفت لها، ولم تراع الوضع الإنساني لهما، وتفرج عنهما لاستكمال ما تبقي من عمرهما بين ذويهما، بل تركتهما حتى اللحظات الأخيرة يواجها قدريهما بالموت داخل السجن، رغم امضائهما فترة طويلة جداً في السجن، وتقدم أحدهما بالعمر. أما الثالث، فقد توفي جراء إصابته بجلطة قلبية.

[4]

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي انتهاكاتها بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الاعلام المحلية والدولية العاملة في الارض الفلسطينية المحتلة. أبرز هذه الانتهاكات وقع خلال تغطية الصحفيين للفعاليات والمسيرات التي تعقد ضد ممارسات قوات الاحتلال. بلغ عدد الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق الصحفيين والمؤسسات الصحفية (77) انتهاكاً خلال العام 2020، وقعت معظمها في الضفة الغربية. ورغم التراجع الملحوظ في تلك الفعاليات، في ضوء الإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الجهات المختصة لمكافحة وباء كورونا المستجد (كوفيد 19)، إلا أن المركز وثق العديد من الاعتداءات ضد الصحفيين، بما في ذلك إطلاق النار، الاعتداءات بالضرب، الاحتجاز والاعتقال، والمنع من التصوير ومصادرة المعدات الصحفية، في محاولة منهجية لمنع الصحفيين من توثيق ما يجري على الارض الفلسطينية من وقائع، وتقديم رواية اسرائيلية مخالفة.

[5]

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

وواصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال عام 2020 انتهاج سياسة هدم المنازل والممتلكات المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ففي الضفة الغربية واصلت تلك القوات هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى بطريقة الهدم المباشر والاعتداء على ممتلكات المواطنين ومصادرتها، أو عبر اجبار المواطنين على هدم منازلهم ذاتياً وفرض الغرامات عليهم. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية بشكل لافت، وذلك في إطار سياساتها المحمومة لتنفيذ خططها الرامية إلى تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة نهائياً، بما في ذلك تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها. كما واصلت قوات الاحتلال العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية، وفي قطاع غزة تعرض عدد من المنازل والأعيان المدنية لأضرار خلال جولات التصعيد وقصف الطائرات الحربية لمناطق في القطاع.

[6]

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت دولة الاحتلال قضمها للأرض الفلسطينية المحتلة وخلق وقائع غير قابلة للتراجع، بما فيها مضاعفة الاستيطان، وتهويد القدس الشرقية وعزلها ومحاصرة سكانها الفلسطينيين وطردهم، وإقامة جدار الضم وقطع التواصل الطبيعي فيما بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية بواسطة المستوطنات والطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين ومئات الحواجز العسكرية. وخلال العام تسارعت وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس، بشكل كبير، تكريساً لخطة الضم وفرض السيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، تنفيذاً فعلياً لخطة ترامب المقترحة للتسوية، المعروفة بـ«صفقة القرن» التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في يناير الماضي، والتي تعدم أي أمل في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة،

وتبقي القدس تحت سيطرة الاحتلال. يأتي ذلك استمراراً للموقف الأمريكي من جريمة الاستيطان، والذي اعتبر بأن «إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تتعارض مع القانون الدولي»، حسب ادعاء وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 2019/11/18. وتشكل خطة «صفقة القرن» تدميراً شاملاً لمنظومة القانون الدولي وتضفي الشرعية على أكثر من نصف قرن من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي اقترفتها إسرائيل وما تزال في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، والتي ترتقي لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وتسارعت وتيرة الاستيطان خلال العام على نحو غير مسبوق، وطرحت مشاريع كبيرة كانت مجمدة منذ سنوات. وتساوت الوحدات الاستيطانية خلال العام مع ما أقيم خلال العام الماضي، رغم الانقطاع نحو 8 أشهر لأسباب سياسية، وظروف فيروس كورونا. وقامت تلك القوات مؤخراً بطرح خطط لإقامة نحو (3500) وحدة استيطانية في مناطق (E1)، مما يقطع أوصال المدن الفلسطينية ويفقد عملية التواصل بينها فعلياً.

[7]

البناء في جدار الضم الفاصل

منذ الشروع في بناء الجدار الفاصل، أعلنت سلطات الاحتلال أنه حاجز أمني على حدود الخط الأخضر بين الضفة الغربية إسرائيل، أي على حدود العام 1967، لحماية الاسرائيليين من الهجمات الفلسطينية، لكن الوقائع على الأرض أكدت زيف تلك الادعاءات، حيث بني الجدار في معظمه داخل الأراضي الفلسطينية. ومع قرب استكمال العمل بالجدار اتضح أن 85% منه بني داخل أراضي الفلسطينيين بشكل ملتوٍ. ويمتد الجدار على امتداد الضفة الغربية بطول نحو 700 كم، أي أكثر من ضعفي طول الخط الأخضر الذي يقدر طوله بنحو 300 كم. وقد شيد الجدار من سياج الكتروني، وجدران يبلغ طولها ما بين 8-9 أمتار من الباطون المسلح، وبوابات الكترونية، تعزل آلاف الفلسطينيين عن أراضيهم وعن محيطهم الاجتماعي.

وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية لبناء جدار الضم (الفاصل)، قد خلقت حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، وجعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) بلغت حوالي 680 كم^2، أي نحو 12.0% من مساحة الضفة، منها حوالي 454 كم^2 أراضٍ زراعية ومراعٍ.

[8]

استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان

واصلت حكومة الاحتلال الاسرائيلي خلال العام 2020 استهداف مؤسسات ونشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بمساعدة مؤسسات غير حكومية مقربة لها. وتتخذ سلطات الاحتلال العديد من الإجراءات ضد كل من يحاول كشف حقيقة جرائمها وانتهاكاتها في الأرض المحتلة أو يحاول تعزيز هوية وصمود الفلسطينيين على أرضهم. وتكرس لذلك أدوات ووسائل مختلفة تشمل التهديد بالقتل والاعتقال والحبس الإداري واقتحام المقار ومصادرة محتوياتها وإطلاق حملات تشويه ضد مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في الأرض المحتلة وذلك بهدف زعزعة مصداقية هذه المؤسسات والقائمين عليها، لتقويض مصداقيتها في فضح الجرائم الاسرائيلية من جهة، وحجب التمويل عنها من جهة أخرى.[5]

وتتصدر وزارة الشؤون الاستراتيجية والدبلوماسية في دولة الاحتلال محاولات تقويض المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال أدواتها المختلفة.

وتستخدم في ذلك مغالطات تعتمد على الربط الاعتباطي بين مؤسسات المجتمع المدني وحركة المقاطعة لدولة الاحتلال

5 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الاستهداف الإسرائيلي لناشطي ومؤسسات حقوق الإنسان، (2020) <https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18823 >

الاسرائيلي (BDS)[6] والتنظيمات الفلسطينية والإرهاب. كما وتزج سلطات الاحتلال بتهمة «معاداة السامية» في مواجهة أي انتقاد يوجه لانتهاكاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة من أي جهة حول العالم، في سعي دائم من قبلها لحرف الأنظار وتشويه الحقائق. وقد اصدرت وزارة الشؤون الاستراتيجية عدة تقارير هاجمت فيها المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على خلفية عملها القانوني في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي.[7]

[9]

انكار العدالة

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تضع الكثير من العقبات أمام الفلسطينيين لمنعهم من الوصول للعدالة، وتحصين مجرمي الحرب من جنودها وقادتها من المساءلة، وحرمان الضحايا من التعويضات. وتوظف سلطات الاحتلال جهازها القضائي لتؤمن غطاءً قانونياً لجرائمها وانتهاكاتها ضد الفلسطينيين، بهدف تجنيب مجرمي الحرب الإسرائيليين المساءلة على المستوى الدولي، وخاصة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وقد برز خلال العام 2020 حادثة صادمة تعزز ذلك، حيث أضاعت جهات التحقيقات الإسرائيلية بعض معلومات وملفات قضايا الضحايا الفلسطينيين، وقررت حفظ الشكاوى التي قدمها المركز بناء على ذلك. وقد اعترض المركز على هذا القرار المجحف بحق الضحايا أمام جهات الاختصاص الإسرائيلي. كما واستمرت منظومة القضاء التابعة للاحتلال في تجاهل أغلب الشكاوى التي يرسلها المركز والمتعلقة بارتكاب جرائم ضد المدنيين الفلسطينيين من قبل جيش الاحتلال. وظلت منظومة القضاء الإسرائيلي تمارس دورها في تحصين مجرمي الحرب الإسرائيليين من خلال الادعاء بعدم وجود شبهه جنائية أو من خلال إصدار أحكام مخففة جداً ضد مدانين بقضايا قتل مدنيين فلسطينيين بدم بارد.

[10]

المحكمة الجنائية الدولية وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين

قررت المحكمة الجنائية الدولية في مطلع العام 2021 فتح تحقيق في الحالة الفلسطينية في تطور غاية في الأهمية يبشر الضحايا الفلسطينيين وذويهم بقرب تحقق العدالة لهم. وجاء هذا التطور بعد أن أقرت الدائرة التمهيدية بولاية المحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967. وتعد المحكمة الجنائية الدولية الملاذ الأخير للفلسطينيين للانتصاف والعدالة، في ظل حالة من انكار العدالة للفلسطينيين ضد انتهاكات الاحتلال أمام منظومة العدالة الاسرائيلية. وقد واجه الفلسطينيون والمحكمة نفسها، خلال العام 2020، تحدي غير مسبوق في المساعي الرامية إلى إنصاف ضحايا الانتهاكات الاسرائيلية وتقديم مقترفيها للعدالة، حيث صعدت الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل من هجمتهما ضد المحكمة الجنائية الدولية وضد كل من يحاول تقديم يد العون لها لملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين. وبالتالي أصبح الفلسطينيون مهددين بفقدان آخر ملاذ للعدالة لهم، وباتت مصداقية القانون الدولي الإنساني والآليات الدولية على المحك.

وكان الرئيس الأمريكي قد أصدر مرسوماً تنفيذياً يفرض عقوبات على موظفين كبار في المحكمة الجنائية الدولية، من ضمنهم فاتو بنسودا، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ويجرم كل من يتعاون مع المحكمة، للحيلولة دون فتح تحقيق في الجرائم الأمريكية والإسرائيلية. وجاءت هذه الخطوة، والتي سببت موجة من الصدمات حول العالم، ونزعت الأمل من ضحايا الجرائم الدولية في الحصول على العدالة، حتى من ملاذها الأخير، والفلسطينيون يتطلعون إلى فتح تحقيق قريب من قبل المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم

6 حركة الـ BDS تعرف نفسها بأنها: «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها هي حركة فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار- الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. تتناول مطالب حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) طموح وحقوق كافة مكونات الشعب الفلسطيني التاريخية من فلسطينيي أراضي العام 1948 إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى المخيمات والشتات، والذي شردمه الاستعمار-الاستيطاني الإسرائيلي على مراحل.»

7 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الاستهداف الإسرائيلي لناشطي ومؤسسات حقوق الإنسان، (2020)< https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18823>

الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكانت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية قد اعلنت 20 ديسمبر 2019، بأنها بصدد فتح تحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكنها احالت للدائرة التمهيدية في المحكمة مسألة تتعلق بالنطاق المكاني لاختصاص المحكمة. وقد انقضى العام 2020 دون فتح التحقيق المرتقب. وما يزال الفلسطينيون ينتظرون أن تحقق هذه المحكمة العدالة التي حرموا منها على مدى عقود أمام المحاكم الإسرائيلية.

ثانياً:

الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

[1]

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

قتل خلال العام 2020 (39) فلسطينياً، بينهم (4) أطفال، و(5) نساء، وأصيب (110) آخرون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال مظاهر عنف مجتمعي متنوعة، واعتداء على سيادة القانون بما في ذلك مظاهر استخدام السلاح في نزاعات عائلية وشخصية، والإهمال أو العبث بالسلاح، أو خلال مهمات انفاذ القانون، وكذلك نتيجة جرائم مبنية على أساس العنف المبني على النوع الاجتماعي. قتل في قطاع غزة (12) شخصاً، بينهم (3) أطفال و (3) نساء، وأصيب (85) آخرون، بينما قتل في الضفة الغربية (27) شخصاً، بينهم طفلان، و(4) نساء، وأصيب (25) آخرون.

وقع العدد الأكبر من القتلى والمصابين خلال أحداث على خلفية نزاعات عائلية وشخصية، حيث وثق المركز مقتل (24) شخصاً، بينهم امرأتان، وإصابة (44) آخرين. وقتل (8) أشخاص، بينهم (4) أطفال، وامرأتان، وأصيب (29) آخرون جراء سوء استخدام السلاح والعبث به. كما قتل (4) أشخاص، بينهم طفل، وأصيب (8) آخرون، خلال مهام انفاذ القانون. وقتلت (5) نساء[8] في جرائم اقترفت على اساس العنف المبني على النوع الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، قتل خلال العام (5) من أفراد المقاومة خلال انفجارات أو خلال العبث بالأسلحة، وتوفي شخصان انتحاراً، بينهما امرأة، أطلقا على نفسيهما النار في قطاع غزة. كما أصيب 27 آخرون، بينهم (4) أطفال، وامرأة واحدة، خلال انفجار أجسام مشبوهة وصواريخ محلية الصنع في قطاع غزة.

8 اثنتان من القتلى أدرجتا ضمن حوادث القتل على خلفية نزاعات شخصية وعائلية.

[2]

عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية

شهد العام 2020 ارتفاعاً في عدد أحكام الإعدام الصادرة عن القضاء، بعد أن انخفضت بشكل ملحوظ في العام 2019. ومقابل 3 أحكام فقط صدرت خلال العام الماضي، بلغ عدد الأحكام بالإعدام لهذا العام (22) حكماً، (4) أحكام منها صدرت عن القضاء العسكري، فيما كانت (5) أحكام تأكيداً لأحكام سابقة بعد الاستئناف، والباقي صدر عن محاكم البداية، وجميع الاحكام صدرت في قطاع غزة. وانتهى هذا العام بدون تنفيذ أي حكم بالإعدام، وهو ما ينظر له المركز بارتياح كبير، رغم الدعوات التي صدرت بتجاوز القانون وتطبيق أحكام في قطاع غزة دون مصادقة الرئيس وبالمخالفة لالتزامات فلسطين الدولية.

[3]

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

وثق المركز استمرار الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ممارسة الاعتقال التعسفي والاستدعاء

المتكرر والاحتجاز لفترات طويلة بحق مواطنين، دون اتباع الاجراءات القانونية اللازمة. وتنتهك هذه الممارسات أحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، وكذلك التزامات فلسطين التعاقدية، بما فيها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذلك اتفاقية مناهضة التعذيب. الكثير من تلك الاستدعاءات والاعتقالات تتم بواسطة الهاتف، ودون إبراز مذكرة اعتقال أو تفتيش من النيابة العامة، خلال عمليات الاستدعاء والاعتقال. وفي أحيان أخرى يتم اقتحام المنازل وتفتيشها عنوةً ومصادرة أجهزة وممتلكات خاصة، والاعتداء بالضرب والشتائم على من بداخلها. كما وثق المركز العديد من الاعتقالات تمت في الميدان، أي خلال نشاطات سلمية نظمها مواطنون أو مؤسسات، مثل المسيرات السلمية والاعتصامات، حيث فضتها أجهزة الأمن بالقوة واعتقلت عدداً من المشاركين فيها واحالة بعضهم للمحاكمة.

ففي قطاع غزة، تعرض العشرات من نشطاء حركة (فتح) والعاملين السابقين في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله، للاعتقال على فترات متباعدة خلال العام. وتعرض العديد من هؤلاء النشطاء والموظفين لمعاملة مهينة، واشتكى عدد منهم من تعرضه لسوء المعاملة.

وفي الضفة الغربية تعرض العشرات من المواطنين المحسوبين على حركتي حماس والجهاد الإسلامي وحزب التحرير للاعتقال والاستدعاء على أيدي الأجهزة الأمنية. وناهيك عن اعتقال هؤلاء المواطنين على خلفية سياسية وبشكل تعسفي في كثير من الأحيان، يتعرض هؤلاء المعتقلون لانتهاكات واضحة لحقوقهم، حيث يتم توقيف بعضهم على ذمة المحافظ، فيما يعرض البعض على القضاء العسكري رغم أنهم مدنيون. كما وثق المركز اعتقال العديد من المواطنين بشكل غير قانوني على خلفيات نشاطاتهم النقابية والطلابية.

وخلال العام توفي (5) مسجونين وموقوفين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية. ففي الضفة الغربية توفي موقوفان، أحدهما لدى جهاز الأمن الوقائي والآخر لدى الشرطة، في ظروف اكدت الاجهزة الامنية انهما حالتا انتحار. وفي قطاع غزة توفي ثلاثة موقوفين، أحدهم معتقل على خلفية سياسية، توفي في ظروف يشتبه فيها بتعرضه للتعذيب لدى جهاز الامن الداخلي في غزة، واثنان آخران على خلفية جنائية، أحدهما وجد مشنوقاً في زنزانته، والآخر توفي نتيجة تعرضه لأزمة قلبية، في ظروف يشتبه فيها اهمال طبي.

[4]

العملية التشريعية في فلسطين

استمر غياب المجلس التشريعي في العام 2020، بعد أن تم حله بقرار من المحكمة الدستورية في ديسمبر 2018 بحل المجلس التشريعي الفلسطيني. وقد جاء ذلك في ذيل سلسلة طويلة من الإجراءات التي كانت توظف لتعطيل عمل المجلس التشريعي منذ انتخابات عام 2006، ومنعه من القيام بمهامه الدستورية في التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية. وجوبه قرار المحكمة بالنقد الشديد في حينه من قبل المركز ومنظمات حقوق الإنسان في فلسطين بصفة عامة، لتعديه على مبدأ الفصل بين السلطات وتناقض محتواه. ومنذ الانقسام في السلطة الفلسطينية في العام 2007، مارس الرئيس الصلاحيات التشريعية في الضفة الغربية، فيما مارست كتلة التغيير والإصلاح صلاحية التشريع في قطاع غزة باسم المجلس التشريعي. وقد عارض المركز الفلسطيني ومنظمات حقوق الإنسان استئثار كل طرف بمهام التشريع في المنطقة التي يسيطر عليها، وهو ما ساهم في شرذمة النظام القانون الفلسطيني، واحباط الجهود التي بذلت منذ قيام السلطة الفلسطينية لتوحيد التشريعات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

[5]

المس باستقلال السلطة القضائية

انتهى العام 2020 بحدث بارز فيما يتعلق بالتعدي على استقلالية القضاء الفلسطيني، فقد أصدر الرئيس الفلسطيني ثلاثة قرارات بقانون تعلقت بالسلطة القضائية في يوم واحد بتاريخ 30 ديسمبر 2020. تناول أحدها قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 بالتعديل، وتعلق القراران الآخران بتشكيل المحاكم النظامية

وتشكيل محاكم إدارية. وشكلت هذه القرارات صدمة، حيث صدرت في الوقت الذي يترقب فيه الجميع اصدار الرئيس الفلسطيني مرسوماً بعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية، وبدون التشاور مع المجتمع المدني، بما فيه نقابة المحامين الفلسطينيين. وقد عبر المركز في حينه عن رفضه لهذه القوانين التي جاءت بدعوى الاصلاح، مؤكداً أن قانون السلطة القضائية لا يحتاج إلى تعديل، وأن المشكلة الأساسية تكمن في تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية. وطالب المركز الرئيس الفلسطيني بترك مسألة إصلاح القضاء للسلطات الشرعية التي ستتمخض عنها الانتخابات القادمة.[9]

[6]

الانتخابات العامة والمحلية

أثناء اعداد هذا التقرير، شهد مطلع العام 2021 تطورات ايجابية فيما يتعلق بالانتخابات، حيث أصدر الرئيس الفلسطيني، بتاريخ 15 يناير 2021، مرسوماً رئاسياً بالدعوة للانتخابات العامة في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، والتي كانت مستحقة منذ العام 2010. وستُجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل متتابع، وفق ما ورد في المرسوم الرئاسي، حيث ستعقد الانتخابات التشريعية بتاريخ 22 مايو 2021، وستعقد الانتخابات الرئاسية بتاريخ 31 يوليو 2021. كما جاء في المرسوم أن الانتخابات التشريعية جزء من انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، المؤسسة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحدد تاريخ 31 أغسطس 2021 موعداً لاستكمال تشكيل المجلس الوطني وفق أحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأسدل الستار على العام 2020، دون أن تعقد الانتخابات العامة أو المحلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولم يتح للفلسطينيين الحق في انتخاب ممثليهم في الرئاسة أو المجلس التشريعي، ومجالس الهيئات المحلية. كما لم يتم تحديد موعد لعقد الانتخابات العامة والمحلية، حيث من المفترض، في حال نية عقدها، أن يعلن الرئيس الفلسطيني عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد، وهو ما لم يتم حتى نهاية العام.

وعلى مستوى الانتخابات المحلية، لم تجر انتخابات توافقية لمجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 2010 أيضاً. ففي الضفة الغربية تدير غالبية الهيئات المحلية مجالس ادارة منتخبة في انتخابات جزئية جرت فقط في الضفة الغربية، دون قطاع غزة، ولم تشارك فيها حركة حماس. وفي قطاع غزة، بقيت مجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة تدار بالتعيين، منذ انتهاء الدورة الانتخابية التي أجريت في معظم بلدياتها في عامي 2004 و2005. ولم تُجرَ أية انتخابات لتجديد شرعية المجالس المحلية خلال سنوات الانقسام. واستمر خلال العام إدارة الهيئات المحلية من قبل مجالس إدارة تم تعيينها خلال ما يسمى «البيت المفتوح»، وهو شكل استعاضت به الجهات المختصة في غزة عن تعطل اجراء الانتخابات المحلية، يتم فيه اختيار نخب مجتمعية وممثلو مؤسسات وهيئات محلية ونقابات مهنية ورؤساء جامعات وتزكية شخصية لإدارة مجلس الهيئة المحلية.

[7]

حرية الرأي والتعبير

استمر التراجع في حالة حرية الرأي والتعبير في فلسطين في العام 2020، حيث خضع الكثير من الصحفيين وأصحاب والرأي والنشطاء للاعتقال والاحتجاز على خلفية حرية تعبير ودعوات للتظاهر. وقد استغلت حالة الطوارئ المعلنة للسيطرة على انتشار جائحة كورونا في بعض الأحيان كمبرر لتلك القيود. وبالمقابل، تم رفع الحجب عن عشرات من المواقع الإلكترونية من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك بعد أن قامت محكمة صلح في رام الله بإصدار قرار، بتاريخ 17 أكتوبر 2019، بإجابة طلب النائب العام بحجب 59 موقعاً إلكترونياً، يتبع الكثير منها لأحزاب المعارضة. وقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدة حالات تضمنت تعدٍ على صحفيين أثناء تأديتهم لعملهم، وكذلك حالات ملاحقة على حرية تعبير باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

9 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، استقلال القضاء لن يتحقق بإصدار قرارات بقانون من رأس السلطة التنفيذية، صدر بتاريخ 13 يناير 2021، < https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20412 >

[8]

انتهاك الحق في التجمع السلمي

شهد العام 2020 استمراراً لانتهاكات الحق في التجمع السلمي في الضفة وغزة من قبل السلطات العمومية. وفرضت جائحة كورونا على السلطات العمومية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ مارس، اتخاذ إجراءات استثنائية، يجب على المواطنين الالتزام، بما في ذلك فرض حالة الطوارئ في الضفة الغربية، وفرض إجراءات احترازية في قطاع غزة. وبموجب هذه الحالة الطارئة، ولغرض الصحة العامة للمواطنين، وخوفاً من تفشي المرض المميت، يعطي القانون السلطات صلاحيات استثنائية، تشرعنها حالة الطوارئ المعلنة، منها تقييد بعض الحقوق والحريات، بما فيها حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، ولكن بشرط أن يكون القيد في حدود الهدف المعلن من حالة الطوارئ وفق ما أكدت المادة (111) من القانون الاساسي.

وبرزت المعايير المزدوجة والتمييز من قبل السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي قطاع غزة، سمحت السلطات بإقامة تجمعات في الصالات وبيوت العزاء، والأسواق الشعبية، والتكدس أمام البنوك والصرافات الآلية ومكاتب البريد وغيرها، فيما حظرت اقامة تجمعات أخرى، ذات مغزى سياسي أو مطلبي، ومنعتها بالقوة. وفي الضفة الغربية كذلك، فمع فرض الاجراءات المشددة بما في ذلك الاغلاق، سمحت السلطات اقامة مسيرات وفعاليات مناهضة لقوات الاحتلال، في حين منعت أية تجمعات أخرى كاستقبال معتقلين محررين من سجون الاحتلال، وواجهتها، في بعض الأحيان، بعنف غير مبرر.

[9]

الحق في تشكيل الجمعيات

استمر التعدي على الحق في تشكيل الجمعيات في فلسطين خلال العام 2020، من خلال فرض الإجراءات التعسفية والتي تمثل انكاراً لحق الجمعيات، بما فيها الشركات غير الربحية، في الوجود وحقها في ممارسة نشاطها بحرية وحقها في الحصول على التمويل. ويعتبر الحق في تشكيل الجمعيات المؤشر الأبرز لوجود مجتمع مدني فاعل، وهو ما يعد ضرورة للحكم الصالح في أي مجتمع. وتنظم الجمعيات في فلسطين بعدة قوانين، أبرزها قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000، وقانونا الشركات الساريان في الضفة الغربية وقطاع غزة، واللذان ينظمان عمل الشركات غير الربحية. وكان أبرز ما شهده العام 2020 تعزيز وصاية السلطات التنفيذية في الضفة الغربية وقطاع غزة على تمويل الجمعيات بما فيها الشركات غير الربحية وقدرتها على استخدام هذا التمويل.

[10]

أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة

عانى الأشخاص ذوو الإعاقة خلال العام 2020، معاناة شديدة جراء سياسة تشديد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، والانقسام الداخلي وعدم تطبيق قانون رقم 4 لسنة 1999. كما عانى الأشخاص ذوو الإعاقة من إجراءات حالة الطوارئ وتقييد تنقل المرضى منهم وحرمانهم من الوصول إلى المشافي خارج القطاع، وحرمانهم من الحصول على خدمات العلاج الطبيعي، والأدوات الطبية المساعدة، وإجراء العمليات الجراحية والغيارات على الجروح، وخدمات العلاج الوظيفي والنفسي، وصعوبة مواكبة عملية التعلم عن بُعد في ظل إغلاق المؤسسات التربوية والتعليمية، وجراء سياسة الإغلاق بفعل جائحة كورونا. وتردت الأوضاع المعيشية للأشخاص ذوو الإعاقة مع فقدان مُعيليهم لمصادر دخلهم، الذين باتوا غير قادرين على الانفاق على الاحتياجات الأساسية الخاصة بهم.

[11]

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

استمر طرفا الانقسام الداخلي في فرض العديد من الإجراءات والتدابير التي تمثلت في إصدار قرارات إدارية وسياسات أثقلت كاهل المواطنين في قطاع غزة، وتسببت

في تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المثقلة بفعل الحصار الاسرائيلي غير القانوني وغير الإنساني، الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على القطاع منذ نحو 15 عاماً. فقد استمر حرمان سكان القطاع من التمتع بحقهم في إدارة الشؤون العامة في البلاد، ومن فرص التقدم للوظائف الحكومية التي عادةً ما يُعلن عنها لتعويض الشواغر الناجمة عن تقاعد بعض الموظفين، أو للاستجابة لتطور الاحتياجات على صعيد القطاع الحكومي، في كل من قطاع الخدمة المدنية والقطاع العسكري على السواء. واستمرت معاناة سكان القطاع جراء فرض رسوم الجباية المالية والضرائب، وفي المقابل لم يلمس المواطن أيّ تحسن على مستوى الخدمات المقدمة في ميادين الرعاية الصحية، والتعليم العالي، وخدمات الضمان الاجتماعي، والكهرباء، بل على العكس، شهدت تلك الخدمات تدهوراً كبيراً وتراجعاً خطيراً، وصل حد اضطرار المواطنين إلى تحمل أعباء وتكلفة مادية إضافية للحصول على تلك الخدمات.

وخلال العام، توقف صرف المخصصات والمساعدات النقدية لمئات الأسر والعائلات المسجلة في برنامج الحماية الاجتماعية، فضلاً عن عدم التزام وزارة التنمية الاجتماعية بدفع المستحقات المالية للمسجلين لديها بانتظام. كذلك، استمرت الأزمة المالية الخاصة برواتب موظفي حركة حماس في قطاع غزة، دون أن يتم التوصل إلى حل لها، فيما استمرت معاناة موظفي الخدمة المدنية والخدمة العسكرية، من أبناء القطاع، جراء استمرار الخصومات على رواتبهم منذ شهر مارس 2017، وحرمانهم من حقوقهم في العلاوات والترقيات، خلافاً لنظرائهم في الضفة الغربية.

التوصيات

في ظل معاناة الفلسطينيين من إرث الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة الرئيس الأمريكي ترامب، والذي ساهم بشكل مباشر في تشجيع وزيادة جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وحقوقهم، وخاصة جريمة ضم الأراضي الفلسطينية بالقوة، في مخالفة صريحة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن؛ وفي ظل اصرار الاحتلال الإسرائيلي على إنكار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم على أرضهم والتمتع بثرواتهم، كما أكدتها المادة الأولى المشتركة من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان؛ وفي ظل استمرار سلطات الاحتلال في قمعها المنهج للفلسطينيين وحقهم في التعبير والتجمع السلمي، وقتل الفلسطينيين على الحواجز، واستمرار نهجها الرامي إلى تغيير الوضع الديمغرافي في الأرض المحتلة وسياسة التهجير وهدم المنازل، واستمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة للعام الرابع عشر على التوالي، واصرار الاحتلال على تحصين مجرمي الحرب الإسرائيليين من المساءلة، وانكار حق الفلسطينيين في العدالة؛ وفي ظل انقضاء العام 2020 دون فتح تحقيق في الجرائم الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، واتخاذ إدارة الرئيس الأمريكي ترامب إجراءات عقابية ضد موظفين كبار في المحكمة الجنائية الدولية؛ وفي ظل استمرار الانقسام الفلسطيني وتجذره، وتعطل جهود المصالحة الوطنية، والتطلع إلى إجراء انتخابات عامة في فلسطين، كأحد الحلول الممكنة لإنهاء مشكلة الانقسام في السلطة الفلسطينية؛ وفي ظل استمرار مصادرة الحريات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة حرية المشاركة السياسية، وتدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، واستفحال مشكلة البطالة والفقر فيه؛ فإن المركز يوجه التوصيات التالية لكل من المجتمع الدولي وصناع القرار الفلسطينيين:

[توصيات المركز للمجتمع الدولي]

1. يطالب المركز الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس المنتخب جو بايدن باتباع سياسة جديدة حيال القضية والحقوق الفلسطينية، بما يضمن عكس التأثير السلبي والمدمر الذي تسببت فيه سياسات الرئيس الأمريكي السابق ضد حقوق الفلسطينيين، بما يشمل إلغاء الأمر التنفيذي المتعلق بفرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية وقضاتها بسبب إقدامها على فتح تحقيق في الحالة الفلسطينية.

2. يناشد الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية بحماية المحكمة الجنائية الدولية وموظفيها من الضغوط الأمريكية – الإسرائيلية، لتتمكن من فتح تحقيق في الجرائم الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

3. يطالب المركز المدعية العامة للمحكمة الجنائية بالمضي قدماً وفتح تحقيق في الجرائم الإسرائيلية، وتجاوز كافة الضغوط الامريكية والاسرائيلية.

4. يطالب المركز كافة الدول الأعضاء في ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية بضمان مساءلة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديمهم للعدالة.

5. يطالب المجتمع الدولي بالوقوف بشكل واضح ضد سياسة ضم أجزاء واسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

6. يطالب الدول العربية التي وقعت اتفاقيات تطبيع علاقات مع إسرائيل بالالتزام بقرارات مجلس الأمن، وعدم التعامل مع المستوطنات الاسرائيلية المقامة على أرض الفلسطينيين على أنها جزء من دولة الاحتلال الاسرائيلي. ولذا يتوجب عليها الامتناع عن استيراد البضائع من هذه المستوطنات أو زيارتها، ويؤكد المركز أن خلاف ذلك يعد مشاركة للاحتلال في نهب الموارد الفلسطينية، وبالتالي في جريمة الحرب.

7. يطالب المجتمع الدولي بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي لوقف جرائمه بحق المدنيين الفلسطينيين، وخاصة جرائمه ضد الاطفال الفلسطينيين وقتل الفلسطينيين على الحواجز.

8. يطالب الأمم المتحدة بالاطلاع بمسؤوليتها في تمكين الفلسطينيين من حق تقرير المصير باعتبارها المسؤول الأول عن القضية الفلسطينية منذ اقرار الجمعية العامة فيها لقرار التقسيم رقم (181) واعترافها بدولة اسرائيل.

9. يطالب المجتمع الدولي بإدانة ومقاطعة المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، واحترام قرارات مجلس الأمن، سيما القرار رقم (2334). المتعلق بإدانة الاستيطان، والعمل على ضمان احترام اسرائيل لها.

10. يطالب المجتمع الدولي بدعم جهود المصالحة الفلسطينية بما يراعي تطبيق آليات العدالة الانتقالية بما يضمن عدم تكرار الاقتتال وتحقيق التحول الديمقراطي.

11. يطالب المجتمع الدولي باتخاذ مواقف حاسمة وحازمة ضد السياسات الإسرائيلية المدعومة أمريكياً والرامية إلى تغيير الأوضاع في الأرض المحتلة، وخاصة سياسة هدم المنازل وتهجير القرى بما تمثله من خروقات فاضحة للقانون الدولي تصل لدرجة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

12. يناشد الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف بالوقوف عند التزاماتها بموجب المادة (1) المشتركة، والتي تستلزم احترام الاتفاقيات في كافة الظروف، وكذلك الوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين 146 و147 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، واللتين تستوجبان ملاحقة ومحاكمة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية. وذلك من خلال تفعيل مبدأ الولاية القضائية

الدولية، لتمكين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم في العدالة والانصاف، وخاصة في ظل حالة الانكار لحق الفلسطينيين في العدالة أمام القضاء الاسرائيلي.

13. يحث المجتمع الدولي على التحرك السريع والفوري للضغط على سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لإنهاء الحصار الشامل المفروض على القطاع، والذي يتسبب بحرمان الأفراد وحركة البضائع من حرية التنقل والحركة، وإنقاذ نحو 2 مليون نسمة من سكان القطاع المدنيين الذين يعيشون حالة غير مسبوقة من الخنق الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي، بسبب سياسة العقاب الجماعي وتدابير الاقتصاص من المدنيين.

14. يناشد الاتحاد الأوروبي بالعمل على تطبيق المعايير المتعلقة بحقوق الانسان والمتضمنة في اتفاقية الشراكة الأوروبية الاسرائيلية، وإلزامها بالامتثال لها، وكذلك باحترام تعهداته بموجب اتفاقية حقوق الانسان الاوروبية في تعاملها مع دولة الاحتلال.

15. يهيب بالمجتمع الدولي، وخاصة الدول التي تستورد الأسلحة والخدمات العسكرية من إسرائيل، بالوفاء بالتزاماتهم الاخلاقية والقانونية وعدم الموافقة لدولة الاحتلال بجعل العدوان على قطاع غزة وسيلة لترويج الأسلحة الجديدة التي تمت تجربتها في القطاع، أو لقبول خدمات التدريب المستندة في الترويج لها إلى خبرة الميدان في العدوان على قطاع غزة، حتى لا يتم تحويل المدنيين في قطاع غزة إلى حقل تجارب للأسلحة والتكتيكات العسكرية الاسرائيلية.

16. يناشد الدول الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان وخاصة العهدين الدوليين، بالضغط على إسرائيل لتنفيذ بنود الاتفاقيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلزامها بتضمين حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة في تقاريرها المرفوعة للجان المختصة.

17. يناشد الاتحاد الأوروبي وهيئات حقوق الإنسان الدولية بالضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لوقف الاعتداء على الصيادين والمزارعين، وخاصة في المناطق الحدودية.

18. يناشد المجتمع الدولي، وخاصة الدول العربية، للتحرك الجاد لحل مشاكل التنقل عبر المعابر، وخاصة معابر قطاع غزة بما يكفل حرية وسهولة تنقل المواطنين.

[توصيات المركز لصناع القرار الفلسطيني]

1. يطالب المركز السلطة الفلسطينية والفصائل بالعمل المشترك لإنجاح عقد الانتخابات العامة المستحقة منذ العام 2010، وتهيئة أجواء حرة تضمن للجميع المشاركة فيها على قدم المساواة.

2. يطالب الفصائل الفلسطينية بمواقف جادة وحازمة من أجل اتمام المصالحة الفلسطينية على قاعدة معالجة آثار الماضي والتأسيس لمرحلة انتقالية يتم العمل فيها على إنهاء الفساد وضمان حماية واحترام حقوق الإنسان.

3. يطالب السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة باحترام الحريات العامة، ووقف الاستدعاءات التعسفية على خلفية رأي، وعدم فرض أي قيود غير قانونية على حق التجمع السلمي.

4. يطالب رئيس مجلس الوزراء، الذي يشغل منصب وزير الداخلية، بوقف سلسلة الاجراءات الرامية إلى السيطرة الكاملة على الجمعيات من خلال السيطرة على مصادر تمويلها وتقييد نشاطاتها، وإلغاء كافة القرارات المتعلقة بالجمعيات والتي صدرت في ظل الانقسام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث إن جميعها مخالف للمعايير الدولية الملزمة لفلسطين كأحد المنضمين للعهدين

الدوليين لحقوق الإنسان.

5. يطالب المركز الرئيس الفلسطيني بإلغاء القرارات بقانون الثلاث التي أصدرها في نهاية العام 2020، والمتعلقة بالسلطة القضائية، وترك مسألة تشكيل مجلس القضاء الأعلى للسلطات التي ستفرزها الانتخابات القادمة.

6. يناشد الرئيس الفلسطيني بإصدار قرار بقانون يوقف تطبيق عقوبة الاعدام في فلسطين في ضوء توقيع فلسطين على البروتوكول الدولي الخاص بإلغاء هذه العقوبة. كما يطالب السلطات في قطاع غزة بالامتناع عن اصدار أو تنفيذ أحكام إعدام، أو السماح بتنفيذ اعدامات ميدانية.

7. يطالب الرئيس الفلسطيني بالامتثال لشروط المادة (43) لممارسة صلاحياته في إصدار قرارات بقانون، وأبرزها شرط الضرورة القصوى (التي لا تحتمل التأخير).

8. يطالب كتلة التغيير والاصلاح بالتوقف عن الانعقاد باسم المجلس التشريعي، وعدم إصدار أي قانون، دون التئام حقيقي للمجلس وتوافر النصاب القانوني.

9. يطالب الحكومة والأجهزة الأمنية بإيقاف كافة الانتهاكات الخاصة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، ومحاسبة المسئولين عن هذه الانتهاكات قانونياً.

10. يطالب الجهات التنفيذية بالإفراج عن جميع المحتجزين والموقوفين بطريقة غير قانونية وبشكل فوري ودون أي تأخير. ويشدد المركز على أن مديري مراكز التوقيف والسجون مسؤولون عن عدم وجود أي محتجز بشكل غير قانوني وإلا تعرضوا للمسؤولية القانونية وللملاحقة قضائية لا تسقط بالتقادم.

11. يطالب الجهات التنفيذية والقضائية بالعمل على وقف التعذيب في النظارات ومراكز الاحتجاز، ومطالبة النيابة العامة بتقديم كل المشتبه بهم بارتكابها للمحاسبة، كما ويؤكد المركز على عدم سقوط هذه الجرائم بمرور الزمن وفق ما أكده القانون الأساسي الفلسطيني.

12. يطالب السلطات الثلاث بالعمل على تحقيق الشفافية في مؤسسات السلطة الفلسطينية عبر تسهيل الوصول للمعلومات وتوفير كافة المعلومات الخاصة بالشأن العام للجمهور بشكل استباقي، وخاصة عن طريق المواقع الإلكترونية الرسمية.

13. يناشد مجلس الوزراء بالعمل من أجل احترام حقوق ذوي الإعاقة من خلال تفعيل «قانون حقوق المعوقين الفلسطينيين» رقم (4) لسنة 1999، لاسيما ما يخص حقهم في مرافق مناسبة وحقهم في العمل.

14. يحث السلطة التنفيذية على احترام حق التنقل للأفراد، ويشدد المركز في هذا السياق ووفق نصوص القانون الأساسي الفلسطيني على أن تقييد حرية التنقل والسفر لا تكون إلا بأمر قضائي.

الجزء الأول:

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

[1]

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام 2020، (32) مدنياً[10] في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بينهم (10) أطفال، وامرأتان. وبلغ عدد القتلى في الضفة الغربية (25) شخصاً، بينهم (6) أطفال، وامرأة واحدة، بينما قتل في قطاع غزة (7) أشخاص، بينهم اثنان متأثران بإصابات سابقة، أحدهما امرأة أصيبت في العام 2014 والثاني رجل أصيب في العام 2018. يضاف إلى ذلك، وفاة (3)[11] معتقلين في سجون الاحتلال، جراء تدهور أوضاعهم الصحية. كما أصيب خلال هذا العام (671) مدنياً على ايدي قوات الاحتلال ومستوطنيه، بينهم (14) شخصاً أصيبوا على أيدي مستوطنين، جميعهم أصيبوا في الضفة الغربية. من بين اجمالي المصابين (71) طفلاً، وامرأة واحدة، و(13) صحفياً، و(3) مسعفين، وأحد نشطاء السلام.

وقتل وأصيب جميع هؤلاء نتيجة سياسة إطلاق النار المتساهلة المستخدمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تم إطلاق النار المباشر على المدنيين دون أن يشكلوا خطراً على جنود الاحتلال، بما في ذلك المشاركين في المظاهرات ضد قوات الاحتلال، أو بادعاء محاولاتهم تنفيذ عمليات طعن أو دهس، أو قتل على الحواجز العسكرية.

في الضفة الغربية، قتل (25) فلسطينياً، بينهم (10) أطفال، وامرأة واحدة. ومن بين القتلى شرطي وطبيب واثنان من الأشخاص ذوي الاعاقة، وأصيب (671) آخرين، بينهم (71) طفلاً، و(13) صحفياً، و(3) مسعفين، في مواجهات وتظاهرات ينظمها الفلسطينيون احتجاجا على اجراءات الاحتلال وسياساته القمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي مواجهات مع قوات الاحتلال خلال اقتحامها للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. من بين القتلى(12) فلسطينياً، منهم (5) أطفال، وامرأة، في جرائم اقترفتها قوات الاحتلال خلال اقتحام المدن الفلسطينية والمواجهات مع الفلسطينيين؛ و(10) قتلى في جرائم «إعدام ميدانية» اقترفتها قوات الاحتلال وعناصر أمنها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، بادعاء قيامهم بتنفيذ، أو الاشتباه بمحاولة تنفيذ عمليات طعن أو دهس ضد جنود وعناصر أمن وإسرائيليين، في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل؛ و(2) مواطنان قتلا على حاجزين عسكريين بدعوى محاولاتها القيام بدهس جنود الاحتلال.

وفي قطاع غزة، قتل خلال العام (7) مدنيين، بينهم 4 أطفال وامرأة واحدة. بين القتلى اثنان، منهما طفل، قتلا خلال مشاركتهما في مسيرات العودة الكبرى على الحدود الشرقية لقطاع غزة، وهما عمار منار الحجار، 34 عاماً، من جباليا، وقتل بعيار ناري في البطن، بتاريخ 19 يناير، في منطقة أبو صفية، شرق جباليا، وعلاء هاني العباسي، 14 عاماً، من خان يونس، وقتل بتاريخ 31 يناير، في منطقة شرق خزاعة، بعيار ناري في الرأس. وقتل ثلاثة أطفال خلال محاولتهم التسلل عبر الشريط الحدودي، شرق مخيم المغازي، بتاريخ 20 يناير، وهم: محمد هاني أبو منديل، 17 عاماً، سالم زويد النعامي، 18

10 بينهم أحد عناصر الشرطة

11 انظر بند الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللاإنسانية، ص (48)

عاماً، ومحمود خالد سعيد، 18 عاماً. كما توفي خلال العام مدنيان متأثران بجراح سابقة، أحدهما امرأة، اصيبت خلال قصف منزل قريبها في مدينة رفح، خلال العدوان على قطاع غزة في العام 2014، والثاني مواطن أصيب بعيار ناري في البطن خلال مشاركته في مسيرة العودة وكسر الحصار شرق جباليا، بتاريخ 14 مايو 2018.

كما قتل أحد عناصر سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الاسلامي، بتاريخ 23 فبراير، بالقرب من الشريط الحدودي، شرق خان يونس. وتوغلت قوات الاحتلال مسافة 150 مترا، وأخلت جثمان الشاب محمد علي الناعم، 27 عاماً، بعدما تعاملت بطريقة مهينة وقاسية مع جثمانه، عبر التنكيل بالجثمان ومحاولة رفعها بكف الجرافة، حيث رفعت الجثة عدة مرات وألقتها على الأرض، قبل أن ترفعها بطريقة مهينة جداً وتقتادها داخل الشريط الحدودي. وأصيب مواطنان لدى محاولتهما انتشال جثمان الشاب، قبل أن تتمكن الجرافة على مدار 3 دقائق من التنكيل بجثمان الشاب خلال محاولتها نقله بطريقة تنتهك حرمة الموت، ورفعته عبر أحد أسنان الكف من ملابسه العلوية حيث كان متدليا في مشهد قاسٍ جدًا، وتوجهت إلى داخل الشريط الحدودي.

[جرائم قتل خلال المواجهات والاقتحامات في الضفة الغربية]

قتل خلال العام (12) فلسطينياً، بينهم (5) أطفال[12]، وامرأة واحدة[13]، في مواجهات وتظاهرات ينظمها الفلسطينيون في مختلف انحاء الضفة الغربية احتجاجا على اجراءات الاحتلال وسياساته القمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي مواجهات مع قوات الاحتلال خلال اقتحامها للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. في كل الأحوال لم يشكل هؤلاء المتظاهرون أي خطر على جنود الاحتلال.

1. بتاريخ 6 فبراير، قتل شخصان، بينهما شرطي، جراء إطلاق جنود الاحتلال النار عليهما خلال مواجهات اندلعت في حي البساتين، شمال مدينة جنين بين قوات الاحتلال ومواطنين احتجاجاً على هدم منزل معتقل في سجون الاحتلال. وأصيب المواطن **يزن منذر أبو طبيخ**، 19 عاماً، وهو من واد برقين، بعيار ناري في الصدر، وتوفي على الفور، فيما أصيب **طارق لؤي أحمد بدوان**، 24 **عاماً**، وهو من عناصر الشرطة الفلسطينية من سكان محافظة قلقيلية، بعيار ناري متفجر في البطن، داخل مقر الشرطة الخاصة على دوار خالد نزال، ونقل إلى مستشفى الرازي التابع للجنة أموال الزكاة في مدينة جنين ووصفت حالته بأنها خطيرة، وأعلن عن وفاته لاحقاً.

2. بتاريخ 6 فبراير، قتل المواطن **بدر نضال نافلة**، 20 عاماً، جراء إطلاق النار عليه من قبل جنود الاحتلال واصابته في رقبته، خلال مواجهات جرت في بلدة قفين قضاء طولكرم.

3. بتاريخ 1 أبريل، قتل المواطن **سلام عبد الغني دويكات**، 21 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس أطلقه عليه جنود الاحتلال خلال مواجهات جرت في جبال العرمة في نابلس.

4. بتاريخ 10 مايو، قتل المواطن **سمير عبد الجليل حميدي**، 24 عاماً، جراء إصابته بأعيرة نارية في أنحاء الجسم، أطلقه عليه جنود الاحتلال خلال مواجهات على حاجز عناب العسكري في طولكرم.

5. بتاريخ 9 يوليو، قتل المواطن **إبراهيم مصطفى أبو يعقوب**، 33 عاماً، بعد استهدافه بالرصاص دون أي مبرر، من قبل جنود الاحتلال المنتشرين بين الحقول الزراعية، خلال سيره برفقة صديقه في بلدة كفل حارس، شمال مدينة سلفيت، حيث كانا يسيران في شارع يبعد حوالي 15 متراً مقابل الحقول المذكورة، والذي يبعد بدوره حوالي (600) عن الشارع الاستيطاني المعروف باسم «عابر السامرة».

12 انظر جرائم قتل الأطفال ص (39)

13 انظر جرائم قتل نساء ص (40)

[جرائم إعدام ميدانية]

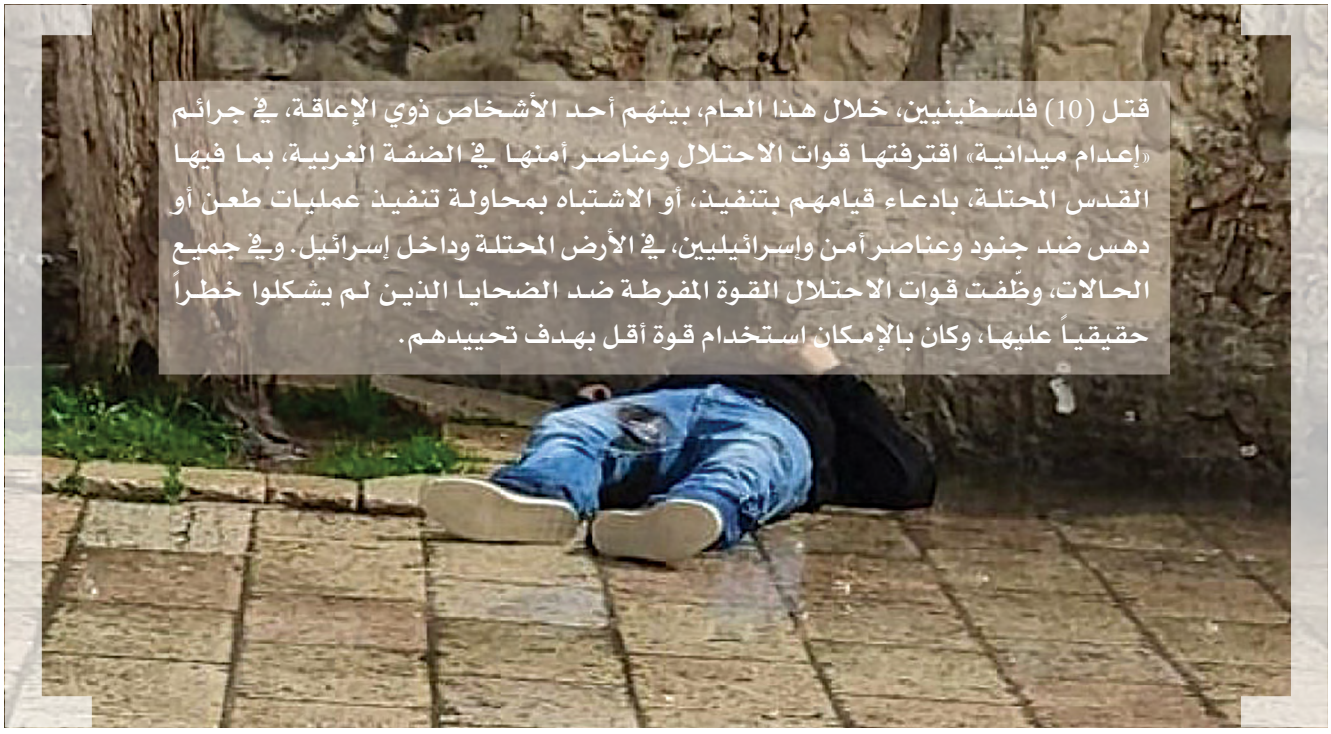

قتل (10) فلسطينيين، خلال هذا العام، بينهم أحد الأشخاص ذوي الإعاقة، في جرائم «إعدام ميدانية» اقترفتها قوات الاحتلال وعناصر أمنها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، بادعاء قيامهم بتنفيذ، أو الاشتباه بمحاولة تنفيذ عمليات طعن أو دهس ضد جنود وعناصر أمن وإسرائيليين، في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل. وفي جميع الحالات، وظّفت قوات الاحتلال القوة المفرطة ضد الضحايا الذين لم يشكلوا خطراً حقيقياً عليها، وكان بالإمكان استخدام قوة أقل بهدف تحييدهم.

1. بتاريخ 22 فبراير، قتلت قوات الاحتلال المواطن **ماهر ابراهيم زعاترة**، 33 عاماً، من مدينة القدس، بإطلاق النار عليه، بدعوى محاولته طعن أحد جنود الاحتلال في باب الاسباط بالبلدة القديمة بالقدس المحتلة.

2. بتاريخ 22 مارس، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مدنيًّا فلسطينيًّا، وأصابت آخر بجروح، بعد إطلاق النار تجاه سيارتهما على مدخل بلدة نعلين، غربي رام الله، بدعوى قيامهما بإلقاء حجر على قوات الاحتلال، وهما: **سفيان نواف الخواجا**،31**عاماً**، الذي كان يقود السيارة، وإلى جانبه ابن عمه المواطن **محمد بدر الخواجا**، 20**عاماً**، وقد كانا عائدين من أطراف مدينة رام الله بعد أن شراء مواد غذائية لعائلاتهم، استعداداً لتنفيذ سريان قرار السلطة الفلسطينية التزام المواطنين منازلهم، لمحاصرة تفشي فيروس كورونا.

3. بتاريخ 22 أبريل، قتلت قوات الاحتلال المواطن **ابراهيم محمد هلسة**، 25 عاماً، بإطلاق النار عليه، بدعوى محاولته طعن جندي على حاجز الكونتينر، بين بيت لحم والقدس.

4. بتاريخ 14 مايو، قتل جنود الاحتلال المواطن **بهاء الدين محمد عودة**، 19 عاماً، بإطلاق النار عليه، بدعوى محاولته طعن جندي اسرائيلي على حاجز عسكري لقوات الاحتلال، مدخل بيت عوا الشرقي، في الخليل.

5. بتاريخ 29 مايو، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي، المتمركزون على الشارع الاستيطاني، في منطقة واد ريا بين قريتي النبي صالح ودير نظام والمقابلة لمستوطنة «حلميش» شمال غربي مدينة رام الله، أعيرة نارية تجاه مركبة فلسطينية يقودها المواطن **فادي عدنان سماره قعد**، 37**عاماً**، من سكان قرية أبو قش، شمال غربي محافظة رام الله، ما أدى إلى إصابته إصابة مباشرة، وتركوه ينزف أكثر من ساعتين ونصف، دون تقديم أي إسعاف له، غير أنه توفي في وقت لاحق. وادعت قوات الاحتلال ان قعد حاول دهس جنود الاحتلال بسيارته.

6. بتاريخ 30 مايو، أطلقت شرطة الاحتلال الإسرائيلي،

أعيرة نارية تجاه المواطن **إياد خيري الحلاق**، 32 **عاماً**، **وهو من ذوي الإعاقة الخاصة**، أثناء سيره في طريق المجاهدين، بالقرب من باب الأسباط، ما أدى إلى مقتله على الفور. وادعت شرطة الاحتلال أن أفرادها لاحظوا «مشتبه به يحمل جسمًا مشبوهًا بدا وكأنه مسدس فدعوه إلى التوقف وبدأوا بمطاردته على الأقدام وقاموا بإطلاق النار نحوه وبتحييده». في بيان لاحق، أقرت الشرطة الإسرائيلية أن المواطن المذكور لم يكن يحمل مسدساً، وأنه أصيب بـ 8 رصاصات.

7. بتاريخ 23 يونيو، قتلت قوات الاحتلال المواطن **أحمد عريقات**، وهو من سكان أبو ديس شرقيّ القدس، على حاجز الكونتينر في الضفة الغربية المحتلة، عندما أطلق الجنود النار عليه وقتلوه باستخدام القوة المميتة دون وجود ضرورة تستدعي قتله، ودون أن يشكّل تهديدًا لحياتهم أو إلحاق إصابات خطيرة بهم. وتُرك عريقات، بعد إطلاق النار عليه، ينزف على الأرض لمدة ساعة ونصف، حيث حرمته قوات الاحتلال الإسرائيلية من الحصول على الرعاية الطبية على الرغم من وجود سيارة إسعاف إسرائيلية في مسرح الحادثة. كما منعت تلك القوات سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من الوصول إلى أحمد.

8. بتاريخ 17 أغسطس، قتلت قوات الاحتلال المواطن **أشرف حسن هلسة**، 30 عاماً، بإطلاق النار عليه، بدعوى محاولته طعن جندي اسرائيلي بالقرب من باب حطة، أحد ابواب المسجد الأقصى، في القدس المحتلة.

9. بتاريخ 25 نوفمبر، قتل المواطن **نور جمال شقير**، 36 عاماً، من مدينة القدس، بدعوى محاولته دهس جنود على حاجز الزعيم العسكري، شرق مدينة المقدس المحتلة.

10. بتاريخ 21 ديسمبر، قتلت قوات الاحتلال المواطن **محمود عمر كميل**، 17 عاماً، بدعوى محاولته القيام بعملية طعن جندي اسرائيلي في باب حطة، بالمسجد الأقصى، في القدس المحتلة.

[مقتل مواطنين، أحدهما طبيب، وآخر من الأشخاص ذوي الإعاقة على حواجز عسكرية]

1. بتاريخ 11 ديسمبر، توفي المواطن عبد الناصر وليد حلاوة، 56 عاماً، وهو من الأشخاص ذوي الإعاقة، متأثراً بجراح أصيب بها، في 17\8\2020، بعد أن أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي، النار عليه، أثناء اجتيازه حاجز قلنديا العسكري، شمالي شرق مدينة القدس الشرقية المحتلة

2. بتاريخ 18 سبتمبر، قتل طبيب الأسنان **نضال جبارين**، 54 عاماً، من جنين، بعد إصابته بنوبة قلبية حادة، إثر سقوط عدد من قنابل الصوت التي أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقرب منه، على مقربة من جدار الضم، جنوب غربي جنين، شمال الضفة الغربية. وكان الطبيب متوجهاً إلى عمله في عيادته بقرية تقع خلف الجدار. وقد أطلق جنود الاحتلال المكلفون بحراسة جدار الضم، قرب بوابة قرية الأقصر، القريبة من حاجز برطعة، جنوب غربي مدينة جنين، شمال ضفة الغربية، وابلاً من قنابل الصوت والغاز، تجاه مجموعة من المواطنين الذين يحاولون اجتياز الفتحات في الجدار، ويعبرون إلى الجانب الآخر منه، أو يتوجهون للعمل داخل إسرائيل. سقطت عدة قنابل صوتية بالقرب من الطبيب جبارين، الذي كان على بعد حوالي 100

متر من بوابة الجدار، ومتوجهاً إليها، بهدف الذهاب إلى عيادته في بلدة برطعة خلف الجدار. أدى ذلك إلى إصابته بنوبة قلبية حادة، نقل على إثرها إلى مستشفى الدكتور خليل سليمان الحكومي في مدينة جنين، ليعلن عن وفاته. علمًا أنه لم يكن يعاني من أي أمراض، وفق ما أفادت عائلته.

[جرائم قتل أطفال]

قُتل خلال العام (10) أطفال على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي، بينهم (6) أطفال في الضفة الغربية، قتلوا خلال تظاهرات ومواجهات احتجاجية بين شبان فلسطينيين وتلك القوات، و (4) أطفال في قطاع غزة، بينهم (3) أطفال قتلوا خلال محاولة تسلل على الشريط الحدودي للقطاع، ورابع قتل خلال مشاركته في مسيرة العودة الكبرى على الحدود الشرقية. وفي كل هذه الحالات لم يشكل الأطفال أدنى درجة من الخطورة على جنود الاحتلال الذين تعمدوا إطلاق النار على الأجزاء العلوية من أجسادهم. أحد الأطفال القتلى أصيب بعيار ناري وهو على سطح منزله المكون من أربع طبقات، وآخر قتل برصاص قناص محصن أصابه في رأسه عن بعد نحو 50 متراً. وكانت تلك الجرائم على النحو التالي:

1. بتاريخ 5 فبراير، قتل الطفل **محمد سلمان الحداد**، 17 عاماً، جراء إطلاق أحد قناصة جنود الاحتلال المتمركزين على سطح مبنى بالقرب قرب الحاجز العسكري المقام على مدخل شارع الشهداء، والمسمى (حاجز 56) وسط مدينة الخليل، ثلاثة أعيرة نارية، تجاهه من مسافة 100 متر. وكان الطفل يقف بالقرب من مدخل سوق الدجاج القديم على مسافة 50م من مدخل الحاجز المذكور، خلال تظاهرة لعشرات الشبان قرب الحاجز، رشقوا خلالها الجنود بالحجارة وأشعلوا إطارات سيارات في المكان. أصيب الطفل الحداد بعيار ناري في الصدر وأصاب القلب، سقط إثره على الأرض، وتمكن عدد من الشبان من الوصول إليه ونقله بسيارة مدنية إلى مستشفى الخليل الحكومي. وأعلنت الطواقم الطبية وفاته بعد دقائق.

2. بتاريخ 11 مارس، قتل الطفل **محمد عبد الكريم حمايل**، 15 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس، أطلقه عليه أحد جنود الاحتلال، خلال قمعهم تجمعاً للمواطنين، في جبل العرمة، جنوب شرقي بلدة بيتا في محافظة نابلس شمال الضفة الغربية. ووصفت حالة جريحين بأنها بالغة الخطورة.

3. بتاريخ 13 مايو، قتل الطفل **زيد فضل محمد قيسية**، 16 **عاماً**، جراء إصابته بعيار ناري في رأسه، أطلقه عليه أحد جنود الاحتلال، بينما كان فوق سطح منزله في مخيم الفوار، جنوب مدينة الخليل، يراقب أحداث المواجهات بين الشبان وجنود الاحتلال. وسقط الطفل على الأرض من فوق سطح منزله المكون من أربع طبقات.

4. بتاريخ 19 أغسطس، قتل الطفل **محمد ضامر مطر**، 17 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الخاصرة، أطلقه عليه جنود الاحتلال خلال اقتحام قرية دير ابو مشعل قضاء رام الله.

5. بتاريخ 25 اكتوبر، قتل الطفل عامر عبد الرحيم صنوبر، 17 عاماً، من قرية ترمسعيا، شرق رام الله، جراء الاعتداء عليه بالضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال في القرية.

6. بتاريخ 4 ديسمبر، قتل الطفل **علي أيمن نصر أبو عليا**، 14 **عاماً**، جراء إصابته بعيار ناري في البطن خلال تظاهرة سلمية بمنطقة رأس التين قرب المدخل الشرقي لبلدة المغير، شمال شرقي مدينة رام الله. وجاء إطلاق النار تجاهه دون أي برر، أو وجود خطر أو تهديد جدي على حياة الجنود.

[جرائم قتل نساء]

قتلت خلال العام امرأتان، إحداهما في الضفة الغربية، قتلت داخل منزلها خلال اقتحام قوات الاحتلال الحي الذي تقطن فيه بجنين، وأطلقت عليها النار، والثانية في قطاع غزة، توفيت متأثرة بجراحها التي اصيبت بها خلال قصف تلك القوات منزلها في مدينة رفح إبان العدوان الإسرائيلي على القطاع في العام 2014.

1. بتاريخ 13 يوليو، توفيت المواطنة **أسين محمود ضهير**، 34 عاماً، من مدينة رفح، متأثرة بجراحها التي اصيبت بها خلال قصف قوات الاحتلال لمنزل خالها في حي مصبح، شمالي المدينة خلال العدوان الاسرائيلي على غزة في العام 2014. وعانت ضهير طيلة الفترة الماضية من كسر في فقرات العمود الفقري، وشلل نصفي في الأطراف السفلية.

2. بتاريخ 7 أغسطس، قتلت المواطنة **داليا أحمد سليمان ستيتي**، 24 عاما، بعيار ناري في الصدر، أطلقه عليها أحد جنود الاحتلال أثناء محاولتها إغلاق نافذة منزلها، في جنين، شمال الضفة الغربية، بعد سماعها صوت قنبلة صوتية أطلقها جنود الاحتلال في المنطقة. وكانت قوات الاحتلال قد اقتحمت حي الجابريات، في مدينة جنين فجراً، وحاصرت منزل المواطن خالد سليمان ابو حسن، وأخضعته لاستجواب داخله. ولدى تجمع آليات عسكرية تمهيدا للانسحاب، أطلقت تلك القوات قنبلة صوت وأعيرة نارية تجاه منزل المواطن بسام سمودي، المكون من ثلاثة طوابق. أسفر إطلاق النار عن إصابة زوجة المواطن المذكور، المواطنة داليا أحمد سليمان ستيتي، 24 عاماً، بعيار ناري في الصدر، اخترق الكبد والبنكرياس والشريان الأبهري. وأفادت عائلة المواطنة أن ابنتهم داليا، وهي أم لطفلين أحدهما رضيع عمره 9 أشهر، والثاني عامان، استيقظت من نومها على صوت حركة قوات الاحتلال واقتحامها المنطقة، وأنها تحركت تجاه نافذة صالون شقتها الواقعة في الطابق الثالث من المنازل؛ لإغلاقها بعد سماع صوت قنبلة الصوت.

[2]

استمرار حصار قطاع غزة ومدن الضفة الغربية والقدس المحتلة

حذر المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، والمؤسسات الحقوقية على مدار 15 عاماً من التداعيات الكارثية لاستمرار الحصار الاسرائيلي غير القانوني وغير الانساني على قطاع غزة. كما حذرت الأمم المتحدة من أن قطاع غزة لن يكون مكاناً صالحاً للعيش فيه بحلول 2020، بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية على جميع الأصعدة الناجم عن الحصار الاسرائيلي. وأكدت الأمم المتحدة أن كافة المؤشرات في القطاع تسير في الاتجاه الخاطئ، وأشارت إلى تردي خدمات الصحة والطاقة والمياه، وأكدت أن القطاع يحتاج جهودًا هائلة في مجالات الإسكان والتعليم وإيجاد فرص عمل. وبرغم تلك التحذيرات، انتهى عام 2020، وقد دخل الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة عامه الرابع عشر على التوالي، وتزامن ذلك مع تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وتسجيل آلاف الإصابات بالفيروس وعشرات الوفيات. ونجم عن الحصار الاسرائيلي تدهور كارثي في الأوضاع الانسانية، كما خلف جهازاً صحياً متهالكاً، وبنية اقتصادية ضعيفة، وتدهوراً خطيراً في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان القطاع. كما انعكس تأثير الحصار سلباً على تقديم الخدمات الأساسية لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون أوضاعاً معيشية متردية في قطاع غزة، الذي يصنف على أنه المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم.

وفي الضفة الغربية المحتلة استمر عزل المدن وفصلها عن بعضها، وتواصلت إقامة الحواجز الثابتة والفجائية للتضييق على حركة المدنيين، وحركة نقل البضائع بين محافظات الضفة. كما استمر فرض الحصار على مدينة القدس المحتلة وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة. كما ضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وخلال فترة وقف التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ظهرت أزمة سفر المواليد الجدد، نتيجة عدم تحديث السجل المدني في الجانب الإسرائيلي. كما واصلت سلطات الاحتلال حرمان آلاف المواطنين من حقهم في السفر من خلال جسر الكرامة (اللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية، واستمرت كذلك في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين أثناء اجتيازهم المعبر الواقع تحت سيطرتها. وفيما يحرم المدنيون الفلسطينيون من حقهم في التنقل بحرية بين مدن الضفة الغربية، وبين القدس ومحيطها الفلسطيني، يحظى المستوطنون اليهود بحرية حركة كاملة في المناطق التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، وتخصص لهم طرق التفافية حول المدن الفلسطينية.

[أولاً: استمرار حصار قطاع غزة للعام الرابع عشر على التوالي]

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال عام 2020 تشديد حصارها غير الإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ 15 عاماً، وتزامن ذلك مع تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وتسجيل آلاف الإصابات بالفيروس وعشرات الوفيات.

على صعيد حركة الأفراد، استمرت القيود الاسرائيلية على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون «ايرز»، وقد ازدادت القيود حدة منذ أوائل شهر مارس بسبب الإجراءات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية المحتلة والسلطة الفلسطينية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد Covid 19. فقد مُنعت كافة الفئات التي كان يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً من المرور عبر معبر بيت حانون «أيرز»، وهي: المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي

المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وفي المقابل سُمح بمرور عدد من الحالات الإنسانية المحددة بشكل ضيق جداً، ومعظم من سُمح لهم بالمرور هم من المرضى، الذين يعانون من مرض السرطان، ولا يوجد لهم علاج في قطاع غزة.

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، واصلت السلطات الإسرائيلية المحتلة خلال عام 2020 فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها «مواد مزدوجة الاستخدام»[14]. وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، غير أن هذه الأصناف تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية، فصنف «معدات الاتصال» يشمل وحده عشرات السلع. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

وقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم للعام الرابع عشر على التوالي، وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية (معظمها سلع زراعية)، حيث بلغ عدد الشاحنات التي سمح بتصديرها على مدار العام 3193 شاحنة، منها 2381 شاحنة إلى الضفة الغربية، و637 شاحنة إلى إسرائيل، و175 شاحنة للعالم الخارجي. وتشكل كمية الصادرات الشهرية التي سُمح بتصديرها خلال عام 2020، بحسب توثيق المركز، نحو 5.9% من صادرات القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تصل إلى نحو 4500 شاحنة شهرياً. وقد أدى حظر تصدير منتجات القطاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وإغلاق مئات المصانع، من ضمنها عشرات مصانع الحياكة والملابس وعشرات مصانع الأثاث المنزلي والمكتبي التي تشتهر بجودتها العالية، وتسريح

14 تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

آلاف العمال، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل، ما رفع نسبة الفقر إلى معدلات غير مسبوقة.

كما قامت السلطات المحتلة بإصدار عدد من القرارات الخاصة بتشديد إجراءات الحصار على القطاع، وإغلاق المعبر التجاري الوحيد «كرم أبو سالم» بشكل كامل كرد على قيام التنظيمات الفلسطينية بإطلاق البالونات الحارقة والقذائف الصاروخية باتجاه المناطق المحاذية لقطاع غزة. فقد أعلنت السلطات الإسرائيلية المحتلة بتاريخ 2020/8/11، عن إغلاق معبر كرم أبو سالم، باستثناء نقل بضائع للحالات الإنسانية الحيوية والوقود. ووفقاً لما جاء في تصريح منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة فإن القرار أُتخذ «كرد على إطلاق البالونات الحارقة وخرق الهدوء الأمني». وبتاريخ 2020/8/12، فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية المزيد من القيود على حركة البضائع الواردة إلى قطاع غزة، بنفس الذريعة.

وقد نجم عن سياسة الحصار المستمر والخنق الاقتصادي والاجتماعي بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وتدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات السلطات المحتلة الإسرائيلية التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه.

فعلى صعيد الأوضاع الصحية، عانت المرافق الصحية في قطاع غزة من تدهور خطير ناجم عن سياسة الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلية على القطاع منذ 14 عاماً. وقد نجم عن ذلك هشاشة النظام الصحي في قطاع غزة، ونقص دائم في قائمة الأدوية الأساسية، والأجهزة الطبية، ونقص الكادر الطبي المتخصص، وهو ما جعله في الأوقات العادية، عاجزاً عن تلبية الاحتياجات الأساسية الطبية لسكان القطاع. وقد ازداد تدهور المرافق الصحية بالتزامن مع تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، حيث عانت تلك المرافق من نقص في شرائح الفحص اللازمة لاكتشاف فيروس كورونا، وغرف العناية المركزة، وأجهزة التنفس والأجهزة الخاصة بتشخيص المصابين بفيروس كورونا، وأطقم الوقاية المخصصة لحماية الطواقم الطبية والنظارات الواقية، والأدوية والمستهلكات الطبية لمواجهة فيروس كورونا. كما أدى منع سلطات الاحتلال الاسرائيلية توريد عدد من الأجهزة الطبية الجديدة، كالأجهزة الاشعاعية اللازمة لتشخيص أمراض الأورام السرطانية، أو استيراد قطع غيار للأجهزة الطبية المتعطلة، إلى عجز المستشفيات والمراكز الطبية عن التعامل مع مئات الحالات المرضية.

وقد أكدت عدد من منظمات حقوق الإنسان الدولية، الاقليمية، والمحلية، أن على اسرائيل، باعتبارها قوة احتلال، تطبيق التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض في الأراضي التي تحتلها، وعليها واجب توفير الإمدادات الطبية لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها كافة الاحتياجات الطبية اللازمة لمواجهة جائحة كورونا، وخاصة اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، وذلك وفقاً للمادتين 55 و56 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. فقد دعت منظمة العفو الدولية إسرائيل إلى توفير اللقاح المضاد لفيروس كورونا للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، مشيرةً إلى أن القانون الدولي يلزم اسرائيل بذلك. وقد طالبت منظمة العفو إسرائيل بالتوقف عن تجاهل التزاماتها الدولية كقوة محتلة، وأن تتصرف على الفور لضمان توفير لقاحات كورونا بشكل متساو وعادل للفلسطينيين الذين يعيشون تحت احتلالها في الضفة الغربية وفي قطاع غزة[15]. ومن جهتها طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش «Human Rights Watch» السلطات الإسرائيلية بتوفير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا لأكثر من 4.5 مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلّين. وأكدت المنظمة أن من واجبات إسرائيل بموجب «اتفاقية جنيف الرابعة» ضمان الإمدادات الطبية، بما فيها مكافحة انتشار الأوبئة، وهذا الأمر يصبح أكثر إلحاحاً بعد أكثر من 50 عاماً من الاحتلال دون نهاية في الأفق. وتشمل هذه المسؤوليات، إلى جانب التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، توفير اللقاحات بدون تمييز للفلسطينيين الذين يعيشون تحت سيطرتها، باستخدام ما تقدمه لمواطنيها كمعيار.

15 أنظر بيان «حرمان الفلسطينيين من تلقي لقاحات فيروس كوفيد19- يفضح التمييز المؤسسي الإسرائيلي المجحف»، منظمة العفو الدولية، 2021/1/6، على الموقع الالكتروني للمنظمة:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/202101//denying-covid19-vaccines-to-palestinians-exposes-israels-institutionalized-discrimination/

وأشارت المنظمة أن التزامات السلطات الفلسطينية الخاصة بحماية الحق في الصحة للفلسطينيين في المناطق التي تدير فيها شؤونهم لا تعفي إسرائيل من مسؤولياتها[16].

كما واصلت السلطات الإسرائيلية خلال عام 2020 حرمان المرضى من العلاج في الخارج، وبحسب وزارة الصحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر مئات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك على الرغم من تقليص وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، وتحويل فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة، والتي لا يتوفر علاجها نهائياً في قطاع غزة. وبسبب وقف مكتب التنسيق والارتباط التابع لوزارة الصحة الفلسطينية إجراءات التنسيق الخاصة بسفر مرضى القطاع المحولين لتلقي العلاج في مشافي الضفة الغربية والمشافي الإسرائيلية، لم يتسنى للمركز الحصول على عدد المرضى الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية من السفر للعلاج في الخارج، ورفضت منحهم تصريح مرور عبر معبر بيت حانون «ايرز» للوصول إلى المستشفيات المحولين لها تلقي العلاج فيها.

كما استمرت أزمة الكهرباء المزمنة في قطاع غزة، وتواصل انقطاع التيار الكهربائي عن منازل المواطنين بسبب نسبة العجز في الطاقة الكهربائية، والتي تبلغ 64%، بحيث يتوافر في أفضل الأحوال 180 ميجا وات (120 مصدرها الجانب الإسرائيلي، و60 مصدرها محطة توليد الكهرباء في غزة، وذلك من أصل 500 ميجا وات يحتاجها قطاع غزة. ويزداد العجز عند اتخاذ سلطات الاحتلال الاسرائيلية قرار بوقف توريد الوقود لمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع، لترتفع نسبة العجز في الطاقة الكهربائية إلى 76%، وهو ما يعني ارتفاع عدد ساعات انقطاع التيار الكهربائي عن منازل المواطنين إلى 16–20 ساعة يومياً. ويؤدي ذلك إلى تدهور متسارع في مستوى الخدمات الصحية، وخدمات صحة البيئة، بما فيها إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وغيرها، كتقليص الخدمات التشخيصية والعلاجية في المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة، وخلق أزمات كبيرة في إمدادات مياه الشرب وانقطاعها لفترات طويلة، وفي معالجة مياه الصرف الصحي وضخها إلى البحر من دون معالجة. كما يتكبد اقتصاد القطاع خسائر طائلة جراء توقف العمل في المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية التي تعتمد في آلية انتاجها على الطاقة الكهربائية، ويعرضها لخطر التوقف وانهيار خدماتها.

كما أدى الحصار إلى انتهاك حقوق السكان الاقتصادية، فقد تسبب فرض قيود على دخول المواد الخام اللازمة للإنتاج، وحظر تصدير المنتجات الغزية، إضافةً إلى تدمير نحو 70% من المنشآت الاقتصادية العاملة خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، في شلل أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجراء ذلك ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 45%، بواقع 208.000 عامل عاطلين عن العمل[17]، بينما بلغت نسبة انتشار الفقر بين سكان القطاع 53%، وذلك بحسب إحصائيات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني لعام 2020[18]. كما يُصنف 62.2% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[19].

كذلك، انعكس استمرار الحصار سلباً على حق سكان قطاع غزة في التعليم. فما يزال الآلاف من طالبات وطلاب قطاع غزة محرومين من فرصة التعليم في جامعات الضفة الغربية، في التخصصات التي يفضلونها، والتي تعتبر حيوية وضرورية لسكان القطاع. وجراء ذلك أصبحت جامعات الضفة الغربية تخلو من الطلبة الغزيين، بعد أن كانت نسبتهم تزيد عن الرُبع (26%) في العام 1994. وفي

16 أنظر بيان «إسرائيل: وفّروا اللقاحات للفلسطينيين تحت الاحتلال» ،17/ 2021/1، على الموقع الالكتروني للمنظمة Human Rights Watch: https://www.hrw.org/ar/news/2021/01/17/#377595

17الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثالث (تموز– أيلول 2020)، 2020/5/31. للمزيد أُنظر: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_82020--11-lf-ar.pdf

18 أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/07/11. للمزيد أُنظر: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_92020--7-pop-ar.pdf

19 انعدام الأمن الغذائي، قلة من الفلسطينيين في غزة يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الغذائية، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، الأمم المتحدة، 2020/2/12. للمزيد أُنظر: https://www.ochaopt.org/ar/theme/food-security

المقابل، تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي لعدد محدود من الطلاب الدارسين في الجامعات الأجنبية بالمغادرة إلى الخارج عبر معبر بيت حانون «إيرز»، ويُجبر هؤلاء الطلاب على التوقيع على تعهد بعدم العودة للقطاع لمدة سنة.

وما زالت مشكلة المياه من أكبر المشاكل التي تواجه قطاع غزة، حيث تتسرب الأملاح والمياه العادمة إلى المياه الجوفية، وأصبحت 95% من المياه الجوفية غير صالحة للاستخدام الآدمي، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على حياة السكان وخاصة الأطفال.

وقد استمر فتح معبر رفح الحدودي خلال عام 2020، لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، غير أن عمل المعبر كان محدوداً وبوتيرة بطيئة جداً، وقد تمكن 21961 مواطن من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع 24256 مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية مئات المواطنين، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

وخلال عام 2020، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرض حصارها البحري على امتداد شواطئ قطاع غزة، حيث حرمت الصيادين من الوصول إلى المناطق التي تتكاثر فيها الأسماك. ورغم سماحها للصيادين بالعمل لمسافة تتراوح من 3 – 15 ميل بحري، فقد قامت سلطات الاحتلال خلال العام بتقليص مسافة الصيد، أو اغلاق البحر بشكل كلي عشرات المرات، مدعيةً أن قرارات التقليص اتخذت كرد على إطلاق البالونات الحارقة والقذائف الصاروخية على المناطق (الإسرائيلية) المحاذية لقطاع غزة.

كما واصلت البحرية الإسرائيلية اعتداءاتها بحق الصيادين، فوفقاً لتوثيق المركز تم رصد (133) حادثة إطلاق نار تجاه الصيادين أثناء قيامهم بممارسة عملهم، وقد أسفر ذلك عن إصابة (18) صياداً، واتلاف 8 قوارب وعشرات معدات الصيد الأخرى. كما أدت حوادث المطاردة إلى اعتقال (15) صياداً، واحتجاز (8) قوارب صيد، فضلاً عن مصادرة عشرات القطع من شباك الصيد. ويؤكد ذلك أن توسيع سلطات الاحتلال الإسرائيلية لمسافة الصيد، لم يَحُل دون استمرار ملاحقة الصيادين وإطلاق النار عليهم وتعريض حياتهم للخطر داخل المنطقة الجديدة (6-15 ميلاً) التي سمحت سلطات الاحتلال لهم بالصيد فيها.

وقد تسبب تقييد مسافة الصيد أدى إلى عزوف الصيادين عن ممارسة عملهم بشكل يومي، حيث أصبح نصف الصيادين (2.000 صياد فقط)، يمارسون عملهم بشكل متقطع، وبواقع مرة واحدة أسبوعياً أو شهرياً، وذلك لأن الدخل المتأتي من عملهم لا يغطي تكاليفهم التشغيلية. وقد انعكس ذلك على الظروف المعيشية لـ 4.160 صياد، و700 شخص من العاملين في مهن مرتبطة بصيد الأسماك، ويعيل هؤلاء نحو 27.700 شخصاً من أفراد أُسرهم، حيث أصبحوا عاجزين عن توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد أُسرهم، كالطعام والدواء والملابس والتعليم.

[ثانياً: القيود على الحركة في الضفة الغربية]

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2020، وكرّست من خلالها المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية، والاعتقالات. وتستخدم سلطات الاحتلال هذه القيود في الضفة الغربية على نطاق واسع، في إطار سياسة العقاب الجماعي المدنيين، إذ أن وتيرة القيود تتصاعد، وتنخفض، تبعاً للأوضاع الميدانية على الأرض، وخلال عام 2020 بلغ عدد الحواجز الثابتة (108) حواجز، من بينها (57) حاجزًا داخليًا منصوبًا في عمق الضفة الغربية، و(17) حاجزاً في منطقة H2 في مدينة الخليل التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية، إضافة لذلك هناك عشرات البوابات الحديدية التي نصبتها قوات الاحتلال على مداخل المدن والقرى والبلدات الفلسطينية لإغلاقها في أي لحظة يريدونها. ومن بين مجموع تلك الحواجز هناك (39) حاجزاً مقاماً على امتداد الخط الأخضر (خط الهدنة)، وتعتبر معابر حدودية بين الضفة الغربية وإسرائيل. هذا فضلاً عن

جندي اسرائيلي على حاجز عسكري يعيق حركة مرور المواطنين

إقامة مئات الحواجز الفجائية، وغيرها من المعيقات المادية كالبوابات الحديدية، والسواتر الترابية والصخور. وشهد هذا العام، زيادة في نصب قوات الاحتلال الحواجز الفجائية على مفترقات الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية وداخلها عشوائيا، حيث تقيم تلك القوات عشرات الحواجز الفجائية أسبوعياً. وخلال هذا العام، سجلت زيادة في لجوء قوات الاحتلال لإغلاق شوارع ومداخل قرى بالسواتر الترابية على مدار أيام ضمن سياسة عقاب جماعي. كما تغلق تلك القوات العديد من الشوارع المخصّصة للمستوطنين أمام حركة المدنيين الفلسطينيين، والتي تسمح لهم باستخدامها في بعض الأوقات، مما زاد من معاناتهم. هذا وتدير شركات حراسة خاصة إسرائيلية جزءاً من الحواجز تحت إشراف إدارة المعابر في قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وفي مدينة القدس المحتلة، ففضلاً عن استمرار فرض الحصار عليها وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة، وعلى نطاق ضيّق، استمرت قوات الاحتلال في فرض حصارها على الأحياء الفلسطينية داخل المدينة. وطالت تلك الإجراءات إقامة العديد من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة، وعلى مداخلها. لقد حرمت تلك الإجراءات المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الدخول إلى المدينة المحتلة، كما وحرمت سكان المدينة الفلسطينيين من التمتع بحياتهم الطبيعية.

وخلال عام 2020 قلصت سلطات الاحتلال مدة فتح بوابة ضاحية البريد المحاذية لحاجز قلنديا، والتي تربط بلدة بيت حنينا، ببلدة الرام، شمالي مدينة القدس الشرقية المحتلة، وجعلته متاحا لمرور المركبات التي تحمل الهوية المقدسية الزرقاء، لمدة 3 ساعات، وذلك بين الساعة 1:00، حتى الساعة 4:00 مساءً.

وتوظّف قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية الداخلية كمعابر حدودية لتعزل من خلالها مناطق مُصَنَّفَةً بمناطق (C) بأكملها عن باقي مناطق الضفة، كما هي الحال في مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومنطقة الأغوار على امتداد الحدود الفلسطينية مع المملكة الأردنية الهاشمية، والأراضي الواقعة خلف جدار الضم (الفاصل). إن حكومة الاحتلال، التي أعلنت منذ عدة عقود عن ضم مدينة القدس الشرقية المحتلة لها خلافاً للقانون الدولي، وقرارات هيئة الأمم المتحدة، لا تنفي مطامعها في ضمّ مناطق الأغوار، والأراضي الواقعة خلف الجدار إليها أيضاً. واستمر مسؤولون في حكومة الاحتلال في أكثر من مناسبة الإعلان عن نيتهم تنفيذ خطة الضم التي تطال جزءًا كبيرًا من أراضي الضفة الغربية.

وفي سياق متصل، تمعن سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (اللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين خلال محاولتهم اجتياز المعبر المذكور الواقع تحت سيطرتها، وفي الاتجاهين.

وخلال فترة وقف التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ما بين شهري مايو ونوفمبر، ظهرت أزمة سفر المواليد الجدد، نتيجة عدم تحديث السجل المدني في الجانب الإسرائيلي، وتسبب ذلك في العديد من المرات، بإعاقة وعرقة سفر المواليد من قطاع غزة والضفة الغربية عبر المعابر الخاضعة لسيطرة الاحتلال، وذلك رغم محدودية فتح المعابر في هذه الفترة بسبب قيود مواجهة كورونا.

كما تحرم تلك السلطات آلاف المواطنين من حقهم في السفر، وعادة ما تترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية المواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات تحط من كرامتهم الإنسانية، تتمثل

في التفتيش الدقيق، والتحقيق على أيدي ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة قبل إعادتهم من حيث أتوا. كما وأن تلك القوات تقوم بين حين وآخر بإغلاق هذا المعبر لساعات طويلة دون إبداء الأسباب ما يضطر مئات المسافرين للمكوث داخل حافلات نقل الركاب، بما فيهم النساء والشيوخ والأطفال والمرضى، لساعات طويلة، وبخاصة في فصل الصيف قائظ الحرارة، والذي يشهد حركة سفر نشطة. وتشمل تلك الإجراءات المواطنين الفلسطينيين من سكان قطاع غزة الذين يستخدمون معبر (الكرامة) الحدودي للسفر خارج الأرض المحتلة وفق إجراءات تنسيق مسبقة مع سلطات الاحتلال، إذ يجري تجميعهم في رحلة عودتهم، وترحيلهم إلى القطاع على شكل مجموعات، دون السماح لهم بالتوقف في مدن الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية المحتلة.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وعادة ما تتجلى الآثار السلبية لبناء الجدار على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف ثمار الزيتون الذي يشكّل الدخل الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها. تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار، أو تحديد ساعات عبورهم وخروجهم من البوابات المقامة في هيكله، والتي يبلغ عددها (104) بوابات. وتهدف تلك القيود والإجراءات إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل جميع أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة، حيث تحرمهم من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها. خصصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حوالي (60) كيلومترًا من شوارع الضفة لاستعمال المستوطنين في الضفة الغربية؛ وتحظر تلك السلطات على الفلسطينيين حتى قطع قسم منها بالمركبات بطريقة تُقيد وصولهم إلى الشوارع المجاورة التي لا يسري عليها الحظر. وبالإضافة إلى ذلك هنالك حوالي (7) كيلومترات من الشوارع الداخلية في وسط مدينة الخليل يُمْنَعُ الفلسطينيون من استخدامها للسفر؛ وفي قسم منها يمنع سيرهم على الأقدام أيضًا.

وخصصت قوات الاحتلال للفلسطينيين في الضفة الغربية شوارع، هي عبارة عن أنفاق وطرق التفافية، اقتطعت من أراضي الفلسطينيين أنفسهم، تتيح لهم التواصل بصعوبة، لكن في نفس الوقت تتحكم تلك القوات بقوة في هذه الطرق، وبإمكانها قطع هذا التواصل الجغرافي وقتما أرادت.

وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع ما يزيد من الأعباء المالية على المستهلكين. لقد خلفت سياسة الحصار وفرض القيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تَمَتُّعِ الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على حرمانهم من التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية.

[3]

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللاإنسانية

اعتقال المواطنين على أيدي قوات الاحتلال بشكل تعسفي

مع نهاية العام، بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي نحو (4400) معتقل[20]، بينهم (170) طفلاً، و (40) امرأة. غالبية هؤلاء المعتقلين هم من الضفة الغربية، بينما هناك نحو (250) معتقلاً من قطاع غزة، ونحو (400) معتقل من القدس المحتلة وفلسطينيي الداخل. المئات من هؤلاء المعتقلين يقضون أحكاماً مؤبدة، بينهم (14) معتقلاً مضى على اعتقالهم أكثر من ثلاثين عاماً. من بين مجمل المعتقلين، هناك (700) معتقل مريض، بعضهم يعانون من أمراض خطيرة ومزمنة. وما يزال نحو (380) معتقلاً يخضعون للاعتقال الاداري دون محاكمة. ويتوزع هؤلاء المعتقلون على (22) سجناً ومركز توقيف مقامة في غالبيتها خارج الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967،[21] في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (76) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء فترة عقوبتهم.

وخلال العام 2020، وثق المركز اعتقال نحو (4120) فلسطينياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينهم (436) طفلاً، و(76) امرأة. من بين المعتقلين (3768) في الضفة الغربية، بينهم (432) طفلاً، و(76) امرأة، و(35) معتقلاً في قطاع غزة، بينهم (3) أطفال. غالبية الاعتقالات التي تمت في الضفة الغربية كانت خلال اقتحام تلك القوات للمدن والقرى والمخيمات، حيث اعتقل خلال العام (3768) فلسطينياً، خلال اقتحام قوات الاحتلال

20 الاحصائيات حسب وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين.

21 باستثناء سجن عوفر، المقام غرب مدينة رام الله داخل الضفة الغربية.

للمدن والقرى والمخيمات، بينما جرى اعتقال (352) فلسطينياً على الحواجز العسكرية. أما في قطاع غزة، فقد اعتقل (14) شخصاً على الشريط الحدودي الشرقي للقطاع، بينهم (3) أطفال، فيما اعتقلت تلك القوات (10) فلسطينيين على معبر إيرز «بيت حانون»، لدى مرورهم إلى الضفة الغربية للعمل أو العلاج، أو التعليم. كما اعتقلت تلك القوات (11) صياداً خلال قيامهم بعملية الصيد في المناطق المسموح بها الصيد في بحر غزة، على مسافة قريبة من الشاطئ.

وفي ضوء انتشار وباء كورونا فإن السلطات الإسرائيلية مازالت تواصل اعتقالها لآلاف الفلسطينيين، بمن فيهم المرضى وكبار السن، في ظل ظروف صعبة وغير صحية، أقل ما يمكن أن توصف به بأنها غير إنسانية، ولا تتناسب مع المعايير الدولية والحقوق المكفولة لهم بموجب القانون الدولي الإنساني، فالسجون الإسرائيلية غير صالحة للحياة الإنسانية الملائمة، بالإضافة إلى حالة الاكتظاظ والازدحام بين أوساط المعتقلين الفلسطينيين.

وعلى الرغم من متابعة المركز، والمؤسسات الحقوقية الأخرى لأوضاع المعتقلين في سجون الاحتلال، في ضوء هذه الجائحة، والخشية من تفشي الأمراض بينهم، ومطالباتهم العديدة والعاجلة من أجل اتخاذ التدابير والاجراءات الاحترازية اللازمة لحمايتهم من خطر هذا الفيروس، إلا أن تلك السلطات بدلاً من قيامها باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المعتقلين ضد هذه الجائحة، فإنها قامت باتخاذ العديد من الإجراءات التي تعتبر أصلاً انتهاكاً لحقوقهم. فقد اكتفت السلطات الإسرائيلية بمجموعة من الإجراءات الصارمة، والتي من بينها منع زيارة الأهالي لأبنائهم المعتقلين، ومنع التقاء المعتقلين بمحاميهم وذلك ابتداء من 17 مارس، ودون تقديم أي بدائل تكفل حق المعتقلين في البقاء على تواصل دائم ومنتظم مع ذويهم ومحاميهم. كما لم تستجب تلك السلطات للمطالبات المستمرة والملّحة بضرورة الإفراج الفوري عن المعتقلين الفلسطينيين الذين يعتبرون أكثر عرضةً لخطر فايروس كورونا، وبالأخص كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة.

وتبرز هذه العام معاناة محمد خليل الحلبي، 42 عاماً، مدير عمليات منظمة «وورلد فيجين» العالمية في غزة، المعتقل منذ أكثر من 4 سنوات في سجون الاحتلال دون محاكمة كنموذج على عدم نزاهة القضاء الإسرائيلي الذي يشكل غطاءً على جريمة الاعتقال الاداري التي تتم دون محاكمة، وتحت بنود سرية من قبل الأمن الإسرائيلي. ويخضع الحلبي للاعتقال منذ يونيو 2016، بدعوى تحويل ملايين الدولارات المخصصة للتنمية إلى الجماعات المسلحة في غزة، وهو ما أنكره على الدوام، منذ توجيه التهم له، ولم تثبتها التحقيقات الاسرائيلية، كما أنكرته المؤسسة الدولية ذاتها.

ومنذ اعتقاله في العام 2016، على حاجز إيرز، بين غزة وإسرائيل، خضع الحلبي إلى 152 جلسة محاكمة، ولم تصدر بحقه أحكام، في واحدة من أطول المحاكمات، حيث يخضع تحت بند الاعتقال الاداري. وطالبت مؤسسات حقوقية محلية ودولية بالإفراج عنه، غير ان دولة الاحتلال لم تنصع لتلك المطالبات. كما صدر في نوفمبر الماضي، بيان مشترك عن خبراء للأمم المتحدة، بينهم المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مايكل لينك، والمقررة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أنييس كالامار، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهين نيلز ميلزر، طالبوا خلاله سلطات الاحتلال بمنحه حقوقه كاملة في محاكمة عادلة، أو إطلاق سراحه دون قيد أو شرط.

[التعذيب وسوء المعاملة]

يخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى معاملة حاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال، بما في ذلك أشكال متعددة من التعذيب الجسدي والمعنوي، بمن فيهم الأطفال. ويحتجز المعتقلون الفلسطينيون في ظروف قاسية لا إنسانية يخضعون خلالها للتعذيب الجسدي والنفسي والعزل القسري وسياسة

التفتيش العاري المتكرر، ويمنعون من الزيارة الدورية من قبل الأهل، ومن الزيارات من قبل الأطباء. وقد أدت جميع هذه الممارسات إلى مضاعفة وتعميق معاناة المعتقلين الفلسطينيين على مدى عشرات السنين.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة والخطيرة في ضوء انتشار جائحة كورونا، لم تتخذ السلطات الإسرائيلية الإجراءات اللازمة لحماية المعتقلين الفلسطينيين رغماً عن إعلانها عن العديد منها، إلا أنها عملياً اكتفت بتنفيذ بعض الإجراءات التي تعتبر أصلاً انتهاكاً لحقوقهم وامتيازاتهم والتي من بينها منع زيارة الأهالي لأبنائهم المعتقلين ومنع التقاء المعتقلين بمحاميهم ودون تقديم أي بدائل تكفل حق المعتقلين في البقاء على تواصل دائم ومنتظم مع ذويهم ومحاميهم.

وأفاد أحد الأطفال المفرج عنهم من سجون الاحتلال بتعرضه للتعذيب وسوء المعاملة، رغم كونه طفلاً. واعتقل الطفل أمل معمر نحلة، 16 عاماً، من مخيم الجلزون، شرق رام الله، أوائل نوفمبر 2020، وأمضى نحو 40 يوماً في سجون الاحتلال. وروى الطفل نخلة عن معاناته وتعرضه للتعذيب داخل سجون الاحتلال، بما في ذلك التحقيق معه وتعرضه للضرب المبرح في سجن عوفر، غرب رام الله، بدعوى» امتلاكه أفكاراً أيديولوجية»، قبل أن ينقلوه الى سجن مجدو، شمال الضفة، ومساومته بالاعتراف بدل أن يصدر حكماً قاسياً عليه. ورغم أنه أكد لهم حاجته للدواء، حيث يعاني من أمراض، لم يأبهوا بذلك، ونقلوه الى سجن «الرملة»، ومن ثم أعيد الى سجن مجدو، وبقي مدة 21 يوماً، بينها 9 أيام في العزل الانفرادي. وخلال تلك التنقلات، كان يتعرض للضرب المبرح، ولم يكترثوا لوضعه الصحي، حيث أعطي دواء غير ملائم لحالته الصحية. وقبيل الافراج عنه، هددوه بعدم إخبار أحد بما جرى معه.

[الاعتقال الإداري]

تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي، منذ احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة، الاعتقال الإداري بموجب المادة (273) من الأمر العسكري رقم 1651، وبناء على هذا الأمر العسكري، والذي يستند لقانون الطوارئ لسنة 1945 أبان الانتداب البريطاني، يجوز لسلطات الاحتلال اعتقال من تشاء، دون تهمة أو محاكمة. ويستند الاعتقال على معلومات مقدمة من ضابط المخابرات الإسرائيلي في المنطقة، ولا يتم البوح بها في المحكمة ولا يعلم بها المتهم أو محاميه، بحجة كونها معلومات سرية، يطلع عليها القاضي العسكري فقط، وبالتالي، فهي عملياً تحرم المتهم من حق الدفاع، حيث لا توجد أصلا تهمة لتفنيدها، ولا يستطيع المحامي تقديم دفوع مضادة.

وتحتجز سلطات الاحتلال حوالي (350) فلسطينياً بشكل إداري دون تهمة أو محاكمة. وتقوم سلطات الاحتلال سنوياً بالاعتقال الإداري لمئات المواطنين الفلسطينيين، بعضهم أطفال دون سن 18، ويتم تجديد اعتقال الكثير منهم بشكل دوري كل ثلاثة أو ستة شهور، حتى أن بعضهم خضع للاعتقال الإداري المستمر لسنوات وصلت في بعض الحالات إلى عشر سنوات. وقد بلغت أوامر الاعتقال الإداري الصادرة عن الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967، أكثر من 50 ألف قرار اعتقال إداري

ويتناقض هذا الأمر العسكري مع الالتزامات الدولية على عاتق الاحتلال بموجب المادة (14) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي تتعلق بالحق في عملية قضائية سليمة. كما يتنافى مع ما أكدته لجنة مناهضة التعذيب، المعنية بمتابعة تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب على نفس المعنى عندما طلبت من دولة الاحتلال، بتاريخ 13 مايو 2016، بأن «تتخذ بشكل عاجل كل ما يلزم لإلغاء ممارسة الاعتقال الإداري وأن تمكن كل الأشخاص، الذين يخضعون للاعتقال الإداري حاليا، من كافة الضمانات القانونية الأساسية.»

وبرز خلال العام اعتقال رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، ختام السعافين، 59 عاماً، وهي ناشطة حقوقية مرموقة على المستويين المحلي والدولي، بتاريخ 2 نوفمبر 2020، من منزلها، دون توجيه تهمة. وبتاريخ 9 نوفمبر أصدر القائد العسكري الإسرائيلي قراراً بحبس السعافين إدارياً لمدة 6 شهور في سجن عوفر دون تهمة أو

محاكمة. وبعد ما قام محامو السعافين باستئناف القرار أمام المحكمة المختصة، رفضت المحكمة الافراج عنها، وقلصت المدة إلى 4 شهور قابلة للتجديد بقرار من القائد العسكري للمنطقة.

[الإهمال الطبي في السجون]

يخضع المعتقلون المرضى لسلسلة من الاهمال الطبي المتعمد يؤدي إلى تفاقم حالتهم الصحية، بما في ذلك المماطلة في تقديم العلاج، أو الامتناع عن إجراء العمليات اللازمة في الوقت المناسب، أو تقديم علاج غير فعال أو مناسب لمرض خطير، مما يزيد من مفاقمة الحالة الصحية للمريض، قد تؤدي إلى أمراض خطير ومستفحلة يصعب علاجها. كذلك يؤدي عدم وجود طاقم طبي متخصص وعيادات مجهزة حديثة لتفاقم الوضع الصحي للمعتقلين. بالإضافة لعدم توفير وجبات غذائية صحية مناسبة للأسرى، تتماشى مع الأمراض المزمنة التي يعانون منها كمرض السكري، والضغط، والقلب، والكلى، وغيرها، وعدم وجود غرف عزل للمرضى المصابين بأمراض معدية، كالتهابات الأمعاء الفيروسية الحادة والمعدية، والجرب؛ حرمان المعتقلين ذوي الأمراض المزمنة من أدويتهم، وغير ذلك من الأساليب.

وفي ضوء انتشار وباء كورونا، لم تتخذ سلطات السجون التدابير والإجراءات الاحترازية العاجلة الجدّية من أجل حماية أرواح المعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، وذلك بالرغم من الخطر الحقيقي والجدّي الذي يهدد حياة الآلاف منهم. وأكثر من ذلك، ففي 30 مارس 2020 تلقت رابطة أطباء لحقوق الإنسان قراراً صادماً من المحكمة العليا الإسرائيلية، يفيد برفض الالتماس الذي تم تقديمه إلى المحكمة، وتمت المطالبة فيه بضرورة اتخاذ كل من وزارة الصحة الإسرائيلية ومصلحة السجون الإسرائيلية كافة الإجراءات اللازمة لضمان توفير الرعاية الطبية الملائمة للمعتقلين الفلسطينيين، بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من خطر فايروس كورونا. وبحسب ما جاء في القرار، فقد رأت المحكمة أنه لا يوجد أية مطالبات قانونية تستدعي تدخل المحكمة، وعليه وجب رفض الالتماس.

وقد جاء ذلك كلّه في سياق استمرار سياسة الإهمال الطبي المتعمّد بحق المعتقلين الفلسطينيين، فبالرغم من اعتراف المحكمة في قراراها بخطورة هذا الفيروس الفتّاك وبأن معدل الوفيات من المصابين فيه أعلى بشكل ملحوظ بين الفئات الأكثر عرضة للخطر من كبار السن والمرضى ذوي الأمراض المزمنة بما في ذلك أمراض القلب والضغط والسكري، إلا إن المحكمة قد تجاهلت في قرارها ضرورة القيام باتخاذ أية إجراءات جديّة من أجل حماية أرواح هذه الفئات من هذا الفيروس الفتّاك، بما في ذلك ضرورة الإفراج الفوري عنهم.

وفيات خلال الاحتجاز والاعتقال

خلال العام توفي (3) معتقلين في سجون الاحتلال، كانوا معتقلين منذ فترات طويلة، اثنان منهم كانا يعانيان من أمراض خطيرة ومزمنة داخل مستشفيات إسرائيلية نقلا إليها بعد تدهور حالتهما الصحية، أحدهما يبلغ من العمر 74 عاماً. وعلى الرغم من تكرار المطالبات بالإفراج عنهما، بسبب تدهور وضعهما الصحي، إلا أن سلطات الاحتلال تجاهلت تلك المطالبات، ولم تلتفت لها، ولم تراع الوضع الإنساني لهما، وتفرج عنهما لاستكمال ما تبقى من عمرهما بين ذويهم، بل تركتهما حتى اللحظات الأخيرة يواجها قدريهما بالموت داخل السجن، رغم امضائهما فترة طويلة جداً في السجن، وتقدم أحدهما بالعمر. أما الثالث، فقد توفي جراء إصابته بجلطة قلبية.

1. بتاريخ 8 يوليو، توفي المعتقل منذ 26 عاماً، **سعدي خليل الغرابلي**، 74 عاماً، من مدينة غزة، داخل مستشفى «كابلان» في دولة الاحتلال، بعد نقله إليه

مؤخراً من سجن الرملة، إثر تدهور حالته الصحية، حيث كان يعاني من إصابته بأمراض سرطان البروستاتا، والضغط والسكري، الذي أصيب بها وهو داخل السجن. وكان الغرابلي معتقلاً منذ العام 1994، ومحكوم عليه بالسجن مدى الحياة.

2. بتاريخ 2 سبتمبر، توفي المعتقل **داوود طلعت الخطيب**، 45 عاماً، من مدينة بيت لحم، في سجن «عوفر»، غرب رام الله، بعد تعرضه لجلطة قلبية حادة خلال تأديته الصلاة. وماطلت إدارة السجن لوقت طويل في التدخل وعمل اللازم لإنقاذ حياته وتقديم الرعاية الصحية له. وكان الخطيب قد اعتقل بتاريخ 2 أبريل 2001، وحكم عليه بالسجن 18 عاماً، ولم يتبق له للإفراج عنه سوى 4 أشهر. واعتقل الخطيب بتاريخ 2001/4/2، عقب محاصرة منزله في بيت لحم، ومنذ اعتقاله تنقل بين أكثر من خمسة سجون؛ حيث حكم عليه بالسجن 18 عامًا ونصفًا بتهمة نشاطه في الانتفاضة، وتنفيذه عدة عمليات نوعية ضد الاحتلال ولم يتبق للإفراج عنه سوى 4 أشهر.

3. بتاريخ 10 نوفمبر، توفي المعتقل منذ 17 عاماً، **كمال نجيب أبو وعر**، 46 عاماً، من بلدة قباطية قضاء جنين، في مستشفى أساف هاروفيه داخل دولة الاحتلال، إثر تدهور حالته الصحية مؤخراً، بسبب معاناته من سرطان الحنجرة، منذ أكثر من عام. وكان ابو وعر معتقلاً منذ العام 2003، ومحكوماً عليه 6 مؤبدات إضافة إلى 50 عاماً أخرى، بتهمة مقاومة الاحتلال. وأصيب أبو وعر بمرض سرطان الحنجرة في شهر أكتوبر 2019، بينما كان يقبع في سجن جلبوع.

[معتقلون أضربوا عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقالهم]

يعتبر إضراب المعتقلين الفلسطينيين عن الطعام شكلاً من أشكال النضال السلمي ضد سلطات السجون لانتزاع حقوقهم والدفاع عن كرامتهم الانسانية. ويضطر المعتقلون إلى ممارسة حقهم في الإضراب عن الطعام رفضاً للظلم الواقع عليهم، ولغياب أي وسيلة أخرى للحصول على العدالة أمام الجهات الإسرائيلية، ولم يكن أمامهم الا النضال بخلايا أجسادهم جسده للحصول على حقهم في المحاكمة العادلة والحرية.

وقد خاض عدد من المعتقلين اضرابات فردية عن الطعام احتجاجاً على اعتقالهم اداريا دون محاكمة، كان أبرزهم المعتقل **ماهر الأخرس** (50) عاماً، من قرية سيلة الظهر بجنين، والذي اضرب مدة (103) أيام متواصلة.

ودخل الأخرس اضراباً مفتوحاً عن الطعام، منذ تاريخ اعتقاله يوم 27 يوليو 2020، احتجاجاً على اعتقاله اداريا، دون تهمة أو محاكمة. وبعد تدهور حالته الصحية بشكل خطير تم نقله إلى مستشفى كابلان داخل دولة الاحتلال-وذلك بتاريخ 23سبتمبر 2020، حيث بات يفقد الوعي ويعاني من مضاعفات صحية خطيرة، وبات يتعرض لمساومات رخيصة من قبل الاحتلال رفضها جميعاً وأصر على شعار «الحرية أو الشهادة». وتضاعفت حالته فيما بعد، حيث بات يعاني من نوبات تشنج وألم شديد في مختلف أنحاء جسده، وتشوش في الرؤية وصداع شديد.

وتقدم محاموه بأربعة التماسات للمحكمة للإفراج عنه، كان آخرها بتاريخ 27 أكتوبر، غير أنه رفض لأسباب واهية. وردت المحكمة على الالتماس الثالث بالرفض مع وضع شروط لكي لا يتم تجديد الاعتقال الإداري للمواطن «الأخرس»، في سابقة خطيرة تجعل من تجديد الاعتقال الإداري بشكل تلقائي هو الأصل، حيث جاء في قرار المحكمة: «اقترحنا أن يكون أمر الاعتقال الإداري الحالي للفترة من 27 يوليو 2020 إلى 26 نوفمبر 2020 سارياً على أن لا يتم تجديده، بشرط أن ينهي مقدم الالتماس الإضراب عن الطعام على الفور، ما لم ترد معلومات جديدة عن الخطر المتوقع من مقدم الالتماس، أو إذا حدث تغيير في الظروف بطريقة تزيد من خطر إطلاق سراح الملتمس."

جدير بالذكر أن المركز قد أرسل مناشدة عاجلة لكل من السيد مايكل لينك، المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأرض

الفلسطينية المحتلة عام 1967، والسيد نيلز ملزر، المقرر الخاص بالحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية والإنسانية؛ والسيد جوز أنتونيو، رئيس مجموعة العمل الخاصة بالحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي، طالبهم فيها بالعمل الجدي والفوري لإطلاق سراح المعتقل الأخرس.

ورغم تدهور وضعه الصحي، رفضت سلطات الاحتلال جميع المناشدات بالأفراج عنه، واستمر الأخرس في إضرابه مدة 103 أيام، قبل أن يعلقه بتاريخ 6 نوفمبر، إثر اتفاق مع السلطات الإسرائيلية يقضي بإطلاق سراحه في 26 نوفمبر. وبتاريخ 26 نوفمبر، أطلق سراح الأخرس.

[4]

[اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام]

جندي اسرائيلي يرش غاز الفلفل في وجه أحد الصحفيين

شهد العام 2020 استمراراً لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والطواقم الإعلامية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشكل الاعتداءات على الصحفيين خلال تغطيتهم لفعاليات المواطنين الفلسطينيين احتجاجاً على ممارسات قوات الاحتلال والمستوطنين الجانب الأكبر في الانتهاكات ضد الصحفيين. ورغم التراجع الملحوظ في تلك الفعاليات، في ضوء الإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الجهات المختصة لمكافحة وباء كورونا المستجد (كوفيد 19)، إلا أن المركز وثق العديد من الاعتداءات ضد الصحفيين، بما في ذلك إطلاق النار، الاعتداءات بالضرب، الاحتجاز والاعتقال، والمنع من التصوير ومصادرة المعدات الصحفية، في محاولة منهجية لمنع الصحفيين من توثيق ما يجري على الارض الفلسطينية من وقائع، وتقديم رواية اسرائيلية مخالفة.

وبلغ عدد الانتهاكات التي اقترفت بحق الصحفيين والمؤسسات الصحفية (77) انتهاكاً خلال العام 2020، ووقعت معظم هذه الاعتداءات في الضفة الغربية.

وأدت تلك الانتهاكات في مجملها إلى إصابة (17) صحفياً بالأعيرة النارية المختلفة خلال تغطيتهم الفعاليات التي تقام في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينه (13) صحفياً بالرصاص المعدني، (3) صحفيين بالقنابل الغاز المسيلة للدموع، التي اصابت أجسادهم بشكل مباشر، و(1) صحفي أصيب بقنبلة

صوت. كان بين المصابين الصحفي عبد المحسن تيسير شلالدة، الذي يعمل في وكالة ميدي، حيث أصيب بعيار معدني في رأسه، أثناء تغطيته فعاليات المسيرة التي نظمت بمدينة الخليل، بتاريخ 2 فبراير 2020، تنديدا بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «صفقة القرن». وأصيب شلالدة بحالة تشنج وفقدان للوعي، ونقل إلى المستشفى الأهلي في مدينة الخليل، وتبين بعد إجراء صور الاشعة وجود كسر انبساطي في الجمجمة. وذكر شلالدة في إفادته أنه كان يقف في منطقة واضحة للجنود، على مسافة نحو 30 متراً من أقرب جندي، فيما يبتعد راشقو الحجارة عنه بنحو 100 متر من الناحية المعاكسة، وكان يرتدي زياً صحفياً (سترة واقية زرقاء مكتوب عليها صحافة). وأضاف أنه بعد إطلاق القنابل الغازية بشكل كثيف، أصيب بحالة اختناق، وانحنى لارتداء الكمامة الخاصة بذلك، حيث سمع صوت إطلاق نار وأصيب في رأسه وسقط أرضاً.

ووثق المركز تعرض (10) صحفيين للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة من قبل قوات الاحتلال لصحفيين، أثناء قيامهم بأعمالهم الصحفية في تغطية الأحداث، كان من بينهم الصحفي **ثائر عبد الناصر أحمد شريف**، 28 **عاماً**، ويعمل مقدم برامج في تلفزيون فلسطين، حيث اعتدى جنود الاحتلال عليه بتاريخ 25 فبراير، ورشوه مع أفراد عائلته بغاز الفلفل، قرب منزل العائلة، الذي يبعد نحو 10 أمتار عن الشارع الالتفافي (60) على مدخل مخيم العروب للاجئين، شمالي مدينة الخليل. وقد تم احتجازه لمدة 5 ساعات تعرض خلالها للتعذيب وامتهان الكرامة، وفقاً لما أفاد به المركز. كما تعرض الصحفي أحمد كمال حبابة، 29 عاماً، ويعمل في تلفزيون فلسطين، للاعتقال على حاجز «بيت إكسا» العسكري، شمال غرب مدينة القدس، بتاريخ 7 يونيو، والاعتداء عليه بالضرب قبل أن اقتياده الى جهة مجهولة. وبتاريخ 16 أكتوبر، اعتدى جنود الاحتلال بالضرب والدفع على الصحفيين عماد محمد اسعيد، وخالد صبارنة، وعبود يونس، أثناء تغطيتهم مسيرة سلمية نظمها أهالي برقة، شرق مدينة رام الله، احتجاجاً على اعتداءات المستوطنين لأراضيهم في موسم قطف الزيتون.

وتعرض خلال العام (20) صحفياً للاعتقال أو الاحتجاز، سواء خلال تغطيتهم الاحداث، او من منازلهم، على خلفية عملهم الصحفي. ولا يزال (8) صحفيين معتقلون في سجون الاحتلال، على خلفية عملهم الصحفي، بينهم من جرى تحويله للاعتقال الاداري، وبعضهم لا يزال محتجزاً، في انتظار المحاكمة، وآخرون صدر بحقهم أحكاماً فعلية. وكان من بين الصحفيين الذين جرت محاكمتهم على خلفية عملهم، الصحفي **سامح الطيطي**، 24 عاماً، مراسل ومقدم برامج في راديو علم، الذي يبث من جامعة الخليل. فقد اصدرت محكمة عوفر العسكرية، بتاريخ 19 أبريل، حكماً عليه لمدة ستة أشهر ويوم، وغرامة مالية قدرها 5 الاف شيكل، إضافة إلى وقف تنفيذ مدته 18 شهراً لمدة 5 أعوام، في حال مثوله امام القضاء العسكري مرة اخرى على نفس التهمة. وكان الطيطي معتقلاً منذ 19 ديسمبر 2019، وجرى التحقيق معه، ووجهت له النيابة العسكرية تهمة نشر اخبار كاذبة ومضللة ومحرضة على صفحته على الفيس بوك، وقيامه بتصوير البرج العسكري المقام على مدخل مخيم العروب للاجئين، ونشره ضمن تقرير صحفي.

كما وثق المركز (5) حالات تم خلالها منع صحفيين من ممارسة عملهم وتغطية الأحداث، سواء بمنع دخولهم لمنطقة الحدث، أو طردهم منها خلال التغطية، بحجة ان منطقة الحدث «منطقة عسكرية مغلقة»، كان من بين تلك الحالات، منع طاقم تلفزيون فلسطين، يوم 29 سبتمبر، من تغطية عملية هدم منزلين في منطقة خربة يرزا بالأغوار الشمالية، شرق طوباس. ووفقا لما أفاد به سائق سيارة تلفزيون فلسطين، سليمان حجة، فقد توجه ومراسل التلفزيون، أمير شاهين، صباح ذلك اليوم لتغطية الحدث. ولدى وصولهما للمكان، شاهد الصحفيان سيارة جيب للإدارة المدنية الإسرائيلية تؤمن الحراسة لجرافات الاحتلال لإتمام عملية الهدم. ترجل أمير شاهين، مراسل القناة، من المركبة، وعلى بعد نحو 50 متراً من المكان، بدأ يصور عملية الهدم. واضاف حجة، «بعد خمس دقائق من وصولنا، حضر ضابط ارتباط اسرائيلي وطلب بطاقتي الشخصية وسلمته اياها وتوجه بها الى ضابط آخر ومن ثم عاد وأخبرني أن أقوم بأخذ كل شيء من سيارة الفضائية لأنه سيقوم بمصادرتها لوجودها في منطقة عسكرية مغلقة. وتمت المصادرة إلى جهة غير معلومة، بعد أن سمحوا لنا بأخذ ما يخصنا منا وسلمني الضابط كتاباً بالمصادرة.» وأضاف حجة بأن زميله الصحفي شاهين استمر في تصوير

عملية الهدم لمدة نصف ساعة، حتى انتهائها، ومن ثم قاما بالاتصال بمحافظ طوباس، وأخبراه بما جرى معهما، فأرسل لهما سيارة أجرة أقلتهما الى مقر فضائية فلسطين في بلدة طوباس.

واستمرت قوات الاحتلال في فرض مزيد من القيود الإضافية على الصحفيين في مدينة القدس، على نحوٍ خاص، بما في ذلك إغلاق مؤسسات إعلامية، وإبعاد صحفيين عن المدينة لفترات متفاوتة. يأتي ذلك في إطار تهويد مدينة القدس ومنع الوجود الفلسطيني فيها.

كما وثق المركز استمرار اعتداءات المستوطنين بحق الصحفيين ومضايقتهم ومنعهم من تغطية الانتهاكات التي يقومون بها ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وفي هذا الإطار، تعرض (18) صحفياً للضرب والاعتداء على أيدي المستوطنين خلال العام.

ووثق المركز ابعاد (5) صحفيين من القدس، لفترات تتراوح بين (3) و(6) أشهر، في إطار فرض المزيد من القيود على مدينة القدس ومؤسساتها. فبتاريخ 24 يناير، داهمت قوات الاحتلال منزل الصحفي عبد الكريم درويش، 25 عاماً، في بيت حنينا، وأجروا أعمال عبث وتفتيش بمحتوياته. وقبل انسحابهم، اعتقلته، واقتادته إلى مركز شرطة "شارع صلاح الدين". وبعد عدة ساعات، أفرجت سلطات الاحتلال عنه، بعد أن سلمته قراراً يقضي بإبعاده عن المسجد الأقصى 10 أيام. وفي ذات اليوم اعتقل الصحفي أمجد أبو عرفة، من منزله في حي رأس العامود، وبعد ساعات أفرج عنه بعد تسليمه قراراً يقضي بإبعاده عن المسجد الأقصى لمدة 15 يوما. كما سلمت تلك القوات الصحفية سندس عبد الرحمن عويس، 24 عاماً، قراراً يقضي بإبعادها عن المسجد الاقصى لمدة 3 أشهر.

واستمر إغلاق تلفزيون فلسطين في مدينة القدس خلال هذا العام، حيث سلمت مخابرات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 11 مايو، مراسلة تلفزيون فلسطين في مدينة القدس، كريستين خالد الرينـاوي،31 عاماً، قراراً موقعاً من وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، جلعاد إردان، يمدد فيه إغلاق مكتب تلفزيون فلسطين، وحظر أنشطته في مدينة القدس، وداخل إسرائيل، 6 أشهر جديدة. وكانت تلك القوات قد أصدرت قراراً بتاريخ 20 نوفمبر 2019، بإغلاق تلفزيون فلسطين في مدينة القدس وحظر أنشطته، حيث اقتحمت مقر شركة (الأرز) للإنتاج التلفزيوني التي يوجد فيها مقر فضائية فلسطين، وتزوده بالخدمات الاعلامية، في حي الصوانة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وقامت بأعمال تفتيش في المبنى وعبث بالمحتويات والملفات، قبل أن تعلق قراراً على بوابة المقر يقضي بإغلاقه لمدة 6 أشهر بأمر من وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي. وامعاناً في هذا القرار، استدعت تلك القوات، بتاريخ 2 نوفمبر 2020، مراسلة تلفزيون فلسطين في مدينة القدس، كريستين رينـاوي، للحضور إلى مركز شرطة «المسكوبية» في القدس الغربية، وحققت مخابرات الاحتلال معها بتهمة خرق قرار وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، وجرى تحذيرها من استمرار عملها لمصلحة فضائية فلسطين، ثم أفرج عنها بكفالة مالية تبلغ 3 آلاف شيكل. وعلى مدار العام، استدعت مخابرات الاحتلال الصحفية رينـاوي،7 مرات، وذلك بسبب عملها مراسلة تلفزيون فلسطين في مدينة القدس.

إلى ذلك، لا تزال قوات الاحتلال تمنع طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين اللتين تصدران في غزة، في مطابع الضفة الغربية، بموجب قرار عسكري صادر بتاريخ 28 مايو 2014، بعد اقتحام مقر مؤسسة «الأيام" للصحافة والطباعة والنشر، والواقع في بلدة بيتونيا، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

[5]

[هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية]

واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام سياسة هدم المنازل والممتلكات المدنية في الأرض الفلسطينية

آثار القذيفة الصاروخية التي أصابت مدرسة في مخيم الشاطئ، غرب مدينة غزة.

المحتلة. وتعرض عدد من المنازل في قطاع غزة لأضرار خلال جولات التصعيد وقصف الطائرات الحربية لمناطق في القطاع، فيما استمرت بهدم أو اجبار أصحاب المنازل على هدمها ذاتياً ومصادرتها في أنحاء الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة على خلفيات العقوبات الجماعية. كما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدافها للمنشآت المدنية التجارية، الصناعية، الزراعية، الخدماتية، الصحية، التعليمية، الدينية والرياضية في قطاع غزة والضفة الغربية.

ففي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى بطريقة الهدم المباشر والاعتداء على ممتلكات المواطنين ومصادرتها، أو عبر اجبار المواطنين على هدم منازلهم ذاتياً وفرض الغرامات عليهم. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية بشكل لافت، وذلك في إطار سياساتها المحمومة لتهويد المدينة نهائياً. كما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدافها للمنشآت المدنية التجارية، الصناعية، الزراعية، الخدماتية، الصحية، التعليمية، الدينية والرياضية في مدن الضفة الغربية.

وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال بتنفيذ سياسة هدم المنازل السكنية في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، فقد نفّذت في مدن الضفة الغربية عمليات القصف والهدم التي طالت (58) منزلاً، تضم (83) وحدة سكنية، تسكنها (88) عائلة، وبها (417) فرداً، بينهم (269) طفلاً، و(119) امرأة. وهدمت قوات الاحتلال (102) منزلاً في مدينة القدس الشرقية، تضم (136) وحدة سكنية، تسكنها (136) عائلة، وبها (715) فرداً، بينهم (237) طفلاً، و(254) امرأة.

وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام بمصادرة (9) منازل في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، تضم (15) وحدة سكنية، تسكنها (13) عائلة، وبها (79) فرداً، بينهم (48) طفلاً، و(28) امرأة، فيما سلمت أصحاب (79) منزلاً اخطاراً بالهدم.

مواطن يقف على أطلال منزله بعد هدمه من قبل قوات الاحتلال في الضفة الغربية.

وشهد هذا العام تصعيداً في استهداف المنشآت المدنية الأخرى، حيث وثق المركز هدم (181) منشأة، تعرضت (165) منشأة منها للهدم الكلي، و(16) منشأة لأضرار جزئية، وشملت (54) منشأة مدنية تستخدم لأغراض تجارية، و(7) منشآت صناعية، و(108) منشآت زراعية، و(6) منشآت خدماتية، ومنشأة تعليمية، و(3) منشآت دينية، ومنشأة دينية.

ففي قطاع غزة، استمرت قوات الاحتلال في استهداف وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية، فقد هدمت خلال العام 2020، مبنىً سكني واحد بشكل كلي، يقطنه أسرة مكونة من (7) أفراد، بينهم (3) أطفال. كما استهدفت الطائرات الحربية الإسرائيلية (12) مبنى سكني، ونجم عن ذلك تضررها بشكل جزئي، ويقطن في تلك المباني (67) عائلة، مكونة من (130) فرداً، من بينهم (38) طفلاً. وشهد هذا العام تصعيداً في قصف المنشآت المدنية الأخرى، حيث وثق المركز قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية (11) منشأة مدنية، تعرضت جميعها لأضرار جزئية، من بينها (3) منشآت مدنية تستخدم لأغراض تجارية، ومنشأتين صناعيتين، و(3) منشآت تعليمية، ومنشأة واحدة صحية، ومنشأة خدماتية، ومنشأة دينية.

[6]

[استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين]

خلال العام تسارعت وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس، بشكل كبير، تكريساً لخطة الضم وفرض السيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، تنفيذاً فعلياً لخطة ترامب المقترحة للتسوية، المعروفة بـ «صفقة القرن» التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في يناير الماضي، والتي تعدم أي أمل في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وتبقي القدس تحت سيطرة الاحتلال. يأتي ذلك استمراراً للموقف الأمريكي من جريمة الاستيطان، والذي اعتبر بأن «إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تتعارض مع القانون الدولي»، حسب ادعاء وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 2019/11/18. وتشكل خطة «صفقة القرن» تدميراً شاملاً لمنظومة القانون الدولي وتضفي الشرعية على أكثر من نصف قرن من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي اقترفتها إسرائيل وما تزال في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، والتي ترتقي لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وواصلت دولة الاحتلال قضمها للأرض الفلسطينية المحتلة وخلق وقائع غير قابلة للتراجع، بما فيها مضاعفة الاستيطان، وتهويد القدس الشرقية وعزلها ومحاصرة سكانها الفلسطينيين وطردهم، وإقامة جدار الضم وقطع التواصل الطبيعي فيما بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية بواسطة المستوطنات والطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين ومئات الحواجز العسكرية. وتمكنت دولة الاحتلال الحربي من تغيير معالم الأرض الفلسطينية المحتلة واستولت على مواردها وحرمت الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف لصالح المستوطنين، وخلقت نسخة جديدة لنظام تمييز عنصري يحظى فيه المستوطنون بالامتيازات على حساب السكان الأصليين الذين يتم حصارهم وتفتيتهم في بانتوستانات ويجري قمعهم بوسائل القانون وبالقوة الغاشمة من خلال قوات الاحتلال والحكم العسكري، وتجريدهم من كافة الحقوق التي يكفلها القانون الدولي.

واستمرت قوات الاحتلال ومستوطنوها اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية، ومصادرة أراضي الفلسطينيين، وهدم ممتلكاتهم لصالح المشاريع الاستيطانية. كما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من تلك القوات اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك إطلاق النار على المدنيين، والضرب وتخريب المزروعات وحرقها، ومنع المزارعين من حصد محاصيلهم في مواسمها تحت التهديد.

ويعتبر الاستيطان بمثابة جريمة حرب، وفق ما نصت عليه الفقرة (8) من المادة (8) من ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، والتي اعتبرت من ضمن جرائم الحرب: «قيام دولة الاحتلال، على نحو مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو إبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو إجزاء منهم داخل الأرض أو خارجها.“كما تؤكد المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة على عدم جواز إقامة مستوطنات مدنية في الأرض المحتلة، حيث نصت على أنه: «لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها».

[مشاريع التوسع الاستيطاني]

واصلت إسرائيل قضمها للأرض الفلسطينية المحتلة، وخلق وقائع غير قابلة للتراجع، بما فيها مضاعفة الاستيطان بأكثر من ثلاث مرات عما كان عليه. ووسّعت تلك القوات من عمليات الهدم والتجريف ومصادرة الأراضي والممتلكات خاصة في مناطق (ج) في الضفة الغربية. وتفيد تقديرات اسرائيلية وفلسطينية، بأنه مع العام 2020، وصل أعداد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية والقدس المحتلة، إلى نحو (650) ألف مستوطن، يسكنون في (164) مستوطنة وعشرات البؤر الاستيطانية، بينها (29 مستوطنة في القدس المحتلة. وتشغل هذه المستوطنات ما نسبته (11%) من أراضي الضفة الغربية، فيما تصنف حوالي (18.5) من أراضي الضفة على أنها مناطق عسكرية، ويعزل جدار الضم ما نسبته (12%) منها، إضافة إلى ما نسبته (12.4%) من مساحة الضفة الغربية، معظمها في مناطق (ج)، تصنفها دولة الاحتلال كمحميات طبيعية وأراضي دولة[22]. وبذلك لم يتبق من مساحة الضفة للفلسطينيين سوى (42%) فقط، وهي مناطق مفتتة جغرافيا، وغير متصلة.

وتسارعت وتيرة الاستيطان خلال العام على نحو غير مسبوق، وطرحت مشاريع كبيرة كانت مجمدة منذ سنوات. وتساوت الوحدات الاستيطانية خلال العام مع ما أقيم خلال العام الماضي، رغم الانقطاع نحو 8 أشهر لأسباب سياسية، وظروف فيروس كورونا. وقامت تلك القوات مؤخراً بطرح خطط لإقامة نحو (3500) وحدة استيطانية في مناطق (E1)، مما يقطع أوصال المدن الفلسطينية ويفقد عملية التواصل بينها فعلياً.

كانت أكبر هذه المشاريع ما نشرته وزارة البناء والإسكان

مستوطنة مقامة على أراضي المواطنين في الضفة الغربية.

وسلطة الأراضي بتاريخ 15 نوفمبر، حول مناقصة لبناء (1257) وحدة استيطانية في مستوطنة «جفعات همتوس» على أراضي بلدة بيت صفافا، جنوبي مدينة القدس الشرقية المحتلة، والذي من شأنه ربط مستوطنات غيلو، وهار حوما، بمستوطنة تل بيوت. ومن شأن إقامة هذه الوحدات الاستيطانية عزل مدينة بيت لحم عن بلدة بيت صفافا، جنوب مدينة القدس المحتلة، وفرض قيود وعراقيل إضافية على حركة تنقل المواطنين ووصولهم لأراضيهم. وتشكل هذه المستوطنة (جفعات همتوس) آخر رقعة كبيرة من الأراضي المفتوحة في القدس المتاخمة فعلياً للخط الأخضر، وهي عبارة عن أرض صخرية مرتفعة فيها القليل من المباني المتهدمة، والمقطورات المهجورة بمعظمها. وبالتالي، فإن الإعلان الإسرائيلي هو ليس مجرد إضافة وحدات سكنية في مستوطنة كما يبدو، بل سيُنظر إليه كونه أول حي إسرائيلي جديد في القدس الشرقية يقام على

22 وفق دراسة لمنظمة بيتسيلم.

«الخط الأخضر» منذ 20 عاماً. وطرحت هذه المناقصة بعد أربعة أيام من التصديق الإسرائيلي على بناء 108 وحدات استيطانية في مستوطنة «رامات شلومو»، شمال القدس الشرقية. وكانت إسرائيل قد جمدت العمل في هاتين المستوطنتين عام 2014، بسبب ضغوطات دولية.

وفي مدينة القدس المحتلة، على نحو الخصوص، واصلت سلطات الاحتلال تنفيذ مخططاتها الرامية لتهويد مدينة القدس، وابقاء التفوق اليهودي الديمغرافي فيها، تمهيداً إلى جعلها مدينة يهودية خالصة، بعد تهجير سكانها الاصليين الفلسطينيين. فمع أنها كانت مركز النشاط الاقتصادي فترة ما قبل الاحتلال الإسرائيلي للمدينة المقدسة، إلا أن تلك القوات سعت بكل ما أوتيت من قوة لتغيير هذا الواقع، وحاولت على مدى سنين الاحتلال لتهميشها، وسلخها عن باقي محيطها الفلسطيني والعربي، من خلال مخططات استراتيجية، توجتها بمخططات العزل العنصري، واستكمال بناء الجدار الفاصل. كما وسعت سلطات الاحتلال حدود نفوذ بلدية القدس الفعلية بما يشمل المستوطنات الكبرى التي أقامتها على حدود المدينة، بما يخدم التفوق العددي لليهود في المدينة. واستمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة الفلسطينيين في المدينة، بما في ذلك، هدم المنازل وعدم اعطائهم تراخيص للبناء في والتوسع حسب الحاجة الديمغرافية لهم. وتمارس تلك القوات تمييزا عنصرياً في الخدمات المقدمة لسكان المدينة بين الفلسطينيين واليهود المستوطنين، فبينما يفرض على الفلسطينيين ضرائب أعلى من الضرائب التي تفرض على اليهود، لا تقدم لهم خدمات مماثلة، بما في ذلك رصف الطرق، واعادة بناء المنازل، وخطوط المياه، وتطوير المؤسسات، بما فيها الصحية والرعاية الطبية. وخلقت هذه السياسات فجوة واسعة في الأوضاع الاقتصادية بين اليهود والفلسطينيين في المدينة. وتهدف هذه السياسات بشكل واضح الى التضيق على الفلسطينيين في المدينة وخنقهم لدفعهم إلى هجرتها للسيطرة عليها.

وتشهد مدينة القدس المحتلة في الآونة الأخيرة حملة منظمة من قبل سلطات الاحتلال بحق المؤسسات الفلسطينية، ومنعها من العمل في المدينة، في محاولة لطمس الهوية الفلسطينية في المدينة. وخلال العام، داهمت تلك القوات مركز بيوس، ومعهد ادوارد سعيد الوطني للموسيقى، بتاريخ 22 يوليو 2020، واستولت على آلاف الوثائق والملفات، وأجهزة الحاسوب، والأجهزة اللوحية، وكاميرات المراقبة. وبالتزامن، اقتحمت تلك القوات منزل مديري المؤسستين، الزوجين رانيا الياس، وسهيل خوري، الكائن في بلدة بيت حنينا، شمالي مدينة القدس الشرقية المحتلة، وقامت بتفتيشه، وصادرت عدة اجهزة، وملفات خاصة من منزلهما، ثم قاموا باعتقالهما. وفي ذات السياق، تواصل سلطات الاحتلال منع تلفزيون فلسطين من العمل داخل مدينة القدس، وملاحقة اعلامييه ومنعهم من تغطية الاحداث في المدينة.

[ضـمّ الأغـــوار]

في سبتمبر 2019، أعلن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، نيته فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الاغوار الفلسطينية، وشمال البحر الميت، فور تشكيل حكومته القادمة، في حال فوزه في الانتخابات. تغطي المناطق المستهدفة حوالي 22 بالمئة من مساحة المنطقة المصنفة (ج). وفي سياق متصل، أعاد التأكيد على مواقفه السابقة، وأعلن أنه يعارض إخلاء 80 ألف مستوطن من المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية، وأنه في ظل حكومته لن تكون هناك خطة انفصال ولن يقتلع أحد، وفي إشارة إلى توسيع الاستيطان. وقال أن العلاقة من الادارة الاميركية قد انتقلت في عهد الرئيس دونالد ترامب إلى قاعدة (سياسية) مختلفة تماماً، حيث يجري الآن «تجهيز العقول من أجل فرض السيادة على المستوطنات، تلك التي داخل الكتل وتلك التي خارجها، وبالطبع على مناطق أخرى وبضمنها غور الأردن».

ووفقا لما نشره المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، حول تفاصيل خطة الضم للأغوار ومناطق شمال البحر الميت، فإن الطريق السريع 80 (طريق الون) تظهر باعتبارها منطقة حدود

ضم. اما مساحة المنطقة المستهدفة بالضم فهي 1,236،278 هكتارا وتساوي 22،3% من مساحة الضفة الغربية، تقوم عليها 30 مستوطنة إضافة الى 23 بؤرة استيطانية يسكنها (12،778) مستوطناً وفق الاحصاء المركزي الاسرائيلي لعام 2017، عدا البؤر الاستيطانية التي سيتم ضمها وعددها 18 موقعاً غير قانوني تم انشاء 7 منها في نوفمبر 2016 بعد انتخاب الرئيس الاميركي ترمب. أما الفلسطينيون في الاراضي التي سيتم ضمها او محاصرتها في منطقة (أ و ب) المخطط لها ان تبقى تحت سيطرة السلطة الفلسطينية مع طرق الوصول اليها فتضم 15 تجمعاً يسكنها 44،175 فلسطينياً، كما تشمل 48 تجمعاً لرعي المواشي تضم 8775 فلسطينياً حسب الاحصاء المركزي الفلسطيني، وتمتد على مساحة 250،000 دونما من الاراضي الفلسطينية. [23]

واعتمدت سلطات الاحتلال أساليب مختلفة للاستيلاء على أراضي الأغوار الفلسطينية أهمها: تصنيف آلاف الدونمات على أنها أراضي دولة من خلال «الأمر العسكري رقم 59 للعام 1969»، وتصنيف مساحات أخرى على أنها مناطق عسكرية مغلقة ومناطق إطلاق نار، ومناطق ألغام، إضافة إلى تصنيف مساحات على أنها محميات طبيعية. كما فرضت سلطات الاحتلال إجراءات مشددة على البناء في تلك المنطقة، حيث صنفت نحو 211كم من أراضي محافظة طوباس التي تتبع لها الأغوار الشمالية لما يسمى «بأراضي الدولة» التي تتبع لحكومة الاحتلال.[24]

[جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم]

مسن فلسطيني تعرض للضرب على ايدي مستوطنين في قرية الساوية قضاء نابلس.

وكالعادة، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي العنان لمستوطنيها لمواصلة اعتداءاتها بحق المواطنين الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم على امتداد الضفة الغربية. وناهيك عن النشاطات الاستيطانية التي تأخذ طابعاً رسمياً، في أغلب الأحيان، بما في ذلك إقامة مستوطنات جديدة، أو توسيع أخرى، أو مصادرة أراضي وهدم منازل وممتلكات المواطنين لصالح الاستيطان، استمرت الاعتداءات التي ينفذها غلاة المستوطنين، مثل «شبيبة التلال»، أو عصابات «تدفيع الثمن»، التابعة لمنظمات يهودية متطرفة. وفي العادة، يهاجم هؤلاء المستوطنون منازل المواطنين، ويتلفون مزروعاتهم وأشجارهم، ويمنعونهم من

23 صحيفة الشرق الأوسط، الأحد 16 محرم 1441 هـ /15 سبتمبر 2019م، رقم العدد (14901).

24 ورقة بحثية أعدها معهد الأبحاث التطبيقية في القدس «أريج».

حصد مزروعاتهم في مواسمها، كما يهاجمون ممتلكاتهم. ويحظى هؤلاء المعتدون بحماية قوات الاحتلال، ولا تحاول منعهم، كما لا يتم التعامل مع الشكاوى التي تقدم ضدهم بجدية. وبلغ اجمالي الاعتداءات من قبل المستوطنين (216) اعتداءً، واصابة (58) مواطناً في حوادث مختلفة بينها إطلاق نار وتنكيل وضرب والقاء حجارة على مركبات المواطنين. كان من بينها: أطلاق نار اسفر عن إصابة 14 مواطناً فلسطينياً؛ إصابة 9 مدنيين فلسطينيين خلال اعتداءات مشتركة بين قوات الاحتلال والمستوطنين؛ اصابة 16 مواطناً بكسور ورضوض وكدمات خلال 84 اعتداء نفذها المستوطنون ضد المزارعين ورعاة الأغنام؛ اقتلاع 9731 شجرة زيتون وأشتال عنب؛ 46 حالة عربدة على الطرق العامة، اسفرت عن اصابة 12 مواطن بجراح؛ تنفيذ 94 اعتداء على مركبات الفلسطينيين ادت لإصابة 8 مواطنين بجراح؛ التنكيل ب 19 مواطن؛ تنفيذ 17 اعتداء شمل توسع استيطاني؛ الاعتداء على 4 أماكن دينية؛ إقامة الصلوات (2)؛ الاعتداء على 34 منزلاً سكنياً؛ ثلاث محاولات للاستيلاء على منازل في القدس المحتلة؛ و8 محاولات للاستيلاء على أراضي نجحت في الاستيلاء على 374 دونماً من أراضي المزارعين.

تدمير منشآت تجارية لمواطنين في بلدة عناتا بالقدس المحتلة.

[7]

[البناء في جدار الضم الفاصل]

منذ الشروع في بناء الجدار الفاصل، أعلنت سلطات الاحتلال أنه حاجزاً أمنياً على حدود الخط الأخضر بين الضفة الغربية إسرائيل، أي على حدود العام 1967، لحماية الاسرائيليين من الهجمات الفلسطينية، لكن الوقائع على الأرض أكدت زيف تلك الادعاءات، حيث بني الجدار في معظمه داخل الأراضي الفلسطينية. ومع قرب استكمال العمل بالجدار اتضح أن 85% منه بنى داخل أراضي الفلسطينيين بشكل ملتوي. ويمتد الجدار على امتداد الضفة الغربية بطول نحو 700 كم، أي أكثر من ضعفي طول الأخضر الذي يقدر طوله بنحو 300 كم. وقد شيد الجدار من سياج الكتروني، وجدران يبلغ طولها ما بين 8-9 أمتار من الباطون المسلح، وبوابات الكترونية، تعزل آلاف الفلسطينيين عن أراضيهم وعن محيطهم الاجتماعي.

وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية لبناء جدار الضم (الفاصل) قد خلقت حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، وجعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) بلغت حوالي 680 كم^2، أي نحو 12.0% من مساحة الضفة، منها حوالي 454 كم^2 أراضٍ زراعية ومراعٍ.

لقد خلقت سلطات الاحتلال واقعاً أصبح خلاله عشرات التجمعات الفلسطينية، بما فيها قرى، وبلدات بين الجدار والخط الأخضر، وبالتالي أغلقت في وجوههم امكانية فلاحة أراضيهم بشكل يسر، إذ عليهم الانتظار للحصول على تصاريح خاصة من الادارة المدنية الاسرائيلية للدخول لأراضيهم وفلاحتها والاستفادة منها، مما سبب لهم خسائر فادحة. كما ان عليهم الحصول على تصاريح خاصة لزيارات ذويهم أو قضاء احتياجاتهم على الجانب الاخر من الجدار.

يشار إلى أن محكمة العدل الدولية في لاهاي، قد أصدرت

رأياً استشارياً بتاريخ 9 يوليو 2004، بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2003/12/3، أكد على عدم قانونية إقامة جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية. غير أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تغير من واقع هذا الجدار شيئاً. ولم تأبه بهذا القرار، واستمرت في اقامة الجدار.

[8]

[استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان]

واصلت الجهات الرسمية في دولة الاحتلال الاسرائيلي خلال العام 2020 استهداف مؤسسات ونشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بمساعدة مؤسسات غير حكومية تابعة لها. وتتخذ سلطات الاحتلال العديد من الإجراءات ضد كل من يحاول كشف حقيقة جرائمها وانتهاكاتها في الأرض المحتلة أو يحاول تعزيز هوية وصمود الفلسطينيين على أرضهم. وتكرس لذلك أدوات ووسائل مختلفة تشمل التهديد بالقتل والاعتقال والحبس الإداري واقتحام المقار ومصادرة محتوياتها وإطلاق حملات تشويه ضد مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في الأرض المحتلة وذلك بهدف زعزعة مصداقية هذه المؤسسات والقائمين عليها، لتقويض مصداقيتها في فضح الجرائم الاسرائيلية من جهة، وحجب التمويل عنها من جهة أخرى.[25]

وتتصدر وزارة الشؤون الاستراتيجية والدبلوماسية في دولة الاحتلال محاولات تقويض المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال أدواتها المختلفة. وتستخدم في ذلك مغالطات تعتمد على الربط الاعتباطي بين مؤسسات المجتمع المدني وحركة المقاطعة لدولة الاحتلال الاسرائيلي (BDS)[26] والتنظيمات الفلسطينية والإرهاب. كما وتزج سلطات الاحتلال بتهمة «معاداة السامية» في مواجهة أي انتقاد يوجه لانتهاكاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة من أي جهة حول العالم، في سعي دائم من قبلها لحرف الأنظار وتشويه الحقائق. وقد اصدرت وزارة الشؤون الاستراتيجية عدة تقارير هاجمت فيها المؤسسات الحقوقية الفلسطينية بعد الفضيحة القانونية والأخلاقية الكبيرة التي تكبدتها سلطات الاحتلال جراء كشف هذه المؤسسات للتبعات الإنسانية الخطيرة للعدوان الوحشي على قطاع غزة في العام 2014.[27]

وقد أوجدت سلطات الاحتلال أذرع كثيرة لها، في حملتها التي تستهدف تقويض مصداقية مؤسسات المجتمع المدني، وتعمل هذه الأذرع تحت ستار مؤسسات مجتمع مدني، مواقع صحفية، مؤسسات بحثية، وغيرها من الأشكال الخادعة. وتعد منظمة رقابة المؤسسات غير الحكومية (NGO Monitor) أبرز هذه المؤسسات الخادعة، حيث تختص في تشويه أي جهة ترصد وتوثق جرائم الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة أو تلك التي تهدف إلى تعزيز صمود الفلسطينيين على أرضهم. وقد أصدرت هذه المنظمة عشرات التقارير التي تضمنت الكثير من المغالطات بهدف تشويه دور وعمل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان. وتتضمن تقارير هذه المنظمة تحريضاً واضحاً ضد كل من يقدم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في الأرض المحتلة، وتطلب

25 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الاستهداف الإسرائيلي لناشطي ومؤسسات حقوق الإنسان، (2020)
<https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18823 >

26 حركة الـBDS تعرف نفسها بأنها: «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها هي حركة فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار-الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. تتناول مطالب حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) طموح وحقوق كافة مكونات الشعب الفلسطيني التاريخية من فلسطينيي أراضي العام 1948 إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى المخيمات والشتات، والذي شرذمه الاستعمار-الاستيطاني الإسرائيلي على مراحل.»

27 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الاستهداف الإسرائيلي لناشطي ومؤسسات حقوق الإنسان، (2020)
<https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18823 >

بشكل صريح قطع هذا الدعم. وقد أصدرت المنظمة (6) تقارير تحريضية خلال العام 2020 ضد مؤسسات تعمل على الملف الفلسطيني-الاسرائيلي، من ضمنها مؤسسات إسرائيلية تنتقد انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي. كما تشارك الصحف اليمينية الاسرائيلية في حملات التشويه تلك، من خلال نشر تقارير مغلوطة أو اعادة نشر التقارير والاخبار التي تعدها الجهات الرسمية في دولة الاحتلال الاسرائيلي وأزرعها المختلفة.[28]

فيما يلي أبرز الانتهاكات الإسرائيلية ضد مؤسسات ونشطاء المجتمع المدني خلال العام 2020:

[1]

بتاريخ 23 سبتمبر 2020 نشرت منظمة مراقبة المؤسسات الحكومية (Monitor NGOs) تقريراً خاصاً تحرض فيه على وقف الدعم المقدم للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بسبب دوره في ملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين، خاصة أمام المحكمة الجنائية الدولية. واتهمت المنظمة المركز بانه مرتبط بحركة فلسطينية تصنف كإرهابية في اسرائيل واوروبا وامريكا وكندا. وعرض التقرير الكثير من الاقتباسات والصور لمدير المركز المحامي راجي الصوارني، والتي أخرجت من سياقها لتوهم القارئ بوجود ارتباط بين المركز والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد سرد التقرير، الذي تضمن الكثير من المغالطات، كيف ساهم المركز الفلسطيني في تشويه صورة دولة الاحتلال، ودوره مع المحكمة الجنائية الدولية لدفعها لفتح تحقيق في الجرائم الاسرائيلية ضد الفلسطينيين.

[2]

بتاريخ 22 ديسمبر 2020، قدم المفوض الأوروبي أوليفر فارهيلي (Várhelyi Olivér) رداً بالنيابة عن المفوضية الاوروبية على اسئلة النائب اليميني في البرلمان الاوروبي بيرت جان رويسن (Bert-Jan Ruissen) المتعلقة بالدعم المقدم للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من قبل المفوضية. وقد تضمن السؤال اتهاماً للمركز بالارتباط بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد تطرقت الاسئلة إلى علاقة المفوضية بالمركز، وعن الحاجة لاستمرار الدعم له من قبلها وما إذا كان المركز قد وقع على وثيقة مكافحة الارهاب الخاصة بالاتحاد الاوروبي من عدمه. وقد جاءت الاجابة لتؤكد أن المفوضية عندما قدمت الدعم للمركز في الأعوام 2019 – 2021، كانت متأكدة من أن المركز وممثليه لا يدخلون ضمن الفئة المستثناة من الدعم الأوروبي. ولكن أكد السيد فارهيلي في الوقت نفسه أن هناك عملية مراجعة في المفوضية والتي ستأخذ بعين الاعتبار معايير الارهاب والتحريض.

[3]

بتاريخ 2 نوفمبر 2020، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل ختام السعافين، 59 عاماً، رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وهي ناشطة حقوقية مرموقة على المستويين المحلي والدولي، وقامت باعتقالها دون توجيه تهمة. وبتاريخ 9 نوفمبر أصدر القائد العسكري الإسرائيلي قراراً بحبس السعافين إدارياً لمدة 6 شهور في سجن عوفر دون تهمة أو محاكمة. وبعد ما قام محامو السعافين باستئناف القرار أمام المحكمة المختصة، رفضت المحكمة الافراج عنها، وقلصت المدة إلى 4 شهور قابلة للتجديد بقرار من القائد العسكري للمنطقة.

[4]

حاول اعضاء من حزب الليكود الاسرائيلي، في أكتوبر 2020، تمرير مشروع قانون لتعديل قانون العقوبات الاسرائيلي لتوسيع نطاق جريمة التعامل مع «دولة أجنبية»، واستبدالها بـ «كيان أجنبي»، في محاولة لتضييق الخناق على المؤسسات الحقوقية المناهضة للاحتلال العاملة في اسرائيل. وجاء

28 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الاستهداف الإسرائيلي لناشطي ومؤسسات حقوق الإنسان، (2020)
<https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18823 >

نص المادة المقترح كما يأتي: «كل من يتوفر أساس معقول للاشتباه بأنه عمل، أو أُرسل ليعمل، من قبل أو لصالح دولة أجنبية أو تنظيم إرهابي، في جمع معلومات سرية أو في أعمال من شأنها المس بأمن إسرائيل، وكذلك كل مشتبه به على أساس معقول بالعضوية في تنظيم إرهابي أو الصلة به أو العمل بالوكالة عنه.» وبموجب هذا النص تصبح كافة المؤسسات المناهضة للاحتلال محل ملاحقة ومساءلة من قبل سلطات الاحتلال، إذا تعاونت في عملها مع مؤسسات أجنبية بما فيها المؤسسات الفلسطينية.

[5]

بتاريخ 3 سبتمبر 2020، أشعرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المحامي صلاح حموري، 35 عاماً، مدافع عن حقوق الإنسان ويعمل في مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان، بأن إقامته الدائمة في مدينة القدس سيتم إلغاؤها بسبب ما وصفته بأنه خرق لقواعد الولاء للدولة الإسرائيلية. وجاء هذا الإجراء كجزء من سلسلة من الإجراءات التي اتخذت ضد حموري بسبب عمله في متابعة الانتهاكات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث سبق وأن قامت سلطات الاحتلال بمنعه من الوصول إلى بعض المناطق في الضفة الغربية لمدة 16 شهراً، كما تعرض للاعتقال التعسفي، وترحيل زوجته، التي تحمل الجنسية الفرنسية، وبالتالي فصله عنها وعن ابنه. وتستند سلطات الاحتلال إلى قانون الدخول إلى إسرائيل، والذي تم فرضه بشكل غير قانوني على الفلسطينيين في القدس المحتلة. ويعطي هذا القانون صلاحية لسطات الاحتلال لإلغاء اقامة سكان المدينة استناداً إلى تهمة «انتهاك الالتزام بالولاء لدولة إسرائيل». وفي محاولة لمنع سلطات الاحتلال من ابعاد حموري عن مسقط رأسه، قدمت 56 مؤسسة مجتمع مدني مداخلة شفوية أمام الجلسة العادية الخامسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، لتسليط الضوء على قضية إبعاد حموري بتاريخ 30 سبتمبر 2020. كما ارسلت 13 منظمة حقوقية اقليمية ومحلية مذكرة عاجلة، في 30 سبتمبر 2020، إلى الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، طالبت بالتدخل الفوري للضغط على سلطات الاحتلال لوقف القرار.

[6]

بتاريخ 31 مايو 2020 رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية الطعن الذي تقدمت به منظمة العفو الدولية لرفع الحظر عن الناشط الحقوقي ليث أبو زياد -أحد نشطاء منظمة العفو الدولية-لدخول مدينة القدس. وقد استندت المحكمة إلى معلومات سرية لم تطلع محامي منظمة العفو الدولية عليها في عملية قضائية تخلو من أدنى متطلبات العدالة. وعلى إثر ذلك، قامت المنظمة في يوليو 2020 بإرسال شكوى إلى مجلس حقوق الإنسان للضغط على إسرائيل لرفع الحظر. وكان المواطن أبوزياد، وهو من سكان الضفة الغربية، منع من مرافقة والدته إلى أحد مشافي القدس لتلقي العلاج في سبتمبر 2019، فيما يعتقد أنه على خلفية نشاطه في منظمة العفو الدولية.

[7]

بتاريخ 22 يوليو 2020، اقتحمت قوات الاحتلال الاسرائيلي مركز يبوس الثقافي، ومعهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، وسط مدينة القدس الشرقية المحتلة، واللذان لهما دور بارز في تعزيز الهوية العربية لمدينة القدس. واستولى جنود الاحتلال على آلاف الوثائق والملفات، وأجهزة الحاسوب، والأجهزة اللوحية، وكاميرات المراقبة. وبالتزامن، اقتحمت تلك القوات منزل مديري المؤسستين، الزوجين رانيا الياس، وسهيل خوري، الكائن في بلدة بيت حنينا، شمالي مدينة القدس الشرقية المحتلة، وقامت بتفتيشه، وصادرت عدة اجهزة، وملفات خاصة من منزلهما، ثم قاموا باعتقالهما. وتم نقل الزوجين إلى مركز شرطة الاحتلال في أبو غنيم، جنوبي مدينة القدس المحتلة، وتم التحقيق معهما لمدة 12 ساعة بتهمة تمويل منظمات إرهابية، ثم أخلي سبيلهما بعدة شروط.

[8]

وفي نفس اليوم وتحت نفس المزاعم، اعتقلت قوات الاحتلال مدير شبكة فنون القدس-شفق، داوود الغول، بعد أن اقتحمت منزله في بلدة سلوان، وصادرت منه وثائق وملفات، وتم تمديد اعتقاله حتى عرضه على المحكمة صباح اليوم التالي. وبعد ستة أيام وبتاريخ 28 يوليو 2020 قررت

المحكمة الافراج عنه بشروط، وهي الحبس المنزلي لمدة 10 أيام في منزل عائلته، ودفع كفالة مالية بقيمة 3000 شيكل، وكفالة شخصية وكفالة شخصين إضافيين بقيمة 5000 شيكل لكل واحدة، بالإضافة إلى اشتراط عدم تواصله مع أي شخص من ذات القضية لمدة شهر.

[9]

وادعت سلطات الاحتلال خلال بيان مشترك للمتحدث باسم الشرطة الإسرائيلية في مدينة القدس، والمتحدثة باسم وزارة العدل، والمتحدثة باسم مصلحة الضرائب، أن عملية التوقيف جاءت بناءً على تحقيق سري أظهر الشك في وجود مخالفات وارتكاب جرائم اقتصادية خطيرة تتعلق بتهرب الدخل وجرائم الضرائب وجرائم غسل الأموال وجرائم أخرى.

[10]

حاولت وسائل إعلام إسرائيلية تشويه الدور الذي يقوم به المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مساعدة مواطني قطاع غزة على تلقي حقهم في الصحة في مشافي الضفة الغربية والداخل. فقد قامت وسائل إعلام إسرائيلية يوم 8 يونيو 2020 بنشر خبر مفاده أنه بعد قرار السلطة الفلسطينية وقف التنسيق الأمني فقد بدأت في الآونة الأخيرة آلية تنسيق بديلة بين غزة وإسرائيل من خلال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. وقد أدان المركز في حينه محاولة سلطات الاحتلال، من خلال أذرعها الإعلامية المتسترة، الزج باسم المركز لتحقيق أغراض سياسية للنيل من السلطة الوطنية الفلسطينية وتقديم المركز كبديل لها، وهو ما أكد المركز على رفضه جملة وتفصيلاً. علماً بأن المركز، كان وما زال مستمراً في تقديم خدمات المساعدة القانونية لمن يتم حرمانهم من حقهم في العلاج بذريعة الرفض الأمني.

[11]

استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في ملاحقة الصحفيين العاملين في الأرض المحتلة والاعتداء عليهم بهدف إخراس الحقيقة والتعتيم على جرائمها في الأرض المحتلة. وقد رصد المركز عدة حوادث، قامت خلالها سلطات الاحتلال بإعاقة عمل الطواقم الصحفية أو استهداف الصحفيين بشكل شخصي بسبب عملهم.[29]

29 لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الصفحة رقم (53) من هذا التقرير.

[9]

[المحكمة الجنائية الدولية وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين]

باتت المحكمة الجنائية الدولية الملاذ الأخير للفلسطينيين للانتصاف والعدالة، في ظل حالة من انكار العدالة للفلسطينيين ضد انتهاكات الاحتلال أمام منظومة العدالة الاسرائيلية. وقد واجه الفلسطينيون والمحكمة نفسها، خلال العام 2020، تحدٍ غير مسبوق في المساعي الرامية إلى إنصاف ضحايا الانتهاكات الاسرائيلية وتقديم مقترفيها للعدالة، حيث صعدت الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل من هجمتهما ضد المحكمة الجنائية الدولية وضد كل من يحاول تقديم يد العون لها لملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين. وبالتالي أصبح الفلسطينيون مهددين بفقدان آخر ملاذ للعدالة لهم، وباتت مصداقية القانون الدولي الإنساني والآليات الدولية على المحك.

وكان الرئيس الأمريكي قد أصدر مرسوماً تنفيذياً يفرض عقوبات على موظفين كبار في المحكمة الجنائية الدولية، من ضمنهم فاتو بنسودا، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ويجرم كل من يتعاون مع المحكمة، للحيلولة دون فتح تحقيق في الجرائم الأمريكية والإسرائيلية. وجاءت هذه الخطوة، والتي سببت موجة من الصدمات حول العالم، ونزعت الأمل من ضحايا الجرائم الدولية في الحصول على العدالة، حتى من ملاذها الأخير، والفلسطينيون يتطلعون إلى فتح تحقيق قريب من قبل المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكانت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية قد اعلنت 20 ديسمبر 2019، بأنها بصدد فتح تحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكنها احالت للدائرة التمهيدية في المحكمة مسألة تتعلق بالنطاق المكاني لاختصاص المحكمة. وقد انقضى العام 2020 دون فتح التحقيق المرتقب. وما يزال الفلسطينيون ينتظرون أن تحقق هذه المحكمة العدالة التي حرموا منها على مدى عقود أمام المحاكم الإسرائيلية.

[ضغوط أمريكية اسرائيلية على المحكمة]

يمارس الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً على الجهات الدولية المختلفة والدول ذات الولاية القضائية الدولية لكي لا تقوم بدورها المنوط بها في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتعويض الضحايا الفلسطينيين. وكان آخر الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على المحكمة، إصدار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الأمر التنفيذي رقم 13928 بتاريخ 11 يونيو 2020، والذي تضمن تهديداً مباشراً للمحكمة لمنعها من اتخاذ أية إجراءات لملاحقة مواطني الولايات المتحدة الأمريكية حلفائها. كما تضمن القرار تجريماً لكل من يقدم العون للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي بات كل من يقدم للمعلومات للمحكمة معرض للسجن، سواء كان من المقيمين أو بمجرد الدخول للولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاء هذا الأمر، الذي أوضح إطار عمل العقوبات، تبعاً لموافقة المحكمة الجنائية الدولية على فتح تحقيق في الجرائم الدولية التي ارتكبتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بجرائم الحرب في أفغانستان، وموافقة المحكمة الجنائية على إجراء تحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية المرتكبة في فلسطين. واستناداً إلى القرار المذكور، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة، مايك بومبيو، في يوم 02 سبتمبر 2020، عن فرض عقوبات اقتصادية على المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، ومدير قسم الاختصاص والتعاون والتكميل بمكتب المدعي العام للمحكمة فاكيسو موشوشوكو، ضمن سلسلة من الإجراءات أحادية الجانب ضد المحكمة. كما هدد الوزير بومبيو الأفراد والهيئات التي تستمر بتقديم الدعم المادي «للتحقيقات غير المرحب

بها من قبل الولايات المتحدة» بفرض عقوبات عليهم أيضاً.

وقد أصدر المركز بياناً بتاريخ 3 سبتمبر 2020، عبر فيه عن قلقه الشديد تجاه الخطوة الأمريكية وتداعياتها على سيادة القانون وتحقيق العدالة ومصالح ضحايا الجرائم الدولية في فلسطين وفي أنحاء العالم. ودعا المركز في حينه المجتمع الدولي، سيما الدول الـ 123 الأعضاء في نظام روما الأساسي، إلى إدانة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية ضد المحكمة الجنائية الدولية وموظفيها، وتوفير الحماية اللازمة لتمكين المحكمة من العمل باستقلالية وحيادية.

[الآمال معقودة على المحكمة الجنائية الدولية]

قامت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 20 ديسمبر 2019 بإصدار تصريح مكتوب بأن التحقيقات الأولية في المسألة الفلسطينية تمخضت عن وجود أساس قانوني للبدء بتحقيق في الجرائم المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة الجرائم المرتكبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ولكنها في الوقت نفسه أشارت إلى أنها ستطلب من الدائرة التمهيدية قراراً لتحديد النطاق المكاني للمحكمة فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة. وبررت المدعية تصرفها غير المسبوق، بأن المسألة الفلسطينية تحيطها تعقيدات غير مسبوقة تتطلب حسم بعض المسائل قبل الدخول في إجراءات التحقيق. وبتاريخ 28 يناير 2020 أصدرت الدائرة التمهيدية دعوة للأطراف المختلفة لتقديم مداخلات فيما يتعلق بموقفهم من الولاية المكانية للمحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد فتحت المحكمة الباب لتقديم مذكرات للدائرة التمهيدية بهذا الشأن بتاريخ 28 يناير 2020، بموجب نظام «أصدقاء المحكمة». وتقدم المركز والمنظمات الشريكة بمذكرات قانونية، مدعومة بالأدلة، تدعم ولاية المحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. وبالمقابل، ينظر المركز باستياء لما قدمته بعض الأطراف الدولية من مذكرات تدحض ولاية المحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة، مثل ألمانيا الاتحادية. ويعتبر المركز أن هذه المواقف تخالف بشكل واضح القانون الدولي، وتتضارب بشكل جلي مع مواقف الاتحاد الأوروبي المعلنة في دعم عمل المحكمة. وفي خضم ذلك فاجأت الولايات المتحدة العالم بفرض عقوبات على كبار الموظفين في المحكمة الجنائية الدولية، في خطوة أمريكية استباقية لتقويض دور المحكمة في فتح تحقيق في الجرائم الإسرائيلية في الأرض المحتلة والجرائم الأمريكية في أفغانستان، وهو ما سبق أن هددت به إدارة ترامب أكثر من مرة خلال السنوات السابقة. وبذلك أنتهى العام 2020 دون أن تقرر الدائرة التمهيدية في مسألة الولاية المكانية للمحكمة، ولم يفتح التحقيق المنتظر في الجرائم الإسرائيلية في الأرض المحتلة.

جدير بالذكر أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق ومركز الميزان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان قد قدموا 6 مذكرات للمحكمة الجنائية الدولية حول عدة وقائع وأحداث هامة تمثل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. وقد شملت هذه المذكرات الموضوعات الآتية: الانتهاكات والجرائم الاسرائيلية خلال مسيرات العودة الكبرى؛ الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ عجز وامتناع إسرائيل عن التحقيق الفعّال ومحاسبة من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب؛ الحصار المفروض على قطاع غزة؛ العدوان على قطاع غزة في العام 2014؛ وحادثة «الجمعة الأسود» في رفح. ويعول الفلسطينيون على المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها آخر ملاذ لهم للحصول على العدالة.

[10]

[إنكـــار العدالـــة]

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تضع الكثير من العقبات أمام الفلسطينيين لمنعهم من الوصول للعدالة،

وتحصين مجرمي الحرب من جنودها وقادتها من المساءلة، وحرمان الضحايا من التعويضات. وتوظف سلطات الاحتلال جهازها القضائي لتؤمن غطاءً قانونياً لجرائمها وانتهاكاتها ضد الفلسطينيين، بهدف تجنيب مجرمي الحرب الإسرائيليين المساءلة على المستوى الدولي، وخاصة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وقد برز خلال العام 2020 حادثة صادمة تعزز ذلك، حيث أضاعت جهات التحقيقات الإسرائيلية بعض معلومات وملفات قضايا الضحايا الفلسطينيين، وقررت حفظ الشكاوى التي قدمها المركز بناء على ذلك. فيما يأتي توضيح لواقع وطبيعة العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه الضحايا الفلسطينيين.

[إسرائيل تضيع ملفات الضحايا الفلسطينيين وتعقد الإجراءات]

تلقى المركز رسالة من «مكتب مساعد عام الدولة» الإسرائيلي، مؤرخ في 23 أغسطس 2020، تفيد بأن المستشار القضائي للحكومة لا يستطيع البت في طلبات المركز بإعادة النظر في إغلاق ملفات لبعض ضحايا عدوان عامود السحاب على قطاع غزة في العام 2012، وذلك لأن النيابة العسكرية أضاعت بعض المعلومات والملفات التي استندت إليها في تقرير حفظها للملفات. وبناء على ذلك قرر المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية الاستمرار في حفظ الشكوى، وأن تبقى قرارات المدعي العام العسكري قائمة، وتتحمل دولة الاحتلال «تكاليف المعاملات القانونية في تقديم الالتماسات والاعتراضات.» وبتاريخ 7 ديسمبر2020 أرسل المركز رداً على الرسالة المذكورة عبر فيها عن صدمته من الرد الإسرائيلي ورفضه إغلاق التحقيق بحجة ضياع الملفات، وطالب بضرورة فتح تحقيق في شكاوى الضحايا وتعويضهم عن الإضرار التي لحقت بهم نتيجة للتأخر غير المبرر في النظر في شكواهم.

يعكس السلوك الإسرائيلي استهتاراً واضحاً بحقوق الضحايا وإصراراً على إنكار العدالة للفلسطينيين. وقد جاء هذا القرار السلبي والقاضي بالإبقاء على قرارات المدعي العام العسكري قائمة بعد مماطلة لسنوات. وبذلك يريد القرار أن يحمل المركز وموكليه تبعات إهمال النيابة العسكرية في حفظ الملفات وإضاعتها. ولذا يعتبر المركز الرد الإسرائيلي بمثابة رسالة تأكيد على ازدواجية المعايير التي يتعامل بها القضاء الإسرائيلي مع الفلسطينيين، وإنه مجرد ستار لتبرير وتمرير جرائم وتجاوزات جيش الاحتلال الإسرائيلي عندما يتعلق الأمر بالضحايا الفلسطينيين.

جدير بالذكر أن المركز قد عمل على بناء ملفات وتقديم شكاوى متكاملة مفصلة بالأدلة للنيابة العامة الإسرائيلية لوكلائه من الضحايا بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2012 (عملية عامود السحاب وفق المسمى الإسرائيلي). وقد قررت النيابة العسكرية في النصف الأول من العام 2013، حفظ أغلب الشكاوى بادعاء «عدم وجود سبب في الأحداث الموصوفة تستدعي فتح تحقيق جنائي.» ولذا تقدم المركز في يونيو 2013 بستة ملفات التماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، والتي أحالت الأمر مرة أخرى إلى مكتب المدعي العام العسكري لإعادة الفحص. وبعد المماطلة لشهور طويلة، جاء قرار جديد لتشديد إجراءات التقاضي على الفلسطينيين، وهو «تعليمات المستشار القضائي للحكومة رقم 4.5003»، والذي بموجبه لا يجوز للضحايا الفلسطينيين الذي قتلوا أثناء عمليات عسكرية إسرائيلية التقدم بالتماس مباشر للمحكمة العليا، وأن عليهم أولاً أخذ إذن من المستشار القضائي للحكومة. وبناء على القرار السابق، أجبر المركز على سحب الملفات، بعد حوالي عامين على تقديمها، وأعاد تقديمها بالطريقة الجديدة. وفعلاً، قام المركز بتقديم 11 التماساً في النصف الثاني من العام 2016، وظل المركز يعمل تحت وطأة المماطلة الاسرائيلية إلى أن وصلت للمركز رسالة مفصلة من «مكتب مساعد عام الدولة الإسرائيلي»، والتي سبق أن أشرنا إليها، تفيد بأنه حينما وصلتهم الملفات من النيابة العسكرية الإسرائيلية في العام 2017، كانت ناقصة، وعندما طلبوا استكمالها، جاء الرد من النيابة العسكرية، بعد عام كامل، يفيد بأنها مفقودة. وأنه بناء على ذلك «فقد توصل المستشار القضائي للحكومة إلى نتيجة عامة مفادها إنه لا يوجد قدرة أو إمكانية لفحص الاعتراضات المعنية بطريقة واقعية، وعليه تبقى قرارات المدعي العام العسكري قائمة.» وأضافت الرسالة أنه «تقرر أن تتحمل الدولة تكاليف المعاملات القانونية في تقديم الالتماسات والاعتراضات.»

[إهمال شكاوى الضحايا من قبل منظومة القضاء الإسرائيلي]

تقدم المركز منذ العدوان الإسرائيلي 2008-2009 (الرصاص المصبوب) على قطاع غزة بحوالي (1001) شكوى للنيابة العسكرية، تتعلق بـ(2558) ضحية من المدنيين الفلسطينيين، لمطالبتها بفتح تحقيق بالجرائم والانتهاكات المرتكبة منذ ذلك العدوان إلى اليوم.[30] ورغم ذلك لم يفتح تحقيق إلا في (21) قضية فقط، ولم يتمخض أي تحقيق عن توجيه تهمة جنائية لأي جندي إسرائيلي، مع العلم أن الأحداث السابقة قد تمخضت عن مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين، وإصابة مئات الآلاف الآخرين، بالإضافة إلى هدم مئات آلاف المنازل والمنشآت المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

جدير بالذكر أن الاحتلال الإسرائيلي قد مرر عدد من التشريعات والقرارات هدفها وضع العراقيل أمام الفلسطينيين للوصول للعدالة.[31] وكان أبرز هذه القرارات، قرار الحكومة الإسرائيلية، بتاريخ 12 سبتمبر 2014، اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً. وهذا القرار يعني ضمنياً حرمان الفلسطينيين هناك من اللجوء للقضاء الإسرائيلي لطلب التعويض، استناداً إلى التعديل رقم (8) لسنة 2012 لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) الصادر سنة 1952، والذي أعفى إسرائيل من مسؤولية التعويض تجاه رعايا دولة العدو، وذلك بأثر رجعي منذ 12 سبتمبر 2005 (تاريخ إعادة انتشار قوات الاحتلال في قطاع غزة)، وعرفهم التعديل بأنهم «من هو ليس مواطناً إسرائيلياً، الذي هو مواطن منطقة خارج إسرائيل الذي أعلنت عنه الدولة بأمر كمنطقة عدو.» ويذكر أن هناك استئنافاً ما زال ينظر أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، بخصوص هذا الأمر بعد أن أثير مرة أخرى، جراء رفع المحكمة المركزية في بئر السبع الأمر للكنيست الإسرائيلي لإبداء الرأي عندما كانت تنظر قضية تعويض أضرار لفلسطينيين من غزة. وقد أيد الكنيست الإسرائيلي قرار الدولة في حينه. وعلى إثر ذلك، تقدمت أطراف فلسطينية باستئناف للمحكمة العليا في منتصف العام 2018، ولم يبت في الاستئناف إلى تاريخ هذا البيان.

يضاف إلى القرارات السابقة، تعليمات المستشار القضائي للحكومة رقم 4.5003»، السابق ذكرها، وقرار المحكمة العليا الاسرائيلية بتاريخ 16 ديسمبر 2014 على الأنظمة التي تمنع المشتكين ضد الجيش الإسرائيلي من سكان قطاع غزة من دخول البلاد لإتمام الإجراءات القضائية. ويعزز هذه العراقيل الرسوم التعجيزية التي فرضتها سلطات الاحتلال لرفع دعاوى التعويض، مما أوجد استحالة موضوعية لرفع دعاوى تعويض لجميع المتضررين، والذين يقدر عددهم بالآلاف.

[لا إدانة أو أحكام مخففة لقتلة الفلسطينيين]

رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية، بتاريخ 5 سبتمبر 2020، دعوى قضائية لمحاكمة عقيد إسرائيلي، أعدم فتى فلسطينياً، 17 عاماً، في القدس المحتلة. وكان العقيد الإسرائيلي، يسرائيل شومير، قد قام بقتل أحد الفتية الفلسطينيين في يوليو 2015، بعد إلقائه للحجارة باتجاه المركبة العسكرية التي يستقلها الضابط قرب حاجز قلنديا، حيث قام الضابط المذكور بإطلاق ثلاث رصاصات على ظهر الفتى أثناء ملاحقته مما تسبب في وفاته مباشرة. وبررت المحكمة الاسرائيلية قرارها بأن الحجر سلاح فتاك وقد يتسبب بالقتل وأن سلوك الضابط جاء دفاعاً عن النفس وله ما يبرره.

وفي حادثة أخرى رصدها المركز، قامت محكمة إسرائيلية في

30 العدد المذكور يشمل الشكاوى التي قدمها المركز للنيابة العسكرية الإسرائيلية لفتح تحقيق في جرائم جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوان الرصاص المصبوب في العام 2008-2009، وعدوان عامود السحاب في 2012، وعدوان الجرف الصامد في العام 2014، وشكاوى أخرى تتعلق بضحايا مسيرات العودة الكبرى والتي انطلقت في مارس 2017.

31 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، معاقبة الضحية: الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة التي تهدف إلى حرمان المدنيين الفلسطينيين من حقهم في جبر الضرر، نشر بتاريخ 21 مارس 2013، <https://www.pchrgaza.org/ar/?p=8666>

يونيو من العام 2020، بإصدار حكم مخفف، 45 يوماً فقط، ضد ضابط إسرائيلي بتهمة «الخروج عن الصلاحيات إلى درجة تشكل خطورة على الحياة أو الصحة»، بعد قتله الصياد الفلسطيني، **نواف أحمد العطار**، 23 عاماً، من سكان بيت لاهيا بقطاع غزة، بعيار ناري، أصابه في بطنه، أثناء ممارسته عمله في الصيد البحري في نوفمبر من العام 2018. وقد جاء الحكم المخفف بالرغم من الاعتراف الواضح والصريح من الضابط الإسرائيلي بإقدامه على قتل الصياد الفلسطيني.

****

القسم الثاني

الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي

[1]

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

قتل خلال العام 2020 (39) فلسطينياً، بينهم (4) أطفال، و(5) نساء، وأصيب (110) آخرون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال مظاهر عنف مجتمعي متنوعة، واعتداء على سيادة القانون بما في ذلك مظاهر استخدام السلاح في نزاعات عائلية وشخصية، والإهمال أو العبث بالسلاح، وخلال مهمات انفاذ القانون، وكذلك نتيجة جرائم مبنية على أساس العنف المبني على النوع الاجتماعي. من بين القتلى (12) شخصاً، قتلوا في قطاع غزة، بينهم (3) أطفال و (3) نساء، وأصيب (85)، آخرين، بينما قتل في الضفة الغربية (27) شخصاً، بينهم طفلان، و(4) نساء، وأصيب (25) آخرون.

وقع العدد الأكبر من القتلى خلال أحداث على خلفية نزاعات عائلية وشخصية، حيث وثق المركز مقتل (24) شخصاً، بينهم امرأتان، وإصابة (44) آخرين. وقتل (8) أشخاص، بينهم (4) أطفال، وامرأتان، وأصيب (29) آخرون جراء سوء استخدام السلاح والعبث به. كما قتل (4) أشخاص، بينهم طفل، وأصيب (8) آخرون، خلال مهام انفاذ القانون، بالإضافة إلى مقتل (5) نساء[32] في جرائم اقترفت على اساس العنف المبني على النوع الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، قتل خلال العام (5) من أفراد المقاومة خلال انفجارات أو خلال العبث بالأسلحة، وتوفي شخصان انتحاراً، بينهما امرأة، أطلقا على نفسيهما النار في قطاع غزة. كما أصيب 27 آخرون، بينهم (4) أطفال، وامرأة واحدة، خلال انفجار أجسام مشبوهة، وصواريخ محلية الصنع في قطاع غزة.

[استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية]

قتل (24) شخصاً، بينهم امرأتان، وأصيب (44) آخرون، بينهم (4) أطفال و (5) نساء، جراء استخدام السلاح في النزاعات الشخصية والعائلية. غالبية القتلى هم من الضفة الغربية، حيث قتل (20) شخصاً، بينهم امرأتان، وأصيب (10) آخرون، بينهم طفل وامرأة، بينما قتل في قطاع غزة (4) أشخاص، وأصيب (34) آخرون، بينهم (3) أطفال و(4) نساء. وكانت الحالات على النحو التالي:

1. بتاريخ 27 يناير، قتل صباح يوم أمس المواطن (ن.ع.ع)، 50 عاماً، من سكان مدينة الخليل، إثر تعرضه لإطلاق نار من قبل مسلحين مجهولين في المنطقة الجنوبية من مدينة الخليل.

2. بتاريخ 23 فبراير، توفي المواطن (م.ف.ع)، 55 عاماً، من سكان قرية اوصرين، جنوب شرق مدينة نابلس،

32 اثنتان من القتلى أدرجتا ضمن حوادث القتل على خلفية نزاعات شخصية وعائلية

متأثراً بإصابته بالرأس قبل نحو شهر ونصف، جراء شجار عائلي، استخدمت فيه الأسلحة النارية في البلدة المذكورة.

3. بتاريخ 28 مارس، قتل مجهولون رئيس مجلس قروي النصارية، شمال شرق محافظة نابلس، (ح.د) 48 عاماً، وهو جالس في منزل أحد الأصدقاء في القرية

4. بتاريخ 9 أبريل، قتل المواطن (ج.ر.ا)، 21 عاماً، من سكان قرية عزبة شوفة، جنوب مدينة طولكرم، جراء إطلاق النار عليه من قبل أحد الأشخاص.

5. بتاريخ 3 مايو، اندلع شجار بين عائلتين في بلدة حوارة، جنوب نابلس، صباح اليوم، تخلله إطلاق نار أسفر عن مقتل (ج.ج.ع)، 34 عاماً، وعمه (ج.خ.ع)، 38 عاماً، جراء إصابتهما بأعيرة نارية في الرأس، بالإضافة إلى إصابة شقيق الأول (ك.ج.ع)، 38 عاماً، بعيار ناري في الرأس، ووصفت حالته بالحرجة، ونقل إلى مستشفى رفيديا الحكومي بمدينة نابلس، وتوفي في وقت لاحق.

6. بتاريخ 17 مايو، اندلع شجار بين عائلتي (ر)، و(إ) في شارع السكة بجباليا شمال قطاع غزة، تخلله استخدام للأسلحة النارية والبيضاء. أسفر ذلك عن مقتل مواطنين، وهما: (ع.ع.ر)، 23 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في القلب مباشرة، و(أ.إ.إ)، 39 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري مدخله من الخاصرة اليسرى ومخرجه من الخاصرة اليمنى. كما أصيب ثلاثة مواطنين آخرين.

7. بتاريخ 1 يونيو، أطلق مسلحون مجهولون النار على المواطن (ف.م.ع)،32 عاماً، من سكان مخيم جنين للاجئين، شمال الضفة الغربية، فأصابوه بإثني عشر عياراً نارياً في جميع انحاء جسمه،

8. بتاريخ 12 يونيو، قتل المواطن (ج.ق)، وهو ضابط برتبة "عميد متقاعد" في الشرطة الفلسطينية، إلى مستشفى أبو يوسف النجار في مدينة رفح، جراء قيام مسلح بإطلاق النار عليه ومن ثم ذبحه من رقبته.

9. بتاريخ 21 يونيو، عثر في حي خلة الصوحة بمدينة جنين، على جثة المواطن (ع.ر.ح)، 28 عاماً، من سكان مدينة يطا في محافظة الخليل، وعليها آثار أعيرة نارية في الرأس، وطعنات بآلة حادة، ملقاة على سطح المنزل الذي يقيم فيه منذ سنوات. وصرح محافظ جنين، اللواء أكرم الرجوب لوسائل الاعلام حول الحادثة بأن المؤشرات الأولية تفيد بأن عملية القتل على خلفية ثأر قديم مع مواطنين من الخليل.

10. بتاريخ 25 يوليو، قتل المواطن (و.خ.م)، 30 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري أطلقه عليه مجهولون بالقرب من قرية النبي الياس، قضاء قلقيلية.

11. بتاريخ 24 أغسطس، قتل الموان (س.ن.ص)، 28 عاماً، وأصيب خمسة آخرون نتيجة شجار نشب بين عائلتي (ف)، و(ص)غرب برج الوحدة بمخيم الشاطئ غرب مدينة غزة.

12. **بتاريخ** 18 **سبتمبر**، أطلق مسلحون مساء يوم أمس النار باتجاه مركبة أثناء سفرها من مدينة بيت لحم الى مدينة سلفيت، عبر شارع وادي النار، على بعد أمتار من حاجز "الكونتينر" العسكري الإسرائيلي، شرقي مدينة بيت لحم، ما أدى الى مقتل الشاب (ع.ز.أ)، وزوجته (ن.خ.ه)، 20 عاماً، وشقيقته، (ع)، 20 عاماً، وإصابة شقيقه (ث)، 30 عاماً، بجراح خطيرة.

13. بتاريخ 24 سبتمبر، عُثر على جثمان الصراف (أ.ز.ب)، 53 عاماً، داخل منزل في مخيم خان يونس وعليه آثار طلق ناري في رأسه، بعد ساعات من إعلان عائلته عن اختفائه.

14. بتاريخ 26 سبتمبر، اندلع شجار مسلح بين عائلتي (إ) و(غ)، في قرية الزعيم، شرق مدينة القدس المحتلة، التي تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، أصاب الرصاص العشوائي المواطن نادر محمد السلايمة، 62 عاماً، وأدى الى مقتله.

15. بتاريخ 29 سبتمبر، قتل المواطنان (ع.ع.ح)، 45 عاماً،

وابن شقيقه (م.ك.ح)، 24 عاماً، خلال الشجار العائلي العنيف الذي شهدته بلدة قباطية، واستخدمت خلاله الاسلحة النارية، الذي اندلع بين عائلتي (خ)، و(ح).

16. بتاريخ 17 أكتوبر، قتل المواطن (د.م.ص)، 37 عاماً، وأصيب شقيقه بجراح جراء إطلاق النار عليهما، إثر خلاف عائلي، في مدينة يطا، جنوب الخليل.

17. بتاريخ 31 اكتوبر، اندلع شجار بين عائلتي (أ) و(ش) في مخيم بلاطة للاجئين، شرقي مدينة نابلس، استخدمت فيه الأسلحة النارية، أسفرت عن مقتل المواطن (ح.أ)، 35 عاماً، بعبوة متفجرة في أنحاء جسمه، كما أسفرت مجمل الأحداث عن إصابة ستة مواطنين آخرين، وصفت إصابة أحدهم بالخطيرة.

18. بتاريخ 7 ديسمبر، قتل المواطن (أ.ر.غ)، 25 عاماً، بعيارين ناريين في بطنه، إثر شجار اندلع في بلدة الرام، بين عائلتي (غ)، و(س)، بسبب خلافات قديمة.

19. بتاريخ 24 ديسمبر، أطلق مسلحون النار تجاه مركبة يستقلها المواطن (م.م.ح)، 19 عاماً، من سكان قرية العمد، غربي مدينة يطا، جنوبي محافظة الخليل. ولاذوا بالفرار، مما أدى الى مقتله على الفور. وجاءت عملية القتل على خلفية ثأر عائلي منذ أكثر من 10 أعوام.

[الإهمال في استخدام السلاح أو العبث به]

قتل (8) مواطنين، بينهم (4) أطفال وامرأتان، وأصيب (29) آخرون، بينهم (10) أطفال و(4) نساء، جراء الإهمال في استخدام السلاح أو العبث به . في قطاع غزة، قتل (6) أشخاص، بينهم امرأة واحدة و(3) أطفال، وأصيب (23) آخرون، بينهم (8) أطفال و(4) نساء. وفي الضفة الغربية، قتل (2) شخصان، هما امرأة، وطفلة تبلغ من العمر عام ونصف العام، وأصيب (6) آخرون، بينهم طفلان. وكانت هذه الحالات على النحو التالي:

1. بتاريخ 11 يناير، قتل المواطن (م.ع. إ)، 37 عاماً، جراء إصابته بشظايا انفجار جسم مشبوه، شرق مدينة رفح، جنوب قطاع غزة.

2. بتاريخ 20 مارس، قتل المواطن (ق.ع. ز)، 26 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس، نتيجة عبثه بالسلاح داخل منزله في مشروع بيت لاهيا، وفق ما أعلنه أيمن البطنيجي، المتحدث باسم الشرطة في قطاع غزة.

3. بتاريخ 23 مارس، عثر على جثمان المواطنة (ر.ن)، 25 عاماً، من سكان مشروع عامر، جنوب غرب جباليا، لمجمع الشفاء الطبي بمدينة غزة. وبعد الفحص الطبي تبين إصابتها بعيار ناري مدخله من الكتف الأيسر ومخرجه من الصدر، وقد تم عرض الجثة على قسم الطب الشرعي. وأفاد المتحدث باسم الشرطة في قطاع غزة، أيمن البطنيجي، بأن الوفاة ناجمة عن عيار ناري انطلق بالخطأ من سلاح زوجها.

4. بتاريخ 13 أبريل، قتلت الطفلة (ك.ع.إ)، عام ونصف، من بلدة بني نعيم، شرق محافظة الخليل، جراء إصابتها بعيار ناري في الرأس انطلق بالخطأ نتيجة عبث شقيقتها الطفلة 12 عاماً، بمسدس والدها الذي يعمل في الاجهزة الامنية.

5. بتاريخ 26 مايو، قتل الطفل (ز.ج.ل)، 14 عاماً، جراء انفجار جسم متفجر كان يعبث به بالقرب من منزله في بلدة بيت لاهيا.

6. بتاريخ 26 يوليو، توفيت الطفلة (ع.م.ب)، 3 أعوام، متأثرة بإصابتها بعيار ناري مجهول المصدر بمنطقة الراس امام منزلها الكائن بالقرب من مسجد بلال بن رباح بحي الصبرة جنوب مدينة غز، قبل يومين.

7. بتاريخ 29 أغسطس، توفيت المواطنة (م.ع.ب)، 26عاماً،

جراء إصابتها بعيار ناري بمنطقة الرقبة، واصيبت شقيقتها هديل، 22 عاماً، في يدها، جراء إطلاق النار، ابتهاجاً، في حفل زفاف وسط مخيم الامعري للاجئين، جنوب شرقي مدينة البيرة، شمال محافظة رام الله.

8. بتاريخ 20 ديسمبر، قتلت الطفلة (أ.ي.ز)، 16 عاماً، من حي الصفطاوي، شمال غزة، جراء إصابتها بعيار ناري في البطن انطلق أثناء عبثها بسلاح والدها.

[قتلى خلال مهمات انفاذ القانون]

قتل خلال العام (4) أشخاص خلال مهمات انفاذ القانون من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، كان بينهم طفل، وأصيب (6) أشخاص آخرون، وهم كالتالي:

1. بتاريخ 19 فبراير، قتل الطفل (ص. م. ز)، 15 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في بطنه، خلال مهمة لأجهزة الأمنية في بلدة قباطية، لتفريق تجمع مواطنين لاستقبال معتقل محرر من سجون الاحتلال، وقد جرى خلال ذلك إطلاق نار من قبل مسلحين، وردت قوات الامن بإطلاق النار.

2. بتاريخ 23 يونيو، قتل المواطن (ع.م.ع)، 41 عاماً، وأصيب شقيقاه وابن عمه، بالأعيرة النارية أثناء تنفيذ قوة شرطية فلسطينية وطواقم بلدية العيزرية، شرق مدينة القدس المحتلة، قرار قضائي باستلام قطعة أرض مستأجرة من إحدى العائلات.

3. بتاريخ 5 أغسطس، قتل المواطن (خ.ش.ش)، عاماً، بعيار ناري في الصدر، وأصيب ابن أخته خالد الشيخ، 26 عاماً، بعيارين ناريين في القدم، خلال تبادل لإطلاق النار بين الأجهزة الأمنية ومسلحين، في مدينة البيرة.

4. بتاريخ 25 يوليو، قتل المواطن (ع.إ.د)، 51 عاماً، من بلاطة البلد، قضاء نابلس، وهو أمين سر حركة فتح في البلدة، عندما أطلق عليه أحد أفراد الأمن النار عليه وأصابه بعيار ناري في ساقه وأصاب الشريان الرئيسي، إثر مشادة حصلت بين لجنة الطوارئ أثناء توزيعهم طرود غذائية على مستحقيها خلال حظر التجوال.

[جرائم قتل على أساس العنف المبنى على النوع الاجتماعي]

قتل خلال العام (5) نساء في الأرض الفلسطينية المحتلة، على خلفية العنف المبني على النوع الاجتماعي، بينهم (3) قتلى في الضفة الغربية و (2) في قطاع غزة.

1. بتاريخ 10 فبراير، أعلن عن مقتل المواطنة (ص.ش) 25 عاما، من حي النصر غرب مدينة غزة، جراء الخنق، وباشرت الشرطة التحقيق في القضية، وقامت بتحويل الجثة للطب الشرعي في مجمع مستشفى الشفاء الطبي بمدينة غزة لمعرفة ملابسات وظروف الوفاة. وأفادت مصادر الطب الشرعي في مستشفى الشفاء لباحثة المركز بعد معاينة الجثة، أن سبب الوفاة هو الخنق والضغط على العنق. وحسب المعلومات فان الشرطة قامت باعتقال زوج المواطنة المغدورة، وهو من سكان حي النصر، بشبهة ارتكاب جريمة القتل وحولته للتحقيق.

2. بتاريخ 29 مايو، اعلنت المصادر الطبية في مستشفى الأقصى عن وفاة الفتاة (م.ن.ج) 21 عاماً، من سكان قرية الزوايدة وسط قطاع غزة، بعد يوم من وصولها للمستشفى وعليها آثار ضرب واضحة في كافة أنحاء جسمها ووصفت حالتها الطبية حينها بالخطيرة. وأوضح الطب الشرعي أن سبب الوفاة هو نتيجة للتعذيب والضرب الذي أدى الي

اصابتها بكدمات في كافة أنحاء الجسم ومحاولات الخنق حول العنق. وأفادت مصادر شرطية أن المواطنة تعرضت للضرب من قبل والدها على إثر خلاف عائلي، وأن الشرطة فتحت تحقيقاً في الحادث.

3. بتاريخ 17 سبتمبر، أطلق مسلحون النار باتجاه مركبة أثناء سفرها من مدينة بيت لحم الى مدينة سلفيت، عبر شارع وادي النار، كان يستقلها المواطن (ع.ز.أ)، 25 عاماً، من سكان مدينة بديا في محافظة سلفيت، وزوجته (ن.خ.ه)، 20 عاماً، من سكان برية السواحرة، شرقي مدينة القدس الشرقية المحتلة، وشقيقته، (ع)، 20 عاماً، وشقيقه (ث)، 30 عاماً، ما أدى إلى مصرع الشاب (ع)، وزوجته (ن)، وشقيقته (ع) على الفور، وإصابة شقيقه (ث) بـ 3 أعيرة نارية، نقل على إثرها الى مستشفى المقاصد، في مدينة القدس الشرقية المحتلة، في حالة حرجة. وكان الاشقاء الثلاثة عائدين الى مدينة بديا، في محافظة سلفيت، من أحد مراكز الحماية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، في مدينة بيت لحم، لاصطحاب (ن.خ.ه)، والتي عقد قرانها في المركز، على الشاب (ع.ز.أ) قبل ساعات فقط من الحادث، وذلك من اجل استكمال تحضيرات حفل الزفاف المنوي اقامته مساء اليوم التالي في إحدى قاعات المدينة. يشار الى ان أهل الفتاة (ن.خ.ه)، كانوا قد رفضوا زواج ابنتهم من الشاب (ع.ز.أ)، وعنفوها نفسياً وجسدياً، وهددوها بالقتل ما دفعها للجوء الى «البيت الآمن» في مدينة بيت لحم، طالبة منهم التدخل لحمايتها، واقناع اسرتها بالموافقة على اتمام عقد قرانها من الشاب (ع.ز.أ)، ومكثت في المركز لفترة، حتى توصل المركز الى اتفاق مع كل الأطراف لعقد قران الشابين، وهو ما تم بالفعل قبل عدة ساعات فقط من حادثة إطلاق النار. وفي طريق عودة (ع.ز.أ) مع زوجته وشقيقه وشقيقته، أطلق المسلحون النار على مركبة شقيقه (ث)، بواسطة قطعتي سلاح من نوع m16، ومن ثم ترجلوا من مركبتهم وفروا الى برية المنطار، حيث كان بانتظارهم حسب بعض الشهود، سيارة على بعد كيلو متر واحد من محطة نفايات القدس. وقد نفذت الجريمة من قبل الأهل بسبب عدم رضوخ الشابة المغدورة لقرار أسرتها في موضوع الزواج.

4. بتاريخ 21 أكتوبر، عُثر على جثمان سيدة في منزل في بلدة بني إلياس، شرق مدينة قلقيلية، عليها آثار عنف. وهرعت الشرطة للمكان، وقامت بالإجراءات المطلوبة، وفتحت تحقيقاً في الحادثة، وحولت الجثة للطبيب الشرعي، لكشف ملابسات الوفاة. وتبين أن الجثة للفتاة (س. ع)، 24 عاماً، حامل وأم لطفلين، ووجدت عليها علامات وآثار عنف. تحركت الأجهزة الأمنية وقامت باعتقال زوجها (ش. ع. س)، 27 عاماً، وشقيقه وفق بيان صدر عن محافظ قلقيلية. ووفق رواية الشرطة فإن زوجها قام بالاعتداء عليها في مرات سابقة وهو في حالة سكر، وأنها حاولت الفرار لمنزل أهلها قبل ذلك، ولكن تمت اعادتها لمنزل زوجها.

[الاعتداءات على شخصيات عامة وممتلكات]

وثق المركز خلال العام 2020 اعتداءات طالت شخصيات وممتلكات عامة من قبل أفراد، في إطار الاعتداء على سيادة القانون كان أبرزها:

1. بتاريخ 15 يناير، أطلق مجهولون فجر اليوم النار على سيارة رئيس مجلس قروي تلفيت، جنوب شرق محافظة جنين، رائد فايز رشيد، ومن ثم أضرموا النار فيها. وجاء الاعتداء في أعقاب محاولة رئيس المجلس القروي محاولة تطبيق القانون والنظام في قرية تلفيت وسكنات الجامعة الأمريكية. وذكر رشيد أنه كان قد أقام دعوى قضائية على عشر سكنات بالقرب من الجامعة الامريكية مخالفه للقانون، وأنه أخطر 80 منشأة بالقرب منها

بضرورة إزالة التعديات والامتثال للقانون والنظام العام.

2. بتاريخ 14 مارس، اعتدى مواطنون على طبيب ومراسل داخل مستشفى غزة الأوروبي، وقاموا بتكسير جهاز كمبيوتر، وبعض الأدوات الطبية، والصراخ في قسم الباطنة حريمي. جاء ذلك إثر وفاة المواطنة ع أ، 78 عامًا، التي كانت تمكث في المستشفى إثر تعرضها لوعكة صحية.

3. بتاريخ 24 مارس، تعرض رجل الاعمال، جودت ناجي الخضري، للاعتداء بالضرب من قبل الشرطة المرافقة لمحافظ شمال غزة، على خلفية اعتراضه على مخالفة الأخير للاتفاق بين المواطن الخضري ووزارة الداخلية في غزة، والمتعلق بتخصيص جزء من فندق المتحف المملوك للخضري، الواقع شمال قطاع غزة، للحجر الصحي.

4. بتاريخ 28 مارس، قتل حسن الدباس، 48 عاماً، رئيس مجلس قروي النصارية، شمال شرقي محافظة نابلس، برصاص أحد المسلحين، الذي أطلق النار عليه، كما أصيب ثلاثة آخرين كانوا برفقته.

5. بتاريخ 8 نوفمبر، اعتدى مواطنون على مقر شركة جوال، شمال قطاع غزة بقنابل صوتية، مما أحدث أضراراً مادية فيه وأحدث حالة من الهلع والرعب في صفوف الموظفين والمراجعين، بمن فيهم نساء.

[اعتداءات من قبل مجموعات مسلحة]

وثق المركز حالة اختطاف من قبل مجموعة مسلحة لأحد فصائل المقاومة الفلسطينية، لمواطنين والاعتداء عليهم بالضرب المبرح. وتشكل هذه الحالة تعد على صميم عمل واختصاص الجهات المكلفة بإنفاذ القانون ومأموري الضبط القضائي على نحو خاص وقوامهم الشرطة المدنية الذين يخضعون مباشرة لأوامر وإشراف النائب العام.

فبتاريخ 14 أكتوبر، اقتحمت مجموعة من الملثمين من سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، مسجد الأنصار في منطقة ارميضة في بني سهيلا، شرق خانيونس، واحتجزوا 3 مواطنين، بعدما سحبوهم واعتدوا عليهم بالضرب، واقتادوهم معهم، بعد تقييد أيديهم وعصب أعينهم، لموقع تابع لهم، ومن ثم اعتدوا عليهم بالضرب بالهراوات وأعقاب البنادق. وبعد حوالي نصف ساعة، أطلقوا سراح أحدهم، وهو كمال سالم البريم، 40 عامًا، وأبلغوه أنهم احتجزوه بالخطأ. وفي صبيحة اليوم التالي، أطلق سراح الآخران، وهما: عمار رأفت خليل أبو العلا، 36 عاماً، وكان مصابا بكسور في يده اليمنى ورضوض في أنحاء الجسم، وشقيقه محمد رأفت خليل أبو العلا، 35 عاما، وكان مصاباً بكسور في رجله اليمنى ورضوض في أنحاء الجسم والوجه.

وفي أعقاب ذلك، تقدم وفد من حركة الجهاد الاسلامي باعتذار لعائلة المختطفين، وعبر رئيس الوفد عن أسف واستنكار الحركة لهذه الحادثة، مؤكداً أن ما حدث «تصرف غير مسؤول».

[2]

عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية

شهد العام 2020 ارتفاعاً في عدد أحكام الإعدام بعد أن انخفضت بشكل ملحوظ في العام 2019. ومقابل 3 أحكام فقط صدرت خلال العام الماضي، بلغ عدد الأحكام بالإعدام لهذا العام (22) حكماً، بينها (4) أحكام صدرت عن القضاء العسكري، فيما كانت (5) أحكام تأكيد لأحكام سابقة بعد الاستئناف، والبقية صدرت عن محاكم البداية، وجميع الاحكام صدرت في قطاع غزة. وانتهى هذا العام بدون تنفيذ أي حكم بالإعدام، وهو أمر يرحب به المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، رغم الدعوات التي صدرت بتجاوز القانون وتطبيق أحكام في قطاع غزة دون مصادقة الرئيس وبالمخالفة لالتزامات فلسطين الدولية. وقد شهد هذا العام حادثة خطيرة تتعلق بإصدار حكم بالإعدام، بعد محاكمة مختصرة.

ويعتبر المركز أن هذا العام قد شهد تراجعاً خطيراً في السعي نحو إلغاء عقوبة الإعدام وعدم استخدامها، وذلك بعد الارتفاع الملحوظ في استخدامها خلال العام. وكان الحدث الأبرز هو إصدار حكم بالإعدام بتاريخ 8 اكتوبر 2020، في أول جلسة محاكمة، وبعد وقوع الجريمة بأسبوعين فقط، وذلك من قبل محكمة بداية خان يونس. وهو ما قد يرتقي إلى محاكمة مختصرة المجرمة بالقانون الدولي، كما يعد مخالفة لالتزامات فلسطين وفق المادة (6) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وبالتأكيد مخالفة لالتزامات فلسطين بموجب البروتوكول الثاني الملحق بهذه الاتفاقية والتي تلزم فلسطين بإلغاء عقوبة الإعدام من تشريعاتها وأن تحظر تطبيقها. ولم تكن تلك المحاكمة المختصرة الأولى في قطاع غزة، حيث سبق أن تم الحكم على ثلاثة أشخاص بالإعدام أمام محكمة عسكرية وتنفيذ الحكم خلال اسبوع واحد في العام 2017.

كما شهد العام 2020 تصريحات صدرت عن مسؤولين في قطاع غزة طالبت بتنفيذ أحكام الإعدام دون مصادقة الرئيس. وحاول بعض المسؤولين الربط بين حالات الفلتان الأمني وفوضى السلاح من جهة، وعدم تطبيق عقوبة الإعدام من جهة أخرى. وقد صدر أحد تلك التصريحات بتاريخ 26 سبتمبر، عن المستشار محمد الغول، رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي في غزة، الذي قال: «الرئيس عباس يرفض المصادقة على أحكام الإعدام، ومن المتوقع خلال المرحلة القادمة تنفيذ أحكام إعدام بحق مدانين بالقتل.» وصدر تصريح آخر بتاريخ 3 أكتوبر، للناطق باسم السلطة القضائية في غزة، إيهاب عرفات، حيث قال: «تتوافر عشرة أحكام إعدام جاهزة للتنفيذ.» وقد بين المركز في حينه خطورة هذه الدعوات والمغالطات التي تحملها، وأكد المركز في ورقة موقف أصدرها في حينه أسباب رفضه القانونية والموضوعية لتلك التصريحات.[33]

ووفقاً لتوثيق المركز، يرتفع عدد أحكام الإعدام في مناطق السلطة الفلسطينية منذ العام 1994 إلى (236) حكماً، منها (206) حكماً في قطاع غزة، و(30) حكماً في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام الصادرة في قطاع غزة، صدر (184) حكماً منها بعد الانقسام الفلسطيني في العام 2007.

ومع ذلك، ينظر المركز بارتياح لعدم تنفيذ أي حكم بالإعدام خلال العام 2020، وهي السنة الثالثة التي لا ينفذ فيها أي حكم بالإعدام. وقد نفذت آخر أحكام بالإعدام في العام 2017، حيث تم تنفيذ 6 أحكام بالإعدام، جميعها في قطاع غزة.

جدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية قد نفذت منذ تأسيسها، (41) حكماً بالإعدام، منها (39) حكماً في قطاع غزة، و حكمان إثنان في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام المنفذة (28) حكماً نفذت في قطاع غزة منذ العام 2007 دون مصادقة الرئيس الفلسطيني خلافاً للقانون.

وبالرغم من انضمام فلسطين منذ العام 2018 للبروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

33 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في اليوم العالمي لإلغاء عقوبة الإعدام: عقوبة الإعدام ليست الحل ووهم الردع هروب من المسؤولية، نشر بتاريخ 10 اكتوبر 2020 <https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19680>

والخاص بإلغاء عقوبة الاعدام لسنة 1989، فقد صدر 39 حكماً بالإعدام منذ ذلك الحين، جميعها في قطاع غزة، 32 حكماً منها جديدة، و6 أحكام بتأييد أحكام سابقة، وحكم واحد بعد إعادة المحاكمة.

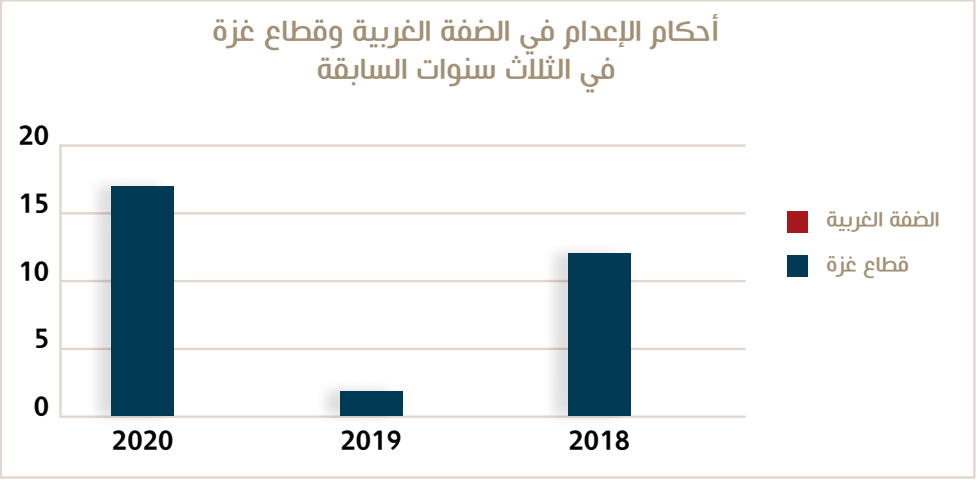

أحكام الإعدام التي صدرت في السلطة الفلسطينية خلال العام 2020

الرقم	تاريخ الحكم	الاسم	محل السكن	نوع المحكمة	محل الاتهام
1	5 فبراير	إ. ف. أ	رفح	بداية- مدنية	قتل
2	25 فبراير	م. أ. ز	غزة	بداية-مدنية	تخابر مع الاحتلال
3	21 مايو	إ. د. أ	غزة	بداية-مدنية	قتل
4	3 يونيو	ع. ش. ع	الوسطى	استئناف-محكمة عسكرية عليا	قتل
5	6 يونيو	ج. م. م	غزة	استئناف-مدنية	قتل
6	12 يونيو	م. س. أ	الشمال	استئناف-مدنية	قتل
7	16 يونيو	ن. م. أ	الشمال	بداية-محكمة عسكرية	تخابر مع الاحتلال
8	12 يوليو	ع. ح. ق	الوسطى	بداية-مدنية	قتل
9	12 يوليو	م. ح. ق	الوسطى	بداية-مدنية	قتل
10	12 يوليو	م. أ. أ	الوسطى	استئناف-مدنية	قتل
11	13 يوليو	ر. و. أ	الوسطى	بداية-عسكرية	تخابر مع الاحتلال
12	26 يوليو	أ. س. أ	غزة	بداية-مدنية	قتل
13	27 يوليو	م. ح. أ	غزة	استئناف-عسكرية	قتل
14	18 أغسطس	ص. م. ح	رفح	بداية-مدنية	قتل
15	8 أكتوبر	م. ح. أ	خان يونس	بداية-مدنية	قتل
16	18 أكتوبر	م. ج. د	غزة	بداية-مدنية	قتل
17	18 أكتوبر	ر. ج. د	غزة	بداية-مدنية	قتل
18	18 أكتوبر	ب. م. د	غزة	بداية-مدنية	قتل
19	2 نوفمبر	س. م. ع	الشمال	بداية-مدنية	قتل
20	5 نوفمبر	ع. م. ع	الوسطى	بداية-مدنية	قتل
21	8 نوفمبر	ن. س. ق	الوسطى	بداية-مدنية	قتل
22	11 نوفمبر	ع. ع. م	الوسطى	بداية-مدنية	قتل

[3]

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

وثق المركز استمرار الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ممارسة الاعتقال التعسفي والاستدعاء المتكرر والاحتجاز لفترات طويلة بحق مواطنين، دون اتباع الاجراءات القانونية اللازمة. وتنتهك هذه الممارسات أحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، وكذلك التزامات فلسطين التعاقدية، بما فيها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذلك اتفاقية مناهضة التعذيب.

الكثير من تلك الاستدعاءات والاعتقالات تتم بواسطة الهاتف، ودون إبراز مذكرة اعتقال أو تفتيش من النيابة العامة، خلال عمليات الاستدعاء والاعتقال. وفي أحيان أخرى يتم اقتحام المنازل وتفتيشها عنوةً ومصادرة أجهزة وممتلكات خاصة، والاعتداء بالضرب والشتائم على من بداخلها. كما وثق المركز العديد من الاعتقالات تمت في الميدان، أي خلال نشاطات سلمية نظمها مواطنون أو مؤسسات، مثل المسيرات السلمية والاعتصامات، حيث فضتها اجهزة الامن بالقوة واعتقلتن عددا من المشاركين فيها واحالة بعضهم للمحاكمة.

ويواجه المعتقلون والمحتجزون ظروفاً غير إنسانية في مراكز التوقيف والسجون، بما في ذلك وضعهم في زنازين أو غرف احتجاز غير ملائمة لا تلبي المعايير الدنيا المتعلقة بمعاملة السجناء والأشخاص المحرومين من حريتهم، يرافقها أعمال غير قانونية ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، بما في ذلك ممارسة التعذيب الجسدي والمعنوي بحقهم خلال عمليات التحقيق والاستجواب، أو حتى خلال عملية الاعتقال.

[ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة]

استمرت الاجهزة الامنية المكلفة بإنفاذ القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة في استخدام التعذيب والمعاملة القاسية بحق معتقلين ومحتجزين في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها. ووثق المركز خلال العام افادات تؤكد قيام الأجهزة الأمنية باستخدام وسائل مختلفة تعتبر شكلاً من اشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة، كان وتفيد تلك الشكاوى بأن الممارسات وقعت، إما داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية، خلال فترات الاعتقال والاحتجاز، أو خلال اقتيادهم للسجون أو مقرات الاحتجاز والتوقيف.

وتسببت ممارسة التعذيب خلال العام بإحداث عاهات وأضرار بدنية جسيمة لعدد من الضحايا. ووثق المركز في قطاع غزة، تعرض أحدهم لكسر في ساقيه. كما وثق المركز وفاة معتقل في قطاع غز جراء التعذيب، واخر بشبهة تعرضه لإهمال طبي، وتدهور وضعه الصحي.

ففي قطاع غزة، تعرض العديد من المواطنين للتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة على أيدي أفراد الشرطة والأجهزة الأمنية المختلفة، سواء على خلفيات سياسية أو على خلفية حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي. وشهد قطاع غزة خلال العام حملات اعتقال في أكثر من مناسبة لعشرات الناشطين، تعرضوا خلالها لمعاملة حاطة بالكرامة وتعذيب في أحيان كثيرة. ووثق المركز اعتقال العشرات من الناشطين من حركة فتح، في أكثر من مناسبة، كان من بينها اعتقال نحو (50) شخصاً من شمال قطاع غزة، على خلفية منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي في ذكرى الاقتتال الداخلي بين حركتي

فتح وحماس في 14 يونيو، وتجمعاً أقاموه أمام منزل أحد قيادات حركة فتح في مخيم جباليا، الذي قتل خلال احداث الاقتتال الداخلي في 11 يونيو 2007. وذكر عدد من هؤلاء المعتقلين تعرضهم لمعاملة حاطة بالكرامة خلال فترة اعتقالهم.

وذكر أحد الضحايا (أ. ه)، بأنه احتجز بعد استدعائه من قبل المباحث العامة بجباليا، بتاريخ 20 سبتمبر 2020، وجرى تسلميه لجهاز الامن الداخلي، في بيت لاهيا، حيث جرى التحقيق معه في اليوم التالي حول منشور على الفيس بوك يتحدث فيه عن الاوضاع الصعبة في قطاع غزة، تعرضه خلاله للضرب بعصى جلدية، مما أدى الى تعرضه للدوار، وجرى نقله لمستشفى كمال عدوان بمشروع بيت لاهيا، من ثم أعيد للتحقيق مرة أخرى، وتم الاعتداء عليه بالضرب مرة أخرى.

كما وثق المركز، خلال الفترة التي يغطيها التقرير مزيداً من حالات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة على مدار العام، فضلاً عن توثيق عددٍ من الحالات التي تمت على خلفيات جنائية وأمنية. وذكر أحد المواطنين (م.ف.ع)، 31 عاماً، اعتداء أفراد من الشرطة عليه بالضرب المبرح، بتاريخ 20 يناير، على خلفية شجاره الشخصي مع أحد أفراد المباحث في منطقة سكناه، وقام بعضهم وهم ملثمون بضربه وتكسير ساقيه، في الشارع، بعد اعتقاله وتوقيفه.

كما وثق المركز خلال العام، حالات استخدم خلالها الأفراد المكلفون بإنفاذ القانون التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة. فبتاريخ 21 اغسطس، اقتحمت قوة من الأجهزة الأمنية مكونة من 8 جيبات عسكرية، منزل المواطن جلال كامل السرحي، 57 عاماً، الكائن في شارع كشكو بحي الزيتون شرق مدينة غزة، بدون إبراز مذكرة التفتيش أو إذن من قاطني المنزل حيث اعتلوا اسوار المنزل ودخلوه، وقاموا بالاعتداء بالهراوات على صاحب المنزل وزوجته، 56عاماً، وأبنائه فادي، 33عاماً، وزوجته، وسالم، 35 عاما، وشقيقاتهم، وقامت بتوقيف الابنين، واقتيادهما لمركز شرطة الزيتون. وقد جاء اقتحام المنزل بذريعة وجود معلومات لدى الأجهزة الأمنية بضلوع فادي السرحي، في اختطاف طفل، 9 سنوات، من أمام صالة أفراح بحي الزيتون في اليوم السابق. وقد تبين لجهات التحقيق بعدها عدم صحة المعلومات الواردة للأجهزة الأمنية. ولذا، تم الافراج عنهما بعد اعتقالهما بساعة، بعد الاعتذار لهم.

وفي الضفة الغربية، شهد هذا العام استمرار ممارسة أفراد قوات الأمن للتعذيب كوسيلة أساسية في التعامل مع المعتقلين أو المحتجزين في مراكز الاعتقال والتوقيف في الضفة الغربية. ووثق المركز حالات تعذيب لمواطنين على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية، كان من بينها الاعتداء بالضرب المبرح على محام في مقر المباحث الجنائية برام الله. ووفقاً لما أفاد به الضحيّة، المحامي خلدون الديك، 47 عاماً، بأنه كان يرافق موكله، ابن عمه الذي اعتقلته المباحث، بتاريخ 29 نوفمبر، عندما هاجمه عدد من عناصر الجهاز الموجودين، ودفعوه بقوة واعتدوا عليَ بالضرب، وقاموا بتثبيته بينهم، وضربه أحد الضباط بكلتا يديه، وهو مكبل اليدين للخلف. وانهال بالضرب عليه بوحشية بضربات على وجهه وجسده. وأضاف، سحبوني للكوريدور وانهالوا عليَ بالضرب مرة اخرى، بما في ذلك الضرب على راسي.

كما وثق المركز استخدام التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة من قبل أفراد الأمن أثناء القيام بمهام إنفاذ القانون. فقد قامت قوة من جهاز الأمن الوقائي، في بلدة إذنا قضاء الخليل، باعتقال فتى، 17 عاماً، دون إبراز إذن من النيابة العامة والاعتداء عليه بالضرب، والشبح، وإخضاعه لمعاملة حاطة بالكرامة. وذكر الفتى أن أفراد الأمن أمروه برفع كرسي حديدي فوق رأسه وأن يرفع إحدى ساقيه للأعلى، وكلما حاول إنزال ساقه تلقى لطمة على وجهه. وأضاف أنهم ضربوا رأسه بالحائط بشكل متتالي، كما أمروه بالتعري والوقوف في مواجهة الجدار، وأن يرفع يديه وإحدى قدَميه للأعلى، حيث كان يتلقى ركلات من أحدهم إذا حاول إنزال قدمه. ورسم أحد المحققين مروحة على الجدار وطلب منه تشغيلها، ورسم آخر سلماً على الجدار وطلب منه الصعود عليه، وقام ثالث بإجباره على الزحف أرضاً والدعس على جسمه ورأسه.

وفي حادثة اخرى، اعتدى افراد من الشرطة بالضرب المبرح على صاحب مطعم لمخالفته قرار الإغلاق حسب البرتوكول الصحي المعمول به في الضفة الغربية. فبتاريخ 30 نوفمبر، اعتدى أفراد من الشرطة بالضرب المبرح على أسامة

حشيش، 48 عاماً، صاحب مطعم في قرية دير شرف، شرق نابلس، بعد اعتقاله، من قبلهم، إثر مشادة بين الشرطة من جهة وبينه وشقيقه الذي يعمل في جهاز الأمن الوقائي من جهة أخرى، إثر مخالفتهما شروط الإغلاق بعد الساعة الثامنة. ونقل صاحب المطعم الى المستشفى إثر تعرضه لكدمات في وجهه وجسده.

[الاعتقالات والاستدعاءات للتحقيق على خلفية سياسية]

نفذت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام العديد من حالات الاستدعاء للتحقيق بشكل غير قانوني، والاعتقالات التعسفية لمواطنين فلسطينيين على خلفيات لها علاقة بالانتماء السياسي أو حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

في قطاع غزة، تعرض العشرات من نشطاء حركة (فتح) والعاملين السابقين في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله، للاعتقال على فترات متباعدة خلال العام. وتعرض العديد من هؤلاء النشطاء والموظفين لمعاملة مهينة، واشتكى عدد منهم من تعرضه لسوء معاملة في مراكز التوقيف والتحقيق.

في أوائل فبراير، اعتقل جهاز الأمن الداخلي (6) من كوادر حركة فتح، والعاملين في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية (رام الله)، بدون اتباع الاجراءات القانونية. ووثق المركز اعتقال بعض هؤلاء من الشارع من قبل ملثمين مسلحين بزي مدني لم يعرفوا عن أنفسهم لحظة الاعتقال، ولم يبرزوا مذكرة من قبل النيابة العامة، واقتادوهم الى مقرات أمنية. ولم يعرف ذوو هؤلاء المعتقلين مصيرهم سوى بعد عدة أيام، من خلال اتصالات غير رسمية، حيث علموا أنهم في مقرات الأمن الداخلي.

وفي شهر يونيو، تعرض نحو (50) شخصاً من كوادر ونشطاء حركة فتح، شمال قطاع غزة، على مدار أسبوعين، لاستدعاءات متكررة من قبل جهاز الامن الداخلي، على خلفية مشاركة بعضهم في وقفة تضامنية أمام منزل القيادي في حركة فتح، جمال ابو الجديان، في مخيم جباليا، بتاريخ 11 يونيو، الذي قتل خلال احداث الاقتتال الداخلي، والبعض الآخر، استدعي على خلفية نشر أو كتابة منشورات في ذكرى الاقتتال الداخلي. ومنذ ذلك التاريخ، جرى استدعاء العشرات من هؤلاء الكوادر لمقر الامن الداخلي في بيت لاهيا، وتم التحقيق معهم على خلفية نشاطاتهم السياسية، في ظروف مهينة، من صباح اليوم حتى ساعات المساء، حيث كان يتم الافراج عنهم، ومن ثم يبلغوا بضرورة الحضور مرة أخرى بعد يومين، للتحقيق في ذات الموضوع.

وفي المحافظة الوسطى، قام جهاز الامن الداخلي باستدعاء 6 من كوادر حركة فتح، خلال الفترة بين 7–15 يونيو، وجرى احتجازهم لعدة ساعات، والتحقيق معهم حول اجتماعاتهم التنظيمية، والنشاطات التي يقومون بها من زيارات اجتماعية. وأفاد أحد هؤلاء المستدعين بأن افراد الامن الداخلي أبلغوهم بعدم التجمهر بأعداد كبيرة خلال تنفيذهم لتلك الزيارات الاجتماعية.

وفي الضفة الغربية تعرض العشرات من المواطنين المحسوبين على حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وحزب التحرير للاعتقال والاستدعاء على أيدي الأجهزة الأمنية. وناهيك عن اعتقال هؤلاء المواطنين على خلفية سياسية وبشكل تعسفي في كثير من الأحيان، يتعرض هؤلاء المعتقلون لانتهاكات واضحة لحقوقهم، حيث يتم توقيف بعضهم على ذمة المحافظ، فيما يعرض البعض على القضاء العسكري رغم أنهم مدنيون. وكما وثق المركز اعتقال العديد من المواطنين بشكل غير قانوني على خلفيات نشاطاتهم النقابية، والطلابية.

وكانت أبرز هذه الاستدعاءات والاعتقالات تم خلال الاعتصام الذي دعت له قوى المجتمع المدني وما يسمى «الحراكات الشعبية في الضفة الغربية»، في 19 يوليو، تحت عنوان «طفح الكيل»، ضد «الفساد» وطريقة التعيينات في مناصب عامة، حيث قمعت الأجهزة الأمنية هذا التجمع السلمي واعتقلت 16 شخصاً من المشاركين. كما تم اعتقال

العديد من المواطنين المحسوبين على حركة حماس، من بينهم طلاب ونقابيين، بدعاوى مختلفة، من بينها تشكيل تنظيمات والتواصل مع أعضاء حركة حماس في غزة، وغير ذلك من دعاوى.

[وفيات في السجون ومراكز الاعتقال]

خلال العام 2020، توفي (5) مسجونين وموقوفين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية. ففي الضفة الغربية توفي موقوفان، أحدهما لدى جهاز الأمن الوقائي، والآخر لدى الشرطة، في ظروف اكدت الاجهزة الامنية انهما حالتا انتحار. وفي قطاع غزة توفي ثلاثة موقوفين، أحدهم معتقل على خلفية سياسية، توفي في ظروف يشتبه فيها بتعرضه للتعذيب، لدى جهاز الامن الداخلي في غزة، واثنان آخران على خلفية جنائية، أحدهما توفي وجد مشنوقاً في زنزانته، والآخر توفي نتيجة تعرضه لأزمة قلبية، في ظروف يشتبه فيها اهمال طبي.

1. بتاريخ 23 فبراير، توفي المواطن عصام أحمد السعافين، 40 عاماً، من مخيم البريج، وسط قطاع غزة، في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، بعد أن نقل إليه في اليوم السابق، من قبل جهاز الأمن الداخلي بغزة، حيث كان موقوفاً منذ نحو شهر. ووفقا لتحقيقات المركز فإن الضحية يعمل في جهاز الشرطة في السلطة الفلسطينية، وكان يعاني من مرض السكري، ولديه تهتك في العصب الطرفي. وأفاد شقيق المتوفى للمركز، بأنهم علموا من مصادر غير رسمية وجود شقيقهم في مقر الامن الداخلي بغزة، دون معرفة أسباب الاعتقال، ودون أن يتمكنوا من زيارته طيلة فترة توقيفه. وأضاف، بأن العائلة عرفت بوفاة ابنها بعدما تفاجأت بتجمهر أناس أمام منزلهم في المخيم، ولم يبلغوا من قبل أي جهة رسمية بذلك.

أ. وقد شكلت وزارة الداخلية والأمن الوطني لجنة تحقيق للوقوف على اسباب الوفاة، أعلنت نتائجها فيما بعد، كان من بينها ان المتوفى كان يعاني من تضخم في القلب، والسكر، وضغط الدم منذ فترة طويلة، و[انه لم يتم اتخاذ الإجراءات الكافية لمراعاة الوضع الصحي للموقوف أثناء فترة التوقيف، وبأن الوزارة تتحمل الأضرار الناتجة عن حالة الوفاة.

2. بتاريخ 29 مايو، أعلن عن وفاة الموقوف لدى مركز إصلاح وتأهيل دير البلح، (ن.أ.ع)، وجرى نقله إلى مستشفى شهداء الأقصى المجاور جثة هامدة، حيث أكدت المصادر الطبية وفاته، ومن ثم جرى تحويل الجثمان الى الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، لمعرفة سبب الوفاة. وأعلن المتحدث باسم الداخلية في غزة، اياد البزم، وفاة الموقوف بمركز إصلاح وتأهيل الوسطى (م، ع) حيث أقدم على شنق نفسه صباح اليوم الجمعة، وتم نقل جثمانه لمستشفى الشفاء بمدينة غزة لعرضه على الطب الشرعي.

3. بتاريخ 31 اغسطس، توفي الموقوف (ح.ب)، 48 عاماً، من سكان مخيم النصيرات، بعد تدهور حالته الصحية. وكان بركات موقوفاً منذ 27 يوليو 2020 على ذمة قضية جنائية، لدى مركز إطلاح وتأهيل طيبة. ووفق افادة زوجة المتوفى للمركز، فإنه كان يعاني من مرض السكري، وكانت الجهات المختصة لديها علم بذلك. وأضافت بأن زوجها طلب من إدارة السجن مرتين بأن يخرج بإجازة مرضية بسبب تدهور وضعه الصحي، لكنه قوبل طلبه بالرفض، وطلب منها خلال الزيارة بأن يشتروا له العلاج، وبأن نحضر تقريره الطبي الخاص بمرض السكري من عيادة الوكالة وتسليمه لإدارة السجن، علماً بأن إدارة السجن لم تبلغهم بنقل زوجها للمستشفى وبتدهور وضعه الصحي.

4. بتاريخ 22 سبتمبر، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى بيت جالا الحكومي عن وفاة الموقوف لدى الشرطة الفلسطينية، (أ.ع.ق)، 49 عاماً، وذلك عقب نقله إليها. وكان المتوفى وهو من بلدة صوريف، شمالي غرب مدينة الخليل، ومقيم في شارع الصف، وسط مدينة بيت لحم،

موقوفاً قبل يومين، على خلفية شكوى مدنية (شيكات مرجعة)، بقرار من المحكمة. وعقدت المحكمة في بيت لحم يوم أمس الثلاثاء الموافق 22 سبتمبر 2020، جلسة للنظر في قضيته، حيث قدمت زوجته تقارير تثبت معاناته من مرض نفسي، وطالبت بإخلاء سبيله خشية من محاولته الانتحار، إلا أن المحكمة مددت توقيفه بناءً على تقديم النيابة العامة تقريراً من طبيب نفسي آخر يؤكد فيه أن الموقوف ليس لديه نزعة للانتحار، وأن توقيفه لا يهدد حياته. وغير أنه في ساعات مساء ذات اليوم، وجد الموقوف مشنوقاً (بواسطة غطاء وسادة)، في غرفة التوقيف في مديرية شرطة بيت لحم. وجرى نقل الموقوف الى مستشفى بيت جالا الحكومي، حيث أعلن الاطباء عن وفاته.

5. بتاريخ 25 اكتوبر، توفي الموقوف (ع.م.إ)، 45 عاماً، داخل السجن التابع للأمن الوقائي بمدينة طولكرم. ووفقا للتفاصيل، فقد سمع أحد المحتجزين داخل غرفة توقيف بالسجن التابع لمقر الأمن الوقائي، صوت ضربة قوية صدرت من حمام الغرفة، وذهب لتفقد الأمر، وقام بالنداء على من كان داخل الحمام، لكنه لم يستجب. واستيقظ الموقوفون الآخرون في الغرفة، بمن فيهم شقيقه، وابني عمه، فوجدوا عبد اللطيف وقد سقط ارضاً بعد قيامه بشنق نفسه، عن طريق استخدام غطاء فرشته، حيث قام بتمزيق غطاء الفرشة وصنع منه حبلاً على شكل جدائل، وربطه بالنافذة داخل الحمام وعلق نفسه بعد أن صعد فوق سلة النفايات.

[4]

العملية التشريعية في فلسطين

استمر غياب المجلس التشريعي في العام 2020، بعد أن تم حله بقرار من المحكمة الدستورية في ديسمبر 2018 بحل المجلس التشريعي الفلسطيني. وقد جاء ذلك في ذيل سلسلة طويلة من الإجراءات التي كانت توظف لتعطيل عمل المجلس التشريعي منذ انتخابات عام 2006، ومنعه من القيام بمهامه الدستورية في التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية. ووجه قرار المحكمة بالنقد الشديد في حينه من قبل المركز ومنظمات حقوق الإنسان في فلسطين بصفة عامة، لتعديه على مبدأ الفصل بين السلطات وتناقض محتواه. ومنذ الانقسام في السلطة الفلسطينية في العام 2007، مارس الرئيس الصلاحيات التشريعية في الضفة الغربية، فيما مارست كتلة التغيير والإصلاح صلاحية التشريع في قطاع غزة باسم المجلس التشريعي. وقد عارض المركز الفلسطيني ومنظمات حقوق الإنسان استئثار كل طرف بمهام التشريع في المنطقة التي يسيطر عليها، وهو ما ساهم في شرذمة النظام القانون الفلسطيني، واحباط الجهود التي بذلك منذ قيام السلطة الفلسطينية لتوحيد التشريعات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد انتهى العام 2020 دون إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المستحقة منذ العام 2010، رغم من أن قرار المحكمة بحل المجلس التشريعي قد ألزم الرئيس الفلسطيني بإجراء الانتخابات التشريعية خلال (6) شهور من تاريخ صدوره. وما زالت المناورات السياسية تتجدد كل عام، لتوهم الفلسطينيين بأن المصالحة الفلسطينية والانتخابات باتت على الأبواب، ولكن سرعان ما يتبدد كل ذلك نتيجة لمماطلة الطرفين، إضافة إلى امتناع الاحتلال الاسرائيلي عن إعطاء الموافقة لإجرائها في مدينة القدس، والتي تعتبر كافة الأطراف الفلسطينية الفاعلة، أن عقد الانتخابات فيها شرطاً لإجرائها.

وقد استمر الرئيس الفلسطيني في اصدار قرارات بقانون استناداً إلى المادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني، وذلك منذ الانقسام الفلسطيني. كما استمرت كتلة التغيير والإصلاح في اصدار تشريعات، باسم المجلس التشريعي الذي تم حله من قبل المحكمة الدستورية، كما ذكر. فيما يأتي تبيان لمسيرة العملية التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

خلال العام 2020، أصدر الرئيس الفلسطيني (41) قراراً بقانون. وقد تضمنت هذه القرارات، اربعة تشريعات جديدة يتعلق أثنين منها بالسلطة القضائية، وثالث بمخالفة الاجراءات الوقائية في ظل جائحة كوفيد 19، والأخير بتنظيم وصلاحيات ديوان الرئاسة، (8) تعديل لتشريعات سابقة، كان أبرزها تعديل قانون السلطة القضائية، و(26) قراراً يختص بها المجلس التشريعي تصدر في هيئة قانون، تعلق أغلبها بحالة الطوارئ والقيود والاعفاءات التي لحقت بها، منها (4) قرارات تعلقت بتمديد حالة الطوارئ. وكان أبرز التشريعات الصادرة خلال العام 2020: قرار بقانون رقم 40 لسنة 2020 بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، وهو قانون أثار جدلاً، وخاصة من حيث توقيت اصداره؛ وقرار بقانون رقم (27) لسنة 2000 بتعديل قانون رقم (2) لسنة 1998 بشأن الأسلحة النارية والذخائر، والذي جاء استجابة لتصاعد فوضى استخدام السلاح في الضفة الغربية. كما صدر قرار بقانون رقم (28) لسنة 2020، بتعديل قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، والذي جاء ليشدد العقوبة في جرائم الابتزاز عبر الانترنت.

وفي قطاع غزة، استمرت كتلة التغيير والإصلاح في اصدار قوانين باسم المجلس التشريعي المنحل، دون سند أو أساسي قانوني. وقد أقرت الكتلة 4 قوانين خلال العام 2020، وهي: قانون مكافحة وباء كورونا، والذي اقر بالقراءة الثانية وهو قانون ذي طبيعة مؤقتة؛ وقانون تركيب كاميرات المراقبة، والذي ينظم الاحكام الخاصة بتركيب كاميرات المراقبة؛ قانون الحقوق المالية لرؤساء الهيئات المحلية وأعضائها،

والذي أقر بالقراءة الثانية؛ وقانون التصديقات لسنة 2020 بالمناقشة العامة، ويمنح القانون دائرة التصديقات بوزارة العدل صلاحية التصديق على جميع الوكالات والوثائق العدلية والمستندات المترجمة. كما أقرت الكتلة العمل بخطة الطوارئ لمواجهة كورونا في غزة خلال العام 2020. وتناقش الكتلة عدة مشاريع قوانين أبرزها، مشروع القانون المعدل لقانون التحكيم لسنة 2000، ومشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية.

من جانب آخر رصد المركز مواقف وتصريحات عن كتلة التغيير والإصلاح تعبر عن رفض التوجه الحقوقي وسيادة القانون. وقد صدرت العديد من التصريحات عن الكتلة، بل وقامت بوقفة احتجاجية، لرفض اقرار قانون حماية الأسرة، والذي كان من المقرر صدروه بقرار بقانون عن الرئيس الفلسطيني، وهو قانون مكرس لحماية المرأة والطفل من العنف الأسري. كما رصد المركز قيام مسؤولين في المجلس التشريعي في غزة بالتحريض على تجاوز القوانين، وبالتحديد النصوص المتعلقة بضرورة تصديق الرئيس الفلسطيني على أحكام الإعدام.[34]

جدير بالذكر أن المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي، المنتخب في العام 2006، تم تعطيل عمله وقدرته على اتخاذ القرارات، بعد أشهر من انتخابه، نتيجة للمناكفات السياسية بين أكبر كتلتين في المجلس، كتلة فتح البرلمانية وكتلة التغيير والإصلاح الممثلة لحركة حماس، والتي انتهت بصراع دموي أدى إلى انقسام السلطة الفلسطينية إلى سلطتين، واحدة في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة. ورغم تعطل المجلس التشريعي، إلا أن كتلة التغيير والإصلاح تنعقد في غزة، وتصدر قوانين وقرارات باسم المجلس التشريعي الفلسطيني. كما عمل الرئيس الفلسطيني خلال سنوات الانقسام على إصدار قرارات بقانون استناداً إلى المادة (43) من القانون الأساسي بحجة غياب المجلس التشريعي. وقد أعلن المركز الفلسطيني عن موقف واضح في حينها يؤكد تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر في ظل الانقسام، وطالب كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن إصدار قوانين باسم المجلس التشريعي، كما طالب الرئيس الفلسطيني بالالتزام الصارم بمبدأ الضرورة. وقد ساهمت هذه الحالة من فوضى التشريع في زيادة تشرذم القانون الفلسطيني، وتعقيد واقع سيادة القانون في السلطة الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن اتفاق المصالحة لم يتضمن أية إشارة إلى كيفية التعامل مع هذه القوانين وما ترتب عليها خلال فترة الانقسام.

34 لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الصفحة (77) من التقرير، والتي تتناول حالة عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية خلال العام 2020.

[5]

استقلال السلطة القضائية

انتهى العام 2020 بحدث بارز فيما يتعلق بالتعدي على استقلالية القضاء الفلسطيني، فقد أصدر الرئيس الفلسطيني ثلاثة قرارات بقانون تعلقت بالسلطة القضائية في يوم واحد بتاريخ 30 ديسمبر 2020. تناول أحدها قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 بالتعديل، وتعلق القراران الآخران بتشكيل المحاكم النظامية وتشكيل محاكم إدارية. وشكلت هذه القرارات صدمة، حيث صدرت في الوقت الذي يترقب فيه الجميع اصدار الرئيس الفلسطيني مرسوماً بعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية، وبدون التشاور مع المجتمع المدني، بما فيه نقابة المحامين الفلسطينيين. وقد عبر المركز في حينه عن رفضه لهذه القوانين والتي جاءت بدعوى الاصلاح، مؤكداً أن قانون السلطة القضائية لا يحتاج إلى تعديل، وأن المشكلة الاساسية في تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية. وطالب المركز الرئيس الفلسطيني بترك مسألة إصلاح القضاء للسلطات الشرعية التي ستتمخض عنها الانتخابات القادمة.[35]

يشكل استمرار الانقسام في السلطة القضائية للعام الرابع عشر على التوالي، أحد بواعث القلق الرئيسة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون واحترام القانون الأساسي في السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أدى الانقسام الفلسطيني عام 2007 إلى تدهور خطير في استقلال السلطة القضائية وازداد تدخل السلطات التنفيذية في شؤون القضاء. وتخلل العام 2020 حوادث اعتداء جديدة على استقلالية القضاء الفلسطيني، واستمر التدخل في عمل السلطة القضائية والتأثير عليها.

وما يزال القضاء في الضفة الغربية يدار من قبل مجلس قضاء أعلى انتقالي بعد أن قام الرئيس الفلسطيني بإصدار قرارين بقانون بتاريخ 15 يوليو 2019، أحدهما بشأن تشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي، وقرر حل مجلس القضاء الأعلى وتعيين مجلس انتقالي، والآخر بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، وقرر خفض سن التقاعد للقضاة إلى 60 عاماً. وقد أدان المركز حل مجلس القضاء الأعلى من قبل الرئيس الفلسطيني في حينه، واعتبره تدخلاً سافراً في شؤون القضاء ومس صريح وواضح باستقلاله شكلاً وموضوعاً، وهو يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، المنصوص عليهما بموجب الأساسي الفلسطيني لسنة 2003، حيث تنص المادة (98) منه على أن «القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة.»[36]

وقد صدر عن مجموعة من مؤسسات حقوق الإنسان ومنها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في أغسطس 2020، ورقة موقف أكدت على الرفض القاطع لتدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء، بما فيها التدخل بادعاء اصلاح القضاء. وأكدت المؤسسات أن المشكلة الحقيقة هي التدخل في عمل القضاء من قبل السلطة التنفيذية، وأن قانون السلطة القضائية رقم (2) لسنة 2002، والذي يحاول الرئيس الفلسطيني تغييره، وقام بتعديل بعض أحكامه، لم يكن أبداً عقبة أمام النهوض بواقع القضاء الفلسطيني. كما ذكرت الورقة بما تعرض له القضاء الفلسطيني من تدخلات سافرة في ظل الانقسام الفلسطيني، ومنها الإطاحة برئيس مجلس القضاء الأعلى سامي صرصور في العام 2018، وتشكيل المحكمة الدستورية دون استحقاق وتوظيفها سياسياً.[37]

35 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، استقلال القضاء لن يتحقق بإصدار قرارات بقانون من رأس السلطة التنفيذية، صدر بتاريخ 13 يناير 2021، < https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20412 >

36 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، قرارات الرئيس تقويض لاستقلال القضاء، صدر بتاريخ 22 يوليو 2019 < https://www.pchrgaza.org/ar/?p=17515 >

37 مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، ورقة موقف صادرة عن مؤسسات حقوق الإنسان بشأن استقلال القضاء، صدر بتاريخ 12 اغسطس 2020، <http://www.alhaq.org/ar/advocacy/17221.html >

وخلال العام 2020، رصد المركز حوادث جديدة تتعلق بالاعتداء على استقلالية القضاء، فبتاريخ 7 سبتمبر، رصد المركز حادثة منع عدد من القضاة من الدخول لمجمع المحاكم في مدينة البيرة بمحافظة رام الله، لحضور جلسات المحكمة العليا للنظر في الطعن المقدم من قبلهم بشأن قرار يتعلق بندبهم. وقد منع القضاة من قبل أفراد من الأمن الفلسطيني كانوا يغلقون محيط المحاكم بالحواجز الأمنية، وأدعو أن لديهم أوامر بمنع القضاة من الدخول، على الرغم من صدور بيان عن المحكمة نفسها يؤكد أنها لم تأمر بمنع أحد من دخول قاعة المحكمة. وقد أصدر المركز في حينه بياناً[38] أدان فيه هذه الحادثة واعتبرها تعدٍ على هيبة وسيادة القضاء، وإنكار للحق في علانية المحاكمة، والذي يعتبر حقاً للجميع، وبالتأكيد حقاً لا يقبل الاستثناء بالنسبة للخصوم في الدعوى.

كما رصد المركز قيام محكمة بداية خان يونس، بتاريخ 8 أكتوبر 2020م، بإصدار حكماً بالإعدام شنقاً حتى الموت، بحق أحد المواطنين في أول جلسة محاكمة وبعد 14 يوماً فقط من وقوع جريمة القتل المتهم بها. واعتبر المركز الحكم مثير لشبهة الاستجابة لضغوط عائلية، خاصة أن عائلة المجني عليه قد اصدرت بياناً بتاريخ 6 أكتوبر طالبت فيه بتعجيل المحاكمة.[39] وهو ما اعتبره المركز محاكمة مختصرة تهدر بشكل كاملاً الحق في المحاكمة العادلة، بما فيها حق الدفاع.

وكذلك استمر عرض مدنيين أمام القضاء العسكري، وخاصة في قطاع غزة، حيث يتيح قانون القضاء العسكري لسنة 2008 الصادر عن كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة عرض مدنيين على القضاء العسكري بموافقة وزير الداخلية. وكان المركز قد تصدى لأحد هذه المحاولات، عندما تم عرض المواطن المدني رامي أمان على القضاء العسكري، والذي اعتقل في إبريل 2020 بسبب عقده ورشة عن السلام على تطبيق الزوم حضرها اسرائيليين. واستطاع المركز، والذي بادر بأن يكون وكيلاً عن المواطن أمان الحصول على حكم مخفف له، سنة واحدة مع وقف التنفيذ والاكتفاء بمدة التوقيف، ليفرج عنه بتاريخ 26 اكتوبر 2020. ولم يستطع المركز الحصول على البراءة له بالرغم من عدم تقديم النيابة العسكرية لأي دليل يمكن الاستناد له لإدانته بجريمة «إضعاف الشعور الثوري»، مما يعكس طبيعة القضاء العسكري واحكامه.

وفي نفس السياق، وثق المركز عدداً من الشكاوى المتعلقة بعدم تنفيذ أحكام قضائية، حيث رصد (26) شكوى تتعلق بتأخير أو عدم تنفيذ أحكام قضائية تتعلق بالإفراج عن موقوفين لدى الأجهزة الأمنية، وخاصة جهاز الأمن الوقائي والمخابرات والمباحث العامة. وتتجاهل الأجهزة الأمنية وخاصة في الضفة الغربية تنفيذ بعض الأحكام القضائية، بالرغم من وجود نص واضح في القانون الأساسي يقرر عقوبة رادعة لتعطيل أو عدم تنفذ أحكام قضائية، حيث تنص المادة (106) من القانون الاساسي لسنة 2003 على:

«الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة، وللمحكوم له الحق في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة المختصة، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً كاملاً له.»

ومن جانب آخر، أدى 8 من قضاة جدد، تم تعيينهم كقضاة صلح، اليمين القانونية أمام رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، في أكتوبر 2020. وبذلك يرتفع عدد القضاة في مختلف درجات المحاكم النظامية في المحافظات الشمالية إلى 229 قاضيًا. وقد أعلن فعلياً عن مسابقة جديدة لتعيين قضاة في الضفة الغربية بتاريخ 29 نوفمبر 2020. وكان المجلس الانتقالي للقضاء الأعلى قصد صرح بأن لديه خطة في الضفة الغربية لرفع عدد القضاء في المحاكم النظامية إلى 300 قاضٍ، فيما قال إنه استجابةً للزيادة المستمرة في أعداد الدعاوى الواردة للمحاكم النظامية الفلسطينية. وفي قطاع غزة قام المجلس الأعلى للقضاء، بتاريخ 15 ديسمبر 2020، بإنشاء محكمة بداية في رفح، حيث كانت محكمة

38 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في سابقة خطيرة تكشف عن مستوى تغول السلطة التنفيذية على القضاء: منع قضاء ومحامين من دخول مجمع المحاكم في مدينة البيرة، صدر بتاريخ 7 سبتمبر 2020
< https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19571 >

39 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في محاكمة سريعة: إصدار حكم جديد بالإعدام في غزة، رغم التزام فلسطين الدولي بإلغاء هذه العقوبة، صدر بتاريخ 8 اكتوبر 2020 <https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19678 >

بداية خان يونس هي صاحبة الولاية على محافظة رفح قبل ذلك، وقد برر المجلس قراره بأنه جاء تلبية للحاجة المتزايدة، ولتسهيل التقاضي على مواطني محافظة.

ومن الجدير ذكره، أن الجهاز القضائي الفلسطيني منقسم منذ حادثة الانقسام في العام 2007، **حيث علق القضاء عمله في قطاع غزة في اعقاب تدخل حكومة غزة (حكومة الأمر الواقع التي حكمت غزة في اعقاب سيطرة حركة حماس على الحكم) في عمله.** وفي أعقاب ذلك، قامت حكومة غزة السابقة بتعيين قضاة جدد بطريقة غير دستورية، وعادت المحاكم إلى مباشرة عملها ولكن بكادر جديد معين بطريقة غير قانونية. وبذلك، أصبح في مناطق السلطة الفلسطينية جهازان قضائيان منفصلان تماماً، أحدهما في الضفة الغربية يخضع له سكان الضفة الغربية فقط، والآخر في قطاع غزة، ويخضع له سكان قطاع غزة فقط. وقد علقت مؤسسات حقوق الإنسان في حينه عملها أمام القضاء المشكل في غزة باعتباره قضاء غير دستوري، إلا إنها عادت للتعامل مع القضاء منذ العام 2011 تحت ضغط الحاجة لحماية الحقوق والحريات من تغول السلطة التنفيذية، باعتبار أنه قضاء أمر واقع.

[6]

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

شهد مطلع العام 2021، تطورات ايجابية فيما يتعلق بالانتخابات، حيث أصدر الرئيس الفلسطيني، بتاريخ 15 يناير 2021، مرسوماً رئاسياً بالدعوة للانتخابات العامة في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، والتي كانت مستحقة منذ العام 2010. وقد جاء هذا المرسوم بعد أن تلقى الرئيس رسالة من السيد إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، بتاريخ 31 ديسمبر 2020، أعرب فيها عن موافقة الحركة على عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية كمخرج لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني التي دامت لأكثر من 13 عاماً. وستُجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل متتابع، وفق ما ورد في المرسوم الرئاسي، حيث ستعقد الانتخابات التشريعية بتاريخ 22 مايو 2021، وستعقد الانتخابات الرئاسية بتاريخ 31 يوليو 2021. كما جاء في المرسوم أن الانتخابات التشريعية جزء من انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، المؤسسة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحدد تاريخ 31 أغسطس 2021 موعداً لاستكمال تشكيل المجلس الوطني وفق أحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

بدوره، رحب المركز بإصدار هذا المرسوم، الذي طال انتظاره، منذ العام 2010، لتقرير حق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه من خلال انتخابات حرة ونزيهة ودورية، وأكد على ضرورة توفير الأجواء المناسبة لعقد الانتخابات بما يحقق تمثيلها الحقيقي لإرادة الشعب.

وكان الفلسطينيون قد استبشروا خيراً، مطلع العام 2020، في ضوء الحراك الذي شهدته الأراضي الفلسطينية، نهاية العام 2019، في أعقاب تأكيد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، خلال كلمته في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 26 سبتمبر 2019، بأنه سيدعو لانتخابات عامة في قطاع غزة، الضفة الغربية بما فيها القدس، وسيُحمل كل من يرفضها المسؤولية. وقد أبدت القوى الوطنية والإسلامية، بما فيها حركة حماس، استعدادها للانتخابات العامة الشاملة التي تتضمن الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وجرى تكليف د. حنا ناصر، رئيس لجنة الانتخابات المركزية، باستئناف المفاوضات مع الفصائل والقوى والجهات المعنية للتحضير للانتخابات، حيث جرت مفاوضات في أجواء ايجابية، في أجواء إيجابية تشي بتذليل العقبات أمام إجراء الانتخابات بشكل غير متزامن، وتعاطت الفصائل، بما فيها حركة حماس، بشكل مرن مع توجه الرئيس لإجراء انتخابات عامة تشريعية تتبعها انتخابات رئاسية، إذا ما تم الاتفاق على الأسس والضمانات التي يجب أن تتوافر لإجرائها.

لكن أسدل الستار على العام 2020، دون أن تعقد الانتخابات العامة أو المحلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولم يتح للفلسطينيين الحق في انتخاب ممثليهم في الرئاسة أو المجلس التشريعي، ومجالس الهيئات المحلية. كما لم يتم تحديد موعد لعقد الانتخابات العامة والمحلية، حيث من المفترض، في حال نية عقدها، أن يعلن الرئيس الفلسطيني عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد، وهو ما لم يتم حتى نهاية العام.

يؤكد المركز أن إجراء الانتخابات استحقاق دستوري، خاصة بعد حل المجلس التشريعي منذ عامين، وهي خطوة مهمة على طريق استعادة العملية الديمقراطية المعطلة منذ سنوات. كما أنها مدخلاً أساسياً للوحدة الوطنية وانهاء الانقسام، واعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة الفلسطينية، التنفيذية والقضائية والتشريعية، وهي السبيل لمواجهة المخططات الاسرائيلية التي تهدف إلى تفتيت الأرض الفلسطينية، ومحاولة للحفاظ على الوحدة الجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني والوعي السياسي الوطني. كما أن إجراءها يعيد الاعتبار للإرادة الشعبية المعطلة منذ سنوات طوال، ووضع حد لسنوات تم فيها استلاب الارادة الشعبية بفعل استمرار الانقسام في الهرم السياسي الفلسطيني ومكوناته.

وعلى مستوى الانتخابات المحلية، لم تجر انتخابات توافقية لمجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 2010 أيضاً. ففي الضفة الغربية تدير غالبية الهيئات المحلية مجالس ادارة منتخبة في انتخابات جزئية جرت فقط في الضفة الغربية، دون قطاع غزة، ولم تشارك فيها حركة حماس.

وفي قطاع غزة، بقيت مجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة تدار بالتعيين، منذ انتهاء الدورة الانتخابية التي أجريت في معظم بلدياتها في عامي 2004 و2005. ولم تُجرَ أية انتخابات لتجديد شرعية المجالس المحلية خلال سنوات الانقسام. واستمر خلال العام إدارة الهيئات المحلية من قبل مجالس إدارة تم تعيينها خلال ما يسمى «البيت المفتوح»، وهو شكل استعاضت به الجهات المختصة في غزة، عن تعطل اجراء الانتخابات المحلية، يتم فيه اختيار نخب مجتمعية وممثلو مؤسسات وهيئات محلية ونقابات مهنية ورؤساء جامعات وتزكية شخصية لإدارة مجلس الهيئة المحلية.

[7]

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

استمر التراجع في حالة حرية الرأي والتعبير في فلسطين في العام 2020، حيث خضع الكثير من الصحفيين وأصحاب والرأي والنشطاء للاعتقال والاحتجاز على خلفية حرية تعبير ودعوات للتظاهر، وقد استغلت حالة الطوارئ المعلنة للسيطرة على انتشار جائحة كورونا في بعض الأحيان كمبرر لتلك القيود. وبالمقابل، تم رفع الحجب عن عشرات من المواقع الإلكترونية من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك بعد أن قامت محكمة صلح في رام الله بإصدار قرار، بتاريخ 17 أكتوبر 2019، بإجابة طلب النائب العام، بحجب 59 موقعاً إلكترونياً، يتبع الكثير منها لأحزاب المعارضة. وقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدة حالات تضمنت تعدٍ على صحفيين أثناء تأديتهم لعملهم، وكذلك حالات ملاحقة على حرية تعبير باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي سياق ذي صلة، تضع السلطات في قطاع غزة قيوداً على التصوير في كثير من المناطق بشكل تعسفي، ودون تبيان الأسباب. ويواجه كل من يحمل كاميرا ويقوم بالتصوير في قطاع غزة التوقيف والسؤال من جهات أمنية حول طبيعة عمله والهدف من التصوير. وقد يمنع الشخص من التصوير دون تبيان الأسباب ودون أن تكون هناك أي تعليمات مسبقة أو إشارات تمنع التصوير في المنطقة. وقد رصد المركز عدة شكاوى من جهات صحفية أكدت على التعامل مع كل من يحمل كاميرا وكأنه محل شبهة.

يؤكد المركز أن الحالات المرصودة تعكس جزءاً من الواقع، وهناك أجزاء أخرى تتضمن: إحجام بعض الصحفيين والنشطاء عن الشكوى؛ تقييد حرية الوصول للمعلومات وحجبها؛ حالة الالتزام الذاتي التي باتت تسيطر على عقول الصحفيين ورؤساء التحرير ومديري المواقع الإلكترونية. وهذه الأجزاء لا يمكن رصدها بإفادات، ولكن يمكن تأكيد وجودها من خلال اللقاءات والمقابلات التي يجريها المركز مع الصحفيين ونشطاء الإعلام، وما يلاحظه المركز من خلال متابعته للواقع الاعلامي عن كثب.

تنظم حرية الرأي والتعبير في الأرض الفلسطينية من خلال عدة قوانين، أبرزها قانون المطبوعات والنشر لسنة 1995، وقانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2018 وتعديلاته، وقانون العقوبات 1936 الساري في قطاع غزة، وقانون العقوبات 1960 الساري في الضفة الغربية. وتتضمن هذه القوانين بعض القيود الفضفاضة والتي تسمح بتجريم اشكال مشروعة من التعبير. مازال يغيب عن المنظومة القانونية الفلسطينية تشريع يتعلق بحرية الوصول للمعلومات، وهو ما يخالف التزامات فلسطين بموجب المادة (19) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ويلقي هذا العهد على فلسطين مسؤولية حماية الحق في الوصول للمعلومات، كأحد مكونات حرية الرأي والتعبير، وتتطلب هذه الحماية سن تشريع يلزم الجهات المختلفة بعدم وضع عراقيل لوصول الجمهور للمعلومات بما فيها المعلومات التي بحوزة الجهات الرسمية، طالما لم تصنف كمعلومات سرية. وفي الواقع، تمارس السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة نفس السياسة في تقديم معلومات منقوصة أو حجب المعلومات عن الجمهور وعن الصحفيين. ويؤكد العديد من الصحفيين أن أخطر ما يواجهونه في عملهم هو حجب المعلومات، والانتقائية في تقديمها، والخضوع لشبه تحقيق في كل مرة يطلب فيها معلومات عن عمل الوزارات أو الأمور السياسية أو الجرائم.

وقد رصد المركز عدد من حالات الاعتداء على صحفيين واصحاب رأي، كان أبرزها الاعتداء على الصحفيين أثناء تغطية الأحداث، فقد تعرضوا للعديد من الاستدعاءات وواجهوا معاملة غير إنسانية وحاطه بالكرامة خلالها. وكان أبرز هذه الأحداث اعتقال المواطن نزار خليل بنات على خلفية حرية تعبير على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث ابرزت قضيته تواطؤ النيابة العامة مع السلطات التنفيذية في تقييد حرية التعبير وإفراغها من مضمونها من خلال

تحريك دعاوى كيدية ضد أصحاب الرأي، كنوع من العقاب والردع. فيما يلي أبرز الحالات التي رصدها المركز:

1. أقدمت المباحث الجنائية في محافظة الخليل، بتاريخ 20 نوفمبر 2020، على اقتحام منزل المواطن نزار خليل محمد بنات، 42 عاماً، الكائن في الاسكان الفلسطيني في منطقة غنيم، شرقي مدينة دورا، جنوب غربي محافظة الخليل، وقامت باعتقاله ومصادرة هاتفه الشخصي. وبتاريخ 21 نوفمبر 2020، قامت بتقديم المواطن بنات، إلى النيابة العامة في دورا-الخليل التي وجهت له تهمة ذم السلطات العامة، على خلفية نشره مقطع فيديو وجه فيه نقد سياسي للسلطة الفلسطينية. وقد تم تحويله بعدها إلى اللجنة الأمنية في أريحا، وتم عرضه على محكمة أريحا لتجديد حبسه، ولكن المحكمة قررت الإفراج عنه.

2. أفاد المواطن محمد قريبه، 27 عاماً، ويعمل مدرساً حكومياً، أنه وبتاريخ 25 أكتوبر 2020، استدعي ثلاث مرات من قبل المباحث العامة في رفح، واحتجز لساعات، وذلك على خلفية تنظيم حملة ضد إحدى شركات الاتصال في قطاع غزة لمطالبتها بخض الاسعار.

3. أفاد المواطن أمين خالد الهجين، 27 عاماً، أنه استدعي بتاريخ 20 سبتمبر 2020 من قبل جهاز المباحث العامة بمركز شرطة بيت لاهيا، وأنه تعرض للتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة وخضع للتحقيق على خلفية رأي على مواقع التواصل الاجتماعي.

4. أفاد الصحفي محمد إسماعيل خالد الحداد، 31 عاماً، صحفي في الوكالة الدولية للأخبار، ومدير الملتقى الصحفي لحقوق الإنسان، أنه وبتاريخ 29 أغسطس 2020، تعرض للاستدعاء من قبل المباحث العامة في مدنية خان يونس، وخضع للتحقيق على خلفية كتاباته على مواقع التواصل الاجتماعي.

5. أفاد المواطن سامي الساعي، 41 عاماً، أنه بتاريخ 10 يوليو 2020، أنه تعرض للاعتقال من قبل جهاز الأمن الوقائي، بمدنية طولكرم، وقدم للمحاكمة بتهمة التحريض وذلك على خلفية رأي منشور على مواقع التواصل الاجتماعي.

6. أفاد الصحفي محمود عمر اللوح، 30 عاماً، أنه وبتاريخ 19 يونيو 2010، اعتقل من قبل المباحث العامة وأخضع للاحتجاز في ظروف مهينة بادعاء قيامه بتصوير المصادمات التي وقعت بين الشرطة ومحتجين أمام منزل عائلة وشاح في مخيم البريج.

7. جرى استدعاء الصحفيين مثنى النجار وطارق إسحاق واحتجازهما، من قبل الشرطة في خان يونس، بتاريخ 16 يوليو 2020 على خلفية عملهما الصحفي.

8. أفاد المواطن يوسف خليل نعيم حسان، 25 عاماً، صحفي حر، من سكان حي البرازيل، جنوب مدينة رفح، أنه تعرض للاعتقال مع ثلاثة برفقته، بتاريخ 4 يوليو 2020، على خلفية عمله الصحفي.

9. أفاد الصحفي عز عبد العزيز احمد أبو شنب 36 عاما، رئيس تحرير وكالة سكاي برس الإخبارية ومراسلاً لعدد من الصحف المصرية، انه استدعي بتاريخ 5 مايو 2020 من قبل جهاز الأمن الداخلي بمدينة غزة، حيث خضع للتحقيق لأكثر من ثلاث ساعات على خلفية عمله الصحفي.

10. أوقفت الشرطة بغزة طاقم صحفي تابع لتلفزيون فلسطين، بتاريخ 25 ابريل 2020، وذلك أثناء إجرائهم مقابلة مصورة في مخيم جباليا، بحجة عدم الحصول على تصريح مسبق للتصوير واجراء مقابلات.

11. أفاد المواطن أمين ابراهيم كحلة، 26 عاماً، يعمل طبيب أسنان، أنه وبتاريخ 27 إبريل 2020، تعرض للاعتقال من منزله في قرية بيرنبالا بمحافظة القدس من قبل الأمن الوقائي- البيرة، وتم احتجازه وتقديمه للمحاكمة على خلفية رأي على مواقع التواصل الاجتماعي.

12. أفاد المواطن نضال محمود أشمر، 32 عاماً، ويعمل مصوراً لفضائية فلسطين اليوم وفرانس 24، أنه

وبتاريخ 23 فبراير 2020، تعرض للاستدعاء والاحتجاز من قبل الأمن الوقائي في مدينة الخليل على خلفية منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي.

13. أفاد المواطن حسام محمود خضر، 59 عاماً، عضو في المجلس التشريعي المنحل، أنه وبتاريخ 5 مارس 2020، تعرض للاعتقال والاحتجاز والاعتداء من قبل الأمن الوقائي في نابلس على خلفية تعبير على مواقع التواصل الاجتماعي.

14. أفاد المواطن أيمن فيصل قواريق، 32 عاماً، ويعمل صحفياً حراً، أنه وبتاريخ 2 مارس 2020 تعرض للاعتقال والاحتجاز وتم التحقيق معه حول منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي.

15. أفاد المواطن محمد أنور منى، 37 عاماً، ويعمل صحفياً، أنه، وبتاريخ 25 فبراير 2020، تعرض للاعتقال من منزله والاحتجاز من قبل الأمن الوقائي في مدينة نابلس على خلفية حرية تعبير.

16. أفاد المواطن حسن الداودي، 25 عاماً، أنه استدعي من قبل جهاز الأمن الداخلي مرة ومن قبل المباحث مرة أخرى، وخضع خلالهما للتحقيق على خلفية ممارسة حرية التعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كان آخرها بتاريخ 2 فبراير 2020.

17. أفاد المواطن عماد عبد الكريم عمر ارزيقات، 26 عاماً، أنه وبتاريخ 3 فبراير 2020 تعرض للاعتقال من قبل الأمن الوقائي في مدينة الخليل، وعرض على النيابة العامة بتهمة ذم وقدح السلطات.

[8]

انتهاك الحق في التجمع السلمي

شهد العام 2020 استمراراً لانتهاكات الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل السلطات العمومية. فمن ناحية استمرت الممارسات التي تحد من حق المواطنين في التجمع السلمي، بما في ذلك الاعتداء بالضرب والاستدعاءات والاعتقال التي تطال المنظمين والمشاركين في مسيرات وتجمعات سلمية، ومنع اقامة تجمعات سلمية، وحظر اقامة تجمعات خاصة لا تستوجب اشعار الشرطة، وغير ذلك من اشكال التجمع السلمي. ومن ناحية أخرى، استمر سريان اللوائح والتشريعات التي تفرض قيوداً على ممارسة هذا الحق كلا في مناطق نفوذه وولايته، بما في ذلك استمرار سريان اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة لعام 1998، والتي أفرغت القانون من مضمونه، وفرضت قيودا على هذا الحق. ولم يُلمس خلال هذا العام قيام السلطات في الضفة وغزة باتخاذ تدابير أو إجراءات سواء على مستوى السياسات أو على مستوى التشريعات من شأنها أن تحد من القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي، وإعطاء المواطنين مساحة أكبر للتمتع بهذا الحق.

وفرضت جائحة كورونا على السلطات العمومية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ مارس، اتخاذ إجراءات استثنائية، يجب على المواطنين الالتزام، بما في ذلك فرض حالة الطوارئ في الضفة الغربية، وفرض إجراءات احترازية في قطاع غزة. وبموجب هذه الحالة الطارئة، ولغرض الصحة العامة للمواطنين، وخوفاً من تفشي المرض المميت، يعطي القانون السلطات صلاحيات استثنائية، تشرعنها حالة الطوارئ المعلنة، منها تقييد بعض الحقوق والحريات، بما فيها حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، ولكن بشرط أن يكون القيد في حدود الهدف المعلن من حالة الطوارئ وفق ما أكدت المادة (111) من القانون الاساسي. كما تفرض الآليات الدولية مبادئ وتوجيهات، على السلطات التقيد بها في حالات إعلان الطوارئ. فقد أصدر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي، كليمنت نياليتوسي فول، ارشادات عشر، لتجنب انتهاكات حقوق الانسان، من أهمها: التأكد من عدم استخدام طوارئ الصحة العامة كذريعة لانتهاك الحقوق، وضمان حرية تكوين الجمعيات والتجمع عبر الإنترنت، وضمان حرية التعبير.

وبرزت المعايير المزدوجة والتمييز من قبل السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي قطاع غزة، سمحت السلطات بإقامة تجمعات في الصالات وبيوت العزاء، والأسواق الشعبية، والتكدس أمام البنوك والصرافات الآلية ومكاتب البريد وغيرها، حظرت اقامة تجمعات أخرى، ذات مغزى سياسي أو مطلبي، ومنعتها بالقوة. وفي الضفة الغربية كذلك، فمع فرض الاجراءات المشددة بما في ذلك الاغلاق، سمحت السلطات اقامة مسيرات وفعاليات مناهضة لقوات الاحتلال، في حين منعت أية تجمعات أخرى كاستقبال معتقلين محررين من سجون الاحتلال، وواجهتها، في بعض الأحيان، بعنف غير مبرر.

ففي قطاع غزة، قام أفراد الأمن بفض وقفة احتجاجية بالقوة لمئات المواطنين في بلدة النصر، شمال شرق مدينة رفح، بتاريخ 15 مارس، عبروا فيها رفضهم لإقامة مقر للحجر الصحي الاحترازي من قبل وزارة الصحة الفلسطينية، للمسافرين القادمين عبر معبر رفح البري، ويشتبه بإصابتهم بفيروس كورونا المستجد في مدرستي غسان كنفاني، ومرمرة، في البلدة المذكورة أعلاه. وحضرت قوات من الشرطة للمكان وحاولت تفريق المحتجين وأطلقوا النار في الهواء، وأسفر ذلك عن إصابة حوالي 10 مواطنين بينهم طفل وامرأة، بكسور ورضوض في أنحاء الجسم، واعتقلت حوالي 50 مواطن من بينهم 15 طفلاً، اعتقل بعضهم بعد اقتحام منازلهم.

وفي شهر يونيو، تعرض (50) شخصاً من كوادر ونشطاء حركة فتح، شمال قطاع غزة، لمدة ثلاثة اسابيع لاستدعاءات متكررة من قبل جهاز الامن الداخلي، على خلفية مشاركة

بعضهم في وقفة تضامنية أمام منزل القيادي في حركة فتح، جمال ابو الجديان، في مخيم جباليا، بتاريخ 11 يونيو، الذي قتل خلال احداث الاقتتال الداخلي، والبعض الآخر، يستدعى على خلفية نشر أو كتابة منشورات في ذكرى الاقتتال الداخلي. وجرى استدعاء العشرات من هؤلاء الكوادر لمقر الامن الداخلي في بيت لاهيا، وتم التحقيق معهم على خلفية نشاطاتهم السياسية، في ظروف مهينة، من الصباح حتى ساعات المساء، حيث يجري الافراج عنهم، ومن ثم يبلغوا بضرورة الحضور مرة أخرى بعد يومين، للتحقيق في ذات الموضوع. كما تم استدعاء 6 من كوادر حركة فتح، خلال الفترة بين 7-15 يونيو، في المحافظة الوسطى، وجرى احتجازهم لعدة ساعات، والتحقيق معهم حول اجتماعاتهم التنظيمية، والنشاطات التي يقومون بها من زيارات اجتماعية. وأفاد أحد هؤلاء المستدعين بأن افراد الامن الداخلي أبلغوهم بعدم التجمهر بأعداد كبيرة خلال تنفيذهم لتلك الزيارات الاجتماعية.

وفي الضفة الغربية منعت الأجهزة الأمنية مظاهرة سلمية دعت لها «الحراكات الشعبية في الضفة الغربية»، في 19 يوليو، تحت عنوان «طفح الكيل»، احتجاجاً على تعيينات عدد من أقارب كبار الموظفين، وضد تكميم الأفواه، وضد الفساد، وإهمال الحكومة، على دوار المناة في رام الله. وكان من المقرر أن تعقد هذه الوقفة الاحتجاجية قبل اسبوع من ذلك، إلا أن القائمين عليها أجلوها بسبب ظروف الاغلاق المفروض بسبب فيروس كورونا. ولدى تجمع المشاركين في الساعة 6:00 مساءً، حضرت اعداد كبيره من قوات الاجهزة الأمنية الفلسطينية بعضها كان بالزي المدني ومقنع والبعض الأخر بالزي العسكري وأيضاً مقنع وبعضهم بالزي العسكري الشرطي وقاموا باعتقال 16 شخصاً من المشاركين.

كما اعتدت الأجهزة الأمنية على موكب استقبال المعتقل أمجد قبها، الذي أفرج عنه من سجون الاحتلال بتاريخ 2 يوليو، بعد قضائه 18 عاماً في السجن. وافاد شقيقه، وصفي قبها، وهو وزير سابق في الحكومة العاشرة، بأنه قد حضر ومواطنين آخرين لمهرجان معد سابقا لاستقبال شقيقه في مدينة جنين، كانت تؤمه جماهير حاشدة، في يوم الافراج عن شقيقه. وفي اللحظات الأخيرة، جاءت رسالة من الامن الفلسطيني بضرورة إلغاء التظاهرة، نظراً لظروف جائحة كورونا، فتقرر الغاء المهرجان. وتوقف الأمر على مسيرة مركبات رفعت فيها الأعلام، حتى منزل المعتقل، توقف الأمر على مسيرة مركبات تسير من مكان استقباله قرب محطة محروقات عرابة، جنوب غربي مدينة جنين الى منزله في حي البساتين شمال مدينة جنين. إلا أن أجهزة الأمن أوقفت المسيرة، وأمرت بإنزال رايات «حماس» وحصلت مشادة بين الطرفين، اعتقل على إثرها عدد من المشاركين في المسيرة، وجرى الافراج عنهم لاحقاً.

[9]

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

استمر التعدي على الحق في تشكيل الجمعيات في فلسطين خلال العام 2020، من خلال فرض الإجراءات التعسفية والتي تمثل انكاراً لحق الجمعيات، بما فيها الشركات غير الربحية، في الوجود وحقها في ممارسة نشاطها بحرية وحقها في الحصول على التمويل. ويعتبر الحق في تشكيل الجمعيات المؤشر الأبرز لوجود مجتمع مدني فاعل، وهو ما يعد ضرورة للحكم الصالح في أي مجتمع. وتنظم الجمعيات في فلسطين بعدة قوانين، أبرزها قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000، وقانونا الشركات الساريان في الضفة الغربية وقطاع غزة، واللذان ينظمان عمل الشركات غير الربحية. وكان أبرز ما شهده العام 2020 تعزيز وصاية السلطات التنفيذية في الضفة الغربية وقطاع غزة على تمويل الجمعيات بما فيها الشركات غير الربحية وقدرتها على استخدام هذا التمويل.

تواصلت خلال العام سياسة التضييق على الجمعيات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو ما يمثل استمراراً لسلسلة من القوانين والقرارات والاجراءات التي اتخذت في فترة الانقسام بهدف السيطرة على الجمعيات وأضعف استقلاليتها اللازمة لممارسة دور رقابي حقيقي على أداء السلطات. ويمثل مجمل الإجراءات التي اتخذتها تقويضاً للحقوق الأساسية المتعلقة بالحق في تشكيل الجمعيات وهي: الحق في الوجود، والحق في ممارسة النشاطات بحرية، الحق في الحصول على التمويل، والحق في الخصوصية والاستقلالية. وتمس هذه الإجراءات بشكل مباشر بالجمعيات المسجلة لدى وزارة الداخلية وتلك المسجلة على هيئة شركات غير ربحية لدى وزارة الاقتصاد.

كان أبرز القيود في قطاع غزة خلال العام 2020، هو تطبيق النظام الإلكتروني الموحد للمنظمات غير الحكومية، وإلزام الجمعيات بتطبيقه. ويلزم هذا البرنامج الجمعيات بإدخال كافة المعلومات والنشاطات والبيانات الخاصة بالمؤسسة، وكذلك أخذ إذن لعقد أي نشاط خارجي، وعند الرغبة بعقد انتخابات الجمعية أو اجتماعات الجمعية العمومية. وتعد تلك الإجراءات تعدٍ على حق الجمعيات في الخصوصية. وكانت السلطات في قطاع غزة قد قامت برفع الرسوم المتعلقة بإجراءات الجمعيات بشكل كبير منذ العام 2018، حيث ارتفعت رسوم التسجيل من 20 ديناراً أردنياً إلى 150 ديناراً. كما فرضت رسوماً باهظة على كافة الإجراءات التي فرضتها على الجمعيات، وصل بعضها إلى 300 ديناراً، بالرغم من أنها كانت بدون مقابل.

وقد فرضت وزارة الداخلية في الضفة الغربية إجراءات جديدة، في العام 2020، على الجمعيات العاملة في قطاع غزة، حيث فرضت عليها اعتماد كشوفات المساعدات من قبل وزارة التنمية الاجتماعية قبل التوزيع، وهو ما يمثل تعدٍ على حق الجمعيات في حرية ممارسة نشاطها. كما استمر العمل بالتعميم الصادر في الضفة الغربية، والذي يلزم الجمعيات العاملة في قطاع غزة باعتماد مجلس إدارتها كل عام وبعد كل انتخابات، وإلا فإن الجمعية لا تستطيع استقبال حوالات خارجية. ويتطلب اعتماد مجلس الإدارة المرور عبر إجراءات السلامة الأمنية، والتي تجريها الأجهزة الأمنية المختلفة على الجمعيات وإدارتها. وفي حال تأخر الجمعيات عن الالتزام بهذه الاجراءات أو رفضها للانصياع للإملاءات المتعلقة بتغيير بعض اعضاء مجلس الإدارة بسبب خلفيتهم السياسية، فإنه يتم تجميد الحسابات البنكية للجمعية. وقد تم تجميد حسابات العديد من الجمعيات في قطاع غزة خلال العاملين الأخيرين، بعد أن تم تأخر اعتماد مجالس الإدارة لشهور طويلة، أو رفض الاعتماد بناء على اعتبارات سياسية تتعلق بالانتماء السياسي لمجلس إدارتها أو القائمين عليها.

وما يزال العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في أغسطس من العام 2019، بالرغم من المطالبات الحثيثة لإلغائها، لفرضها إجراءات تعسفية على إدارة ونشاط وتمويل الشركات غير الربحية، دون أي سند قانوني. وكان القرار قد الزم الشركات بأن لا يقل عدد المفوضين بالتوقيع عن

شخصين، وعدم جواز مساهمة الشخص في أكثر من شركة ربحية، وعدم جواز تعدد مجالات العمل للشركات غير الربحية، وعدم جواز أن يزيد مجموع الرواتب والنفقات التشغيلية للشرطة عن نسبة من موازنتها تحددها الوزارة ولا تزيد بكل الأحوال عن 25%، وضرورة الحصول على إذن قبل صرف الشيكات. وتعد هذه المعايير مخالفة صريحة لالتزامات فلسطين بموجب العهدين الدوليين، حيث أكد المقرر الخاص للحق في تكوين الجمعيات على وجوب عدم تدخل السلطات في إدارة الجمعيات، وكيفية إدارتها لأموالها.

ويتضح مما سبق أن السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تلتزما باحترام وحماية واعمال الحق في تشكيل الجمعيات. وبالتالي فإن فلسطين ما زالت مخلة بالتزاماتها الدولية بموجب المادة (22) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة (8) بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكانت فلسطين قد انضمت للعهدين في العام 2014 ولكنها لم تحاول للآن تعديل القوانين والممارسات بشكل ينسجم مع الالتزامات الموجودة في هذه الاتفاقيات.

[10]

أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة

تفاقمت خلال العام 2020، معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة جراء الانقسام الداخلي، والإجراءات الوقائية لمكافحة جائحة كورونا منذ شهر مارس. فقد عاني نحو 128 ألفاً من ذوي الإعاقة (6.8 %) من إجمالي عدد سكان في القطاع) من القيود على حرية التنقل والحركة، وإغلاق المعابر الحدودية، وحرمانهم من التمتع بالخدمات الأساسية الصحية والتعليمية وبرامج الدعم العيني والنقدي، وغيرها من الحقوق التي تكفلها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون رقم 4 لسنة 1999، بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.

وأدت إجراءات حالة الطوارئ إلى تقييد تنقل المرضى من ذوي الإعاقة وحرمانهم من الوصول إلى المشافي خارج القطاع لتلقي العلاج رغم حصولهم على التحويلات الطبية، فضلاً عن حرمانهم من الحصول على خدمات العلاج الطبيعي، والأدوات الطبية المساعدة، وإجراء العمليات الجراحية والغيارات على الجروح، وخدمات العلاج الوظيفي والنفسي، فيما تضاعفت معاناة المحجورين من ذوي الإعاقة جراء تراجع مستوى الخدمة الصحية الخاصة بهم، وعدم مواءمة وتجهيز مراكز الحجر المخصصة لاستقبالهم بما يتوافق مع المعايير التي أقرتها منظمة الصحة العالمية.

ووفق متابعات المركز، حُرم الآلاف من ذوي الإعاقة من التمتع من تلقي الخدمات الصحية، بفعل الإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات في قطاع غزة لمواجهة جائحة كورونا منذ مارس 2020. فقد حرم نحو (354) شخصاً من الوصول إلى المشافي، و(779) شخصاً من خدمات العلاج الطبيعي، ولم يحصل (279) شخصاً على الأدوات الطبية المساعدة، ولم يتلق (223) شخصاً خدمة إجراء الغيارات على الجروح. كما حرم (79) شخصاً من إجراء عمليات جراحية في مشافي القطاع أو خارجها، ولم يحصل (526) شخصاً على خدمات العلاج الوظيفي، فضلاً عن معاناة ذوي الإعاقة المحجورين في مراكز الحجر الصحي جراء ضعف مستوى الخدمة، وعدم مواءمة مراكز الحجر المخصصة لاستقبالهم بما يتوافق مع المعايير التي أقرتها منظمة الصحة العالمية.

ومن ناحيةٍ ثانية، عانى ذوو الإعاقة في القطاع من صعوبة مواكبة عملية التعلم عن بُعد لما يعانونه من إعاقة تحِد من قدرتهم على تلقي الدروس بسهولة ويسر، ومن صعوبة وصول الأساتذة المتخصصين إليهم في منازلهم، خصوصاً بعد قرار إغلاق المدرستين المخصصتين لتعليمهم بواسطة معلمي التربية الخاصة حتى المستوى الحادي عشر. وبعد قرار استئناف العملية التعليمية، تعذر وصول ذوي الإعاقة إلى المدارس والانتظام في العملية التعليمية بسبب ضعف مناعة المرضى منهم. وكان من أبرز تحديات اللجوء إلى التعليم الإلكتروني عدم قدرة الطلبة وذويهم على توفير أجهزة الحاسوب لاستخدامها في عملية التعلم عن بُعد، وعدم توفر شبكات الإنترنت لكثير من الأُسر في القطاع لعدم مقدرتها على الاشتراك وتسديد تكلفتها، فضلاً عن عدم انتظام التيار الكهربائي في محافظات القطاع والتي تصل إلى 8 ساعات وصل يومياً فقط.

كما تردت الأوضاع المعيشية لذوي الإعاقة مع فقدان مُعيليهم لمصادر دخلهم، الذين باتوا غير قادرين على الانفاق على الاحتياجات الأساسية الخاصة بهم. ورغم تخصيص وزارة التنمية الاجتماعية المساعدات المادية ضمن برنامج التحويلات النقدية، والتي شملت نحو 36 ألفاً في القطاع، إلا أن هذه المساعدات لم تكن كافية ولم تشمل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقدر عددهم بنحو 127.962 شخصاً، فضلاً عن عدم انتظامها في مواعيد ثابتة قررتها وزارة التنمية الاجتماعية كل ثلاثة شهور، ولم تقم خلال العام 2020 إلا بدفع الشيكات النقدية لثلاثة مرات فقط.

كما أن المساعدات التي وفرتها الوزارة طيلة فترة جائحة كورونا خلال العام 2020، والتي شملت 4000 طرداً

غذائياً، و300 طرداً صحياً لحالات الشلل الدماغي والاستسقاء الدماغي، و1800 مساعدة من الأدوات الطبية، و30 سكوتر-كرسي كهربائي للذين يعانون من إعاقة حركية لم تكن كافية، ولم تستفد منها إلا أعداد محدودة من ذوي الإعاقة.

وفي إطار متابعة المركز المستمرة لتداعيات جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، تلقى العديد من الشكاوى حول تردي أوضاعهم في ظل ضعف آليات التدخل لحمايتهم، ومحدودية التزام الجهات الحكومية المختصة بتلبية احتياجاتهم، بما يتلاءم مع الالتزامات القانونية للسلطة الفلسطينية بعد انضمام فلسطين إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

[11]

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

دخل الانقسام السياسي الفلسطيني عامه الرابع عشر منذ أن سيطرت حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو من العام 2007، وشهد العام 2020 مزيد من التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأكثر من 2 مليون شخص يعيشون في القطاع، كانوا يعانون أساساً من الحصار غير القانوني وغير الإنساني، الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة عليه منذ 14 عاماً. وقد فاقم استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني من حالة التدهور في الأوضاع المعيشية لسكان القطاع مع استمرار طرفي الانقسام في فرض العديد من الإجراءات والتدابير الاقتصادية التي تمثلت في إصدار قرارات إدارية وسياسات أثقلت كاهل المواطنين في القطاع، وأدت إلى مزيد من التدهور في أوضاعهم المعيشية.

[تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان]

خلف الانقسام السياسي الفلسطيني أثراً عميقاً في ارتفاع حدة التدهور الذي استمرت نتائجه الكارثية طيلة العام 2020، وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية. فقد تدهورت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، وذلك بسبب الشلل الكلي الذي أصاب القطاعات الاقتصادية وحالة الركود التي فرضت نفسها على الاقتصاد في القطاع، ونتيجة لذلك، أغلقت مئات المنشآت والمصانع، وتوقف كافة العاملين فيها عن العمل. كما استمر حرمان سكان القطاع من التمتع بحقهم في إدارة الشؤون العامة في البلاد، ومن فرص التقدم للوظائف الحكومية التي عادةً ما يُعلن عنها لتعويض الشواغر الناجمة عن تقاعد بعض الموظفين، أو للاستجابة لتطور الاحتياجات على صعيد القطاع الحكومي، وفي كل من قطاع الخدمة المدنية والقطاع العسكري على السواء.

وقد تسبب هذه الإجراءات في رفع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني سكان القطاع ارتفاعاً خطيراً في معدلات البطالة، بلغت 46%، بواقع 211.300 عامل عاطلين عن العمل، بينما بلغت نسبة معدلات الفقر بين سكان القطاع 53%، وصُنف 62.2% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً.

واستمرت معاناة سكان القطاع جراء فرض رسوم الجباية المالية والضرائب، وقد شمل ذلك الضرائب على المشتريات من كافة البضائع، كمواد البناء، المحروقات، السيارات، المواد الغذائية والتبغ وغيرها من السلع والبضائع. وقامت المؤسسات التي تتولى إدارتها حركة حماس في القطاع بتحصيل الرسوم والضرائب من قبل المكلفين بهذه المهمة. وفي المقابل، لم يلمس المواطن أيّ تحسن، ولو طفيف، على مستوى الخدمات المقدمة في ميادين الرعاية الصحية، التعليم، التعليم العالي، وخدمات الضمان الاجتماعي. بل على العكس، فقد شهدت تلك الخدمات تدهوراً كبيراً وتراجعاً خطيراً، وصل حد اضطرار المواطنين إلى تحمل أعباء وتكلفة مادية إضافية للحصول على تلك الخدمات.

وعانت الأسر والعائلات التي تتلقى المخصصات والمساعدات النقدية في إطار برنامج الحماية الاجتماعية، حيث توقف صرف تلك المخصصات للمئات من الأسر المستفيدة من هذا البرنامج، فضلاً عن عدم التزام وزارة التنمية الاجتماعية، وهي الجهة الحكومية المختصة، بدفع المستحقات المالية للمسجلين لديها بانتظام، فبدلاً من استلامهم (4) دفعات سنوياً- بواقع دفعة واحدة كل ثلاثة شهور- تلقوا حتى مطلع شهر ديسمبر 2020، (3) دفعات فقط، وترافقت هذه المعاناة مع استمرار الخصومات المالية على رواتب موظفي السلطة الفلسطينية خلال العام، وقطع رواتب آلاف الموظفين، من بينهم موظفو القطاعين الصحي والتعليمي ومخصصات الأسرى وذويهم، وقد انعكست هذه الإجراءات، غير القانونية، على مستوى الخدمات الحكومية في قطاعي الصحة والتعليم بصفةٍ خاصة.

وكانت الإجراءات التي بادر إلى اتخاذها كل من طرفي الانقسام قد فاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع المتدهورة أصلاً، وأدت إلى تفاقم بعض الظواهر السلبية في شوارع القطاع، أبرزها انتشار ظاهرة التسول، وخاصة بين صفوف الأطفال والنساء. وبات سكان القطاع يعانون من حالة غير مسبوقة من الإفقار بسبب الارتفاع المهول في تكاليف الأوضاع الحياتية والمعيشية، بما فيها تكاليف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وتكاليف الإنفاق على الحياة المعيشية للوصول إلى موارد المياه، بما فيها مياه الشرب النظيفة والمأمونة، الغذاء والدواء. وقد تزامن هذا الانهيار والتدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية مع استمرار حالة الحصار الشامل الذي تفرضه السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة على القطاع منذ أكثر 14 عاماً، وهو ما أدى إلى حالة من الخنق الاقتصادي والاجتماعي الشامل، أعاق كل المحاولات الهادفة إلى تحسين أوضاع السكان المعيشية واحترام كرامتهم الإنسانية.

وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة مع تراجع الدعم والتمويل الدولي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى(UNRWA)، والتي تقدم خدمات الصحة، التعليم والخدمات الاجتماعية لنحو 74% من سكان القطاع، وذلك في أعقاب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن وقف تمويلها لنشاطات الوكالة الدولية.

ورغم التفاؤل بقرب إجراء الانتخابات العامة بعد الاتفاق بين حركتي فتح وحماس في حوارات إسطنبول، إلا أن العام 2020، انقضى وما زالت الإجراءات العقابية التي تفرضها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة مستمرة، عبر تقليص رواتب الموظفين، وإحالة الآلاف منهم إلى التقاعد، وتقليص مخصصات الخدمات الأساسية، الصحية، التعليمية وخدمات الشؤون الاجتماعية، وذلك بالتزامن مع استمرار فرض السلطات في غزة المزيد من الرسوم والجمارك بدعوى حماية المنتوجات الوطنية.

[تفاقم الأوضاع الصحية في قطاع غزة]

تدهورت الأوضاع الصحية لسكان القطاع خلال العام 2020 بشكل متسارع وخطير، وخاصة المرضى منهم، بسبب ضعف المنظومة الصحية في القطاع، والنقص الشديد في الأدوية والمستلزمات الطبية، وإحالة الآلاف من موظفي القطاع الصحي إلى التقاعد، ومعاناة المرضى الذين يعانون أوضاعاً صحية خطيرة ولا تتوفر إمكانية علاجهم في مشافي القطاع بسبب القيود الإسرائيلية، ووقف التنسيق بين هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية المحتلة، والإجراءات الوقائية لمواجهة فيروس كورونا وتقييد سفر مرضى القطاع لتلقي العلاج في الخارج. ومع استمرار هذه الأزمات، وتقليص الخدمات الصحية العامة، بما في ذلك العمليات الجراحية في المستشفيات، رصد المركز اضطرار المئات من المرضى إلى الانتظار لعدة أشهر للحصول على مواعيد لإجراء العمليات الجراحية المقررة لهم من قبل الأطباء في تلك المستشفيات.

لقد عانت المرافق الصحية في قطاع غزة، خلال العام، من النقص الشديد في الأدوية والمهمات الطبية وأجهزة التنفس الصناعي ومواد الفحص المخبري المخصصة للكشف عن فيروس كورونا، حيث وصلت نسبة العجز إلى (50% من قائمة الأدوية الرئيسية، 60% للتحاليل الطبية، 45% للمهمات الطبية، ونفاد مواد الفحص المخبري). كما عانت المرافق الصحية من النقص في أجهزة التنفس الصناعي وغرف العناية المركزة، بحيث أن الأعداد المتوفرة منها لا تفي بالغرض خصوصاً في أوقات الطوارئ، ومع ارتفاع أعداد المصابين بفيروس كورونا داخل المجتمع. وترافق ذلك مع ما تعانيه المؤسسات الصحية من نقص في الكادر البشري من أطباء وممرضين في أقسام الأورام في مستشفياتها، والنقص في لوازم المختبرات والأجهزة المستخدمة في العلاج الإشعاعي لمرضى السرطان، والناجمة أساساً عن سياسة تشديد الحصار الإسرائيلي وإجراءات الانقسام الداخلي. وخلال العام، تفاقمت معاناة مرضى السرطان على نحوٍ خاص، بسبب نقص الأدوية والمستلزمات الطبية والأجهزة التشخيصية اللازمة لعلاجهم، ونقص الأطباء المتخصصين في علاج الأورام في قطاع غزة، فضلاً عن القيود التي حالت دون تمكنهم من السفر لتلقي العلاج في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، والمشافي الإسرائيلية والأردنية والمصرية.

[أزمة الرواتب]

استمرت الأزمة المالية الخاصة برواتب موظفي حركة حماس في قطاع غزة خلال العام 2020، دون أن يتم التوصل إلى حل لها، فيما استمرت معاناة موظفي الخدمة المدنية والخدمة العسكرية، من أبناء القطاع، جراء استمرار الخصومات على رواتبهم منذ شهر مارس 2017، وحرمانهم من حقوقهم في العلاوات والترقيات، خلافاً لنظرائهم في الضفة الغربية. كما أبقت السلطة الفلسطينية على سياسة قطع رواتب عدد من الموظفين على خلفيات سياسية بذريعة انتمائهم أو مناصرتهم لتيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح الذي يترأسه النائب محمد دحلان، ولحركتي حماس والجهاد الإسلامي، ولذوي الشهداء والأسرى والجرحى، وتطبيق نظام التقاعد الإجباري والمالي بحق الموظفين، وهي إجراءات تتعارض مع القانون الأساسي المعدل للسلطة الفلسطينية للعام 2003، ولقانوني الخدمة المدنية وقانون الخدمة في قوى الأمن الوطني لعام 2005، وتعديلاتهما.

وقد طالت هذه الإجراءات العاملين في القطاعين المدني والعسكري، في وزارتي الصحة والتربية التعليم، ومنتسبي الأجهزة الشرطية والأمنية، مما خلف حالة من الغضب والسخط في أوساط الموظفين وأفراد أسرهم. وعجز الآلاف من هؤلاء الموظفين عن تغطية احتياجاتهم المعيشية وأفراد أسرهم مع استمرار اقتطاع البنوك الأقساط المالية المستحقة على ديون غالبية الموظفين، بما أنتجه من أوضاع كارثية على مستويات معيشتهم، وعلى معدلات السيولة النقدية في أسواق القطاع، ومستوى الوفاء بالذمم المالية، وباتت عشرات الآلاف من الشيكات المالية والكمبيالات تنظر في محاكم القطاع، وقد شملت التجار والموظفين على السواء.

القسم الثاني:

نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام 2020

[المقدمة]

نجح المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في اتمام خطته التنفيذية للعام 2020، رغم العقبات الجسام التي اعترضت اتمام تنفيذها والتي كان أبرزها انتشار جائحة كورونا في قطاع غزة وما فرضه ذلك من قيود مشددة على حرية الحركة والتجمع لفترات متفاوتة. وكان المركز قد بدأ منذ مطلع العام 2020 العمل وفق خطته الخمسية الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2020-2024. وقد صيغت الخطة في عملية تشاركية استمرت لعدة شهور، وهي نتاج مناقشات مكثفة انخرط فيها طاقم المركز وهيئاته البرامجية والإدارية بشكل فعال. شملت المناقشات كل ما يتصل برؤية المركز ورسالته واستراتيجيات عمله، في ضوء قراءة سياسية وحقوقية للمرحلة القادمة. وقد نجح المركز خلال العام في إحداث تغييرات إيجابية على صعيد حقوق الإنسان، ضمن عمل دؤوب ومتراكم من أجل تحقيق رؤية المركز في دولة فلسطينية ديمقراطية يسودها القانون واحترام الحقوق والحريات.

يأتي هذا التقرير ليغطي سنة من العمل في ظل ظروف استثنائية، غير مسبوقة، بسبب انتشار جائحة كورونا في فلسطين، سيما في قطاع غزة، وما واكب ذلك من إغلاقات شاملة لفترات متفاوتة، وهو ما هدد بشكل مباشر قدرة المركز على الوفاء بخططه. ولكن، واستناداً إلى خبرة المركز الطويلة في إدارة الازمات، كان المركز أول من استجاب لهذا الواقع الاستثنائي، وطور من أدواته من أجل تجاوز تبعات هذا الواقع، وخاصة القيود على الحركة، ومن دون الاخلال بمتطلبات وضرورات الوقاية الصحية. ومنذ اللحظة الأولى لإعلان حالة الطوارئ اجتمع الطاقم المقلص للمركز ووضع خطة متكاملة للتعامل مع حالة الطوارئ المفروضة وكيفية تسيير العمل خلالها بما يحقق الحماية لطاقم المركز والاستمرار في تقديم الخدمات للجمهور وإنجاز خطة المركز السنوية في آن. وقد اضطر المركز خلال المرحلة الأولى وقف جميع نشاطاته المتعلقة باستقبال الجمهور وتعليق الدوام لأغلب الموظفين والاكتفاء بطاقم مقلص لإدارة العمل، والاشراف عليه. ومن ثم عمل المركز على تطوير أدوات وبروتوكولات للتواصل مع الجمهور بما يحقق إجراءات السلامة الصحية. وقد قام المركز بتطويع أدوات التكنولوجيا المختلفة مثل الاتصالات الخلوية، تطبيق زووم، ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى للعمل عن بعد. بل وعمل المركز على نقل تجربته للآخرين من خلال المبادرة بعقد لقاءات مع الجمهور عبر تطبيق زووم وانتاج مواد توعوية مصورة للمواطنين لبيان حدود السلطات في التعامل مع حالة الطوارئ، حيث لاقى ذلك اهتماماً وتغطية اعلامية مميزة.

واجه المركز تحديات كبيرة فيما يتعلق بتأمين التمويل اللازم لعمله في ظل التراجع العالمي في التمويل بسبب جائحة كورونا. وقد جند المركز كل طاقاته لتوفير المال اللازم لعمله المنصب على تعزيز حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا، واستثمر في ذلك سمعته ومصداقيته العالية وشفافيته التي عرف بها في اوساط مجتمع المانحين. واستطاع المركز من خلال خبرته الطويلة في التعامل مع الأزمات، اجتياز هذا العام الصعب مالياً، بعد أن وضع خطة محكمة لترشيد النفقات وزيادة فاعلية المال المتوفر. وما زال المركز في حالة من الترقب والاعداد لسياسات التمويل في العام 2021.

ومن جانب آخر، أثرت الاجراءات المتعلقة بمجابهة جائحة كورونا على بعض انشطة المركز وخاصة النشاطات المتعلقة بالمساعدة القانونية، سيما المساعدة القانونية المقدمة للنساء أمام المحاكم الشرعية. واستجابة لهذا التحدي قام المركز بإطلاق خدمة الخط الساخن المجاني لاستقبال الشكاوى المختلفة، وخاصة الشكاوى المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في ظل إجراءات الاغلاق والحجر، والذي ارتفعت معدلاته في الآونة الأخيرة بسبب هذه الاجراءات. كما عمل المركز بشكل مباشر مع المؤسسات الحكومية المختلفة، وخاصة بيت الأمان، لتوفير الحماية للنساء المعنفات في هذه الفترة الحساسة. وقد استقبل المركز بعض الحالات بشكل استثنائي تحت إجراءات صحية صارمة. ورغم ذلك، تعطلت بصورة مؤقتة بعض النشاطات التي تنفذها وحدة المرأة، والتي كان من المفترض أن تستهدف الاطفال، وذلك بسبب تعطل المدارس نظراً لحالة الطوارئ، ولكن سرعان ما تم إيجاد بدائل مناسبة لاستئناف تلك النشاطات.

كما وبرز تعطل التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل كأحد التحديات التي واجهت عمل المركز خلال العام 2020، مما أدى إلى عدم قدرة عشرات المرضى من الخروج للعلاج في المشافي الاسرائيلية والضفة الغربية، مما عرض حياتهم للخطر الشديد. وقد حاول المركز التدخل لصالح المرضى، لإجراء التنسيق الإنساني لهم، ولكن سرعان ما تراجع عن هذا الدور الإنساني، بسبب محاولات الاحتلال الإسرائيلي تسييس الأمر وإظهار المركز كبديل للسلطة الفلسطينية. وقد استمر المركز بعد ذلك في عمله المعتاد في تقديم المساعدة القانونية للمرضى الذين ترفض سلطات الاحتلال اصدار تصاريح مرور لهم لتلقي العلاج في الخارج.

واستمر المركز في عمله بمجال الضغط والمناصرة على المستوى الدولي، رغم القيود الشديدة على حرية التنقل عبر العالم. وقد وظف المركز لذلك وسائل التكنولوجيا، وخاصة تطبيق زووم للتواصل مع الهيئات الدولية المختلفة والشركاء حول العالم. كما عزز المركز جهوده في ملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين من خلال العمل مع المحكمة الجنائية الدولية، وتقديم ومتابعة المذكرات القانونية ذات العلاقة، سيما تلك المتعلقة بولاية المحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967. وقد انعكس ذلك في التقارير الصادرة عن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، خصوصاً ما قدمته للمحكمة الجنائية الدولية، حيث اشارت لتقارير ومذكرات المركز في أكثر من موضع. كما وظهر جهد المركز وعمله في العديد من التقارير الدولية الصادرة عن هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، سيما تقارير المقررين الخاصين، وكذلك من خلال التقارير الصادرة عن الشركاء.

ومن جانب آخر، استمرت الملاحقة من قبل دولة الاحتلال الاسرائيلي للمدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والعاملين فيه خلال العام 2020. فقد

تصاعدت حملات التحريض التي تقودها وزارة الشؤون الاستراتيجية في دولة الاحتلال مدعومة بمؤسسات تحريضية تعمل تحت غطاء مؤسسات غير حكومية. ومن أبرز هذه المؤسسات، منظمة مراقبة المؤسسات غير الحكومية (NGOs Monitor)، والتي أصدرت تقريراً تحريضياً ضد المركز خلال العام 2020، حول عمله أمام المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين.

فيما يلي، يعرض المركز النشاطات التي نفذها خلال العام 2020، وفق خطته الاستراتيجية الخمسية الجديدة. ويقدم التقرير وصفاً للنشاطات التي قام بها المركز وموقعها من الخطة العامة، والمؤشرات المباشرة على تحقيق هذه النشاطات. كما يعكس التقرير بعض قصص النجاح التي حققها المركز خلال عمله، وخاصة في مجال تقديم خدمة العون القانوني. ويعتبر المركز هذا التقرير جزءاً من استراتيجيته التي بدأها منذ نشأته في العام 1995، المتعلقة بتعزيز الشفافية والمحاسبة المجتمعية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

[الأولوية الاستراتيجية 1]

العمل من أجل مساءلة مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين

الهدف 1.1:

بحلول العام 2024، عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مع الهيئات والآليات الدولية لدعم التحقيقات ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وقد سعى لمحاسبة الجناة من خلال سبل الإنصاف القانونية الدولية.

النتيجة 1.1.1

التحقيقات الدولية ضد مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الانسان، في كل من المحكمة الجنائية الدولية وتحت مبدأ الولاية القضائية، مدعومة من قبل المركز.

ساهم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2020 في دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ اليوم الأول لإنشاء المحكمة ذاتها بل حتى في عملية إنشاء هذه المحكمة، حيث كان له دور مهم في دفع السلطة الفلسطينية للانضمام للمحكمة، ودور آخر في استنفاد الوسائل المحلية المتمثلة في النظام القضائي الإسرائيلي، وثالث من خلال تقديم مذكرات بمعلومات حول الانتهاكات الاسرائيلية في الأرض المحتلة وحول مسألة الولاية الإقليمية للمحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد ساهم عمل المركز وشركاؤه في تقدم المحكمة في عملها، حيث اختتمت مرحلة التحقيقات الأولية في نهاية العام 2019، ونظرت الدائرة التمهيدية للمحكمة في الولاية الإقليمية للمحكمة خلال العام 2020، والتي كان للمركز وشركاء مساهمه فاعلة فيها من خلال مذكرات قانونية أرسلت للدائرة، ليتحقق بعدها الإنجاز المهم في مستهل العام 2021، خلال إعداد هذا التقرير، حيث أقرت الدائرة التمهيدية بولاية المحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، في قرار تاريخي أبرز موضوعية المحكمة وجديتها في تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا، وتوج عمل المركز وشركاه وفتح باباً جديداً وممراً طويلاً للعمل أمام هذه الآلية المهمة لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا. وفي إطار عمل المركز على تعزيز الملاحقة القانونية للجرائم الدولية التي يرتكبها الاحتلال الفلسطيني، يعمل المركز بشكل مستمر على إعداد كوادر شابة من محامين، من خلال تزويدهم بالمعارف والخبرات والمهارات المختلفة لبناء الملفات القانونية والتفاعل مع الآليات الدولية المختلفة.

■ المؤشرات

» ساهمت جهود المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وشركاه خلال العام 2020 في الحصول على قرار من الدائرة التمهيدية بإقرار ولاية المحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في مطلع العام 2021.

» انتهت مرحلة التحقيقات الأولية التي تجريها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية قبل بداية العام 2020 بأيام، وتمت إحالة مسألة الاختصاص التمهيدي للدائرة التمهيدية (1) في المحكمة.

» بتاريخ 2020/04/30 أصدر مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ردًا مكوناً من ستين صفحة حول الملاحظات المقدمة من قبل الممثلين القانونيين للضحايا واصدقاء المحكمة amicus curiae، ودول

أخرى، بخصوص الحالة في دولة فلسطين، بالإضافة الى تبنيها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

» الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية تستقبل المذكرات من الجهات المختلفة، ومن ضمنها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، لتقرر في مسألة الولاية الاقليمية للمحكمة على الأرض الفلسطينية.

» استنفد المركز الوسائل المحلية المتمثلة في النظام القضائي الاسرائيلي فيما يتعلق بـ (6) قضايا خلال العام 2020.

» شارك (6) محامين متدربين، 3 ذكور، و3 إناث، في عملية بناء الملفات القانونية مع طاقم وحدة المساعدة القانونية في المركز.

اجتماع مديرة وحدة المساعدة القانونية، إياد العلمي، مع متدربي مشروع بيرثا للعدالة.

المخرج:1.1.1.1

تم عمل مسودة للمذكرات القانونية ورفع قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية بناءً على الأدلة التي جمعها طاقم المركز.

عمل المركز على الدفاع عن ضحايا جرائم الاحتلال الاسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال بناء الملفات القانونية حول الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي الإنساني، وإرسال المذكرات القانونية للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ورفع القضايا أمام المحاكم ذات الولاية الدولية حول العالم.

■ المؤشرات

» بلغ عدد القضايا التي تم بناؤها للاستخدام أمام القضاء الدولي (57) قضية وتقديم (2) مذكرة قانونية، ومتابعة (6) مذكرات قانونية سابقة بالإضافة إلى متابعة (3) قضايا أمام المحاكم المحلية ذات الاختصاص الدولي.

المخرج: 1.1.1.2

تم تدريب محامين شباب مؤهلين في القانون الدولي لحقوق الإنسان، المحكمة الجنائية الدولية، والولاية القضائية.

استمر المركز في تنفيذ خطته الخاصة بتأهيل محامين مدافعين عن حقوق الإنسان لديهم الدراية الكافية بالآليات المحلية والدولية للانتصاف. وقد عمل المركز خلال هذا العام على تعزيز مهارة المحامين وإدماجهم في عمل المركز في بناء الملفات القانونية وتلقيهم العديد من التدريبات والمحاضرات على يد مختصين محليين ودوليين وإكسابهم المهارات اللغوية والقانونية اللازمة.

■ المؤشرات

» استفاد من برامج التدريب وبناء القدرات خلال هذا العام 6 محامين/ات (3 ذكور و3 إناث).

ادراج عدد من الصور حول النشاطات المتعلقة بالتدريب وبنشاطات هؤلاء المحامين

النتيجة: 1.1.2

المجتمع الدولي على علم بقضايا المساءلة الدولية وسيادة القانون في فلسطين.

ساهم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خلال جمع المعلومات عن الانتهاكات الاسرائيلية وتوظيفها في المداخلات أمام الآليات الدولية المختلفة وخاصة آليات الأمم المتحدة والاجتماعات مع الشركاء الدوليين والمذكرات القانونية، في صدور العديد من القرارات من قبل الجمعية العامة في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

■ المؤشرات

» بتاريخ 10 ديسمبر 2020، صدر قرار عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة أكدت فيه على عدم قانونية المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة وجددت إدانتها وشددت على ضرورة احترام قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة.

» بتاريخ 10 ديسمبر 2020، صدر قرار عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة اشادت فيه بعمل اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة (اللجنة التي حققت في الانتهاكات الاسرائيلية في مسيرات العودة والتي انهت عملها في العام 2019).

» بتاريخ 21 ديسمبر 2020 صدر قرار عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة يؤكد على سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

» بتاريخ 16 ديسمبر 2020 صدر قرار عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة بالتأكيد على حق الفلسطينيين

في تقرير المصير.

» في سبتمبر 2020، أصدر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بياناً أعرب من خلاله عن قلقه العميق إزاء الحصار المفروض على قطاع غزة وانهيار نظام الرعاية الصحية، مؤكداً أن السلام الحقيقي، وإعادة إعمار غزة، لن يتم إلا مع الاحترام الكامل للحقوق الأساسية لمليوني فلسطيني.

» في اكتوبر 2020، أصدر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بياناً دعا من خلاله إسرائيل إلى وقف سياسة الاعتقال الإداري والإفراج الفوري عن ماهر الأخرس.

» بتاريخ 16 نوفمبر 2020، صدر قرار القضاء الإسرائيلي بالإفراج عن المعتقل ماهر الأخرس، بعد ضغوط ساهم فيها المركز ومنظمات حقوق الإنسان.

» بتاريخ 22 يونيو 2020، أصدر مجلس حقوق الإنسان قراراً أعاد فيه التأكيد على عدم قانونية المستوطنات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وطالب اسرائيل باحترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وأدان استمرار الاستيطان وطالب المجتمع الدولي بالعمل من أجل وقفه.

» بتاريخ 22 يونيو 2020، أصدر مجلس حقوق الإنسان قراراً أعاد فيه مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأعرب فيه عن إدانته للانتهاكات المختلفة التي يرتكبها الاحتلال، وطالب المجتمع الدولي بالعمل من أجل وقف هذه الانتهاكات.

» بتاريخ 22 يونيو 2020، أصدر مجلس حقوق الإنسان قراراً أعاد فيه التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه المحتلة عام 1967، وطالب العالم بعدم الاعتراف بالتغيرات الديمغرافية التي يجريها الاحتلال في الأرض المحتلة، واعتبرها مخالفات جسيمة للقانون الدولي.

» بتاريخ 19 يونيو 2020، أصدر مجلس حقوق الإنسان قراراً طالب فيه الجهات المسؤولية وهيئات الأمم المتحدة بالسعي من أجل تنفيذ التوصيات الخاصة بلجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة ولجنة التحقيق المستقلة في عدوان 2014 على غزة، وطالب بضرورة ملاحقة جميع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة.

المخرج: 1.1.2.1

إنشاء مكتب مناصرة للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان في أوروبا

لم يتم تنفيذ نشاطات هذا المخرج نظراً لظروف التمويل وانتشار جائحة كوفيد19- حول العالم.

المخرج: 1.1.2.2

تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في المناصرة الدولية التي تبرز انتهاكات الاحتلال.

قام المركز بتنفيذ مبادرات وأنشطة متنوعة على المستوى الدولي وذلك في إطار مواجهة الحصانة الإسرائيلية، بالإضافة لتنفيذ عدة أنشطة على المستوى المحلي أيضاً. فقد قام المركز بإعداد وإرسال رسائل عاجلة للمقررين الخاصين للأمم المتحدة. كما قام المركز بإعداد وإرسال مداخلات ونداءات عاجلة حول إخفاق إسرائيل في ضمان المساءلة عن الانتهاكات واسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان، وحول الوضع الصعب للمرضى الفلسطينيين من غزة وانتهاك حقهم في التنقل وحرية الحركة. كما أصدر المركز تقارير اسبوعية حول الانتهاكات الاسرائيلية في الأرض المحتلة وتقرير قانوني، وورقة حقائق، و2 فيديو.

■ المؤشرات

» أرسل المركز عدد (16) رسالة عاجلة للمقررين الخاصين حول انتهاكات إسرائيلية وفلسطينية.

» أعد المركز عدد تقريراً قانونياً في الذكرى السنوية الثانية لمسيرة العودة بعنوان « الغلبة للإفلات من العقاب».

» أصدر المركز 51 تقريراً أسبوعياً حول الانتهاكات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

» أعد المركز ورقة حقائق حول الانتهاكات الاسرائيلية في مسيرات العودة.

» أعد المركز ونشر (2) فيديو، أحدهما حول مشاركة المركز في الاجتماع السنوي الخاص بالمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR، والآخر توثيق لنشاطات مشروع بيرثا الخاص بتدريب المحامين.

اجتماع طاقم وحدة المساعدة القانونية مع متدربي مشروع بيرثا للعدالة.

المخرج: 1.1.2.3

تحسين التنسيق والتواصل مع الشركاء والجهات الفاعلة بشأن الأعمال القانونية والمناصرة

عمل المركز خلال العام 2020 على تعزيز التنسيق والتواصل مع الشركاء بشأن الاعمال القانونية والمناصرة على المستوى الدولي. وقد عزز المركز من تواصله مع مجلس حقوق الإنسان من خلال مداخلات شفوية للمركز ضمن جلسات المجلس، ركزت على قضايا أبرزها تقرير لجنة التحقيق الخاص بالجرائم الاسرائيلية في مسيرات العودة، وأوضاع المرضى الفلسطينيين في ظل الحصار على قطاع غزة. كما شارك المركز في العديد من الاجتماعات واللقاءات مع الشركاء الدوليين لمناقشة الاوضاع المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد عزز المركز عمله في الضغط والمناصرة من خلال التواصل مع الاعلام على المستويين المحلي والدولي.

■ المؤشرات

- تقديم (3) مداخلات شفوية أمام مجلس حقوق الإنسان.
- المشاركة في (20) اجتماع مع الشركاء الدوليين لمناقشة الأوضاع والتقارير المختلفة.
- المشاركة في (31) لقاء اعلامي على المستويين المحلي والدولي.

راجي الصوراني، ومدير مؤسسة الحق، خلال اجتماع لبحث آخر التطورات بشأن المحكمة الجنائية الجنائية الدولية في لاهاي- هولندا.

[الأولوية الاستراتيجية 2]

تعزيز سيادة القانون وزيادة فرص الوصول إلى العدالة في مناطق ولاية كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للفلسطينيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي

الهدف 2.1:

بحلول عام 2024 سهّل المركز وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين إلى العدالة، من خلال النظم القضائية الفلسطينية والإسرائيلية، بما في ذلك للنساء من ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي (الجندر).

النتيجة 2.1.1

وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لآليات الانتصاف الإسرائيلية والفلسطينية وتحقق الانتصاف في بعض القضايا

تمكن المركز من تحقيق الانتصاف لعدد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء أمام آليات الانتصاف الاسرائيلية أو الفلسطينية. وقد حقق المركز الكثير من قصص النجاح في استعادة الحقوق أمام آليات الشكاوى الاسرائيلية ومساعدة المرضى في الوصول لحقهم في العلاج وحقهم في التنقل. وكذلك نجح المركز في استعادة حقوق العديد من النساء من خلال تمثيلهن أمام القضاء الشرعي، وتقديم الدعم للنساء في بيت الأمان ومراكز الإصلاح والتأهيل.

■ المؤشرات

» استطاع (912) مواطناً اللجوء لآليات الانتصاف الاسرائيلية من خلال المركز.

» استطاع (962) مواطناً اللجوء لآليات الانتصاف الفلسطينية من خلال المركز.

» حصلت (424) امرأة على حقوقهن من خلال التمثيل القانوني الذي وفره المركز أمام المحاكم الشرعية.

» أصبحت (2399) امرأة/ ذويها على دراية بحقوقهن/م وفق قانون الاحوال الشخصية بعد تلقيهن/م الاستشارات اللازمة.

» استعادة مستحقات مالية لـ (2) مواطن من خلال الآليات القضائية الاسرائيلية.

» مساعدة (267) مريضاً على الحق في السفر مع مرافقيهم لتلقي العلاج.

» وقف هدم منزل في بيت حانون شمال قطاع غزة من خلال اللجوء لسلطة الأراضي، إلى أن تم ضمان حصول أصحابه على منزل بديل.

» مساعده ذوي معتقل في الحصول على حقهم بالاطمئنان علي وضعه الصحي.

» تقديم الدعم القانوني لنزيلات بيت الأمان والسجون لحل مشاكلهن وتحسين أوضاعهن.

المخرج:2.1.1.1

تلقى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مساعدة قانونية جيدة

استمر المركز في تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء من قبل الاحتلال الاسرائيلي أو السلطة الفلسطينية من خلال المركز.

الفلسطينية. وقد تنوعت نشاطات المركز في تقديم العون القانوني، وأبرزها تقديم الدعم لضحايا جرائم الاحتلال الاسرائيلي وخاصة في المناطق مقيدة الوصول وضحايا القيود على حرية الحركة وخاصة للمرضى في قطاع غزة وللمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال ولاستعادة جثامين الضحايا بالنيران الاسرائيلية. وشملت النشاطات التمثيل القانوني أمام المحاكم الاسرائيلية وتقديم ومتابعة شكاوى والاعتراضات أمام الجهات القضائية الاسرائيلية، وتقديم استشارات قانونية لضحايا الانتهاكات الاسرائيلية. كما عمل المركز على تقديم الدعم القانوني لضحايا الانتهاكات الفلسطينية من خلال رفع الشكاوى والتمثيل القانوني وتقديم الاستشارات. وشمل الدعم القانوني المقدم العديد من القضايا أبرزها المتعلقة بحقوق النساء والحقوق والحريات العامة والسجناء والنزيلات في بيت الأمان.

■ المؤشرات

» بلغ عدد التدخلات القانونية على الأجندة الاسرائيلية 1670، منها 584 شكاوى جديدة، و505 متابعة لشكاوى سابقة و581 استشارة قانونية للضحايا وذويهم، ورفع 44 قضية تعويض امام المحاكم الاسرائيلية تتعلق بـ 44 ضحية، ومتابعة 7 قضايا تعويض تتعلق بـ 7 ضحايا.[40]

استقبال شكاوى المواطنين في وحدة المساعدة القانونية

40 جدول رقم (1) يوضح نوع وعدد التدخلات القانونية.

» بلغ عدد التدخلات القانونية على الأجندة الفلسطينية 337، شملت 137 استشارة قانونية لضحايا انتهاكات الحقوق والحريات العامة وذويهم.[41]

» بلغ عدد الاستشارات القانونية التي قدمها المركز للنساء وذويهن 2399 استشارة قانونية حول قضايا الأسرة.بلغ عدد الزيارات التي نفذها المركز لبيت الأمان 34 زيارة، وتابع المركز 31 قضية لـ 32 نزيلة في بيت الأمان، وقدم 32 استشارة قانونية.

» بلغ عدد الزيارات التي نفذها المركز لسجن النساء 5 زيارات.

» بلغ عدد الاحكام التي حصل عليها المركز لصالح النساء 424 حكماً.[42]

لقاء محامي المركز مع أحد ضحايا جرائم قوات الاحتلال

41 جدول رقم (2) يوضح الشكاوى المتعلقة بانتهاكات السلطة الفلسطينية التي تعامل معها المركز خلال العام 2020.

42 جدول رقم (3) يوضح تنوع القضايا الشرعية التي تابعها المركز على مدار العام 2020.

قصة نجاح أمام النظام القضائي الإسرائيلي

استرداد مستحقات مالية

"أتمنى أن تساعدوني في استرداد مستحقات زوجي المتوفى"

بهذه العبارة بدأت أرملة المرحوم (أ. ق) من سكان رفح، حديثها لمحامي المركز والذي تبين بأنه ترصد لمورثها قبل وفاته في بنك البريد الاسرائيلي مبلغ كبير من المال (176 ألف شيكل) وهو عبارة عن معاش شهري يتم إيداعه له في البنك من قبل التأمين الوطني على إثر إصابته في حادث عمل في اسرائيل. المبلغ ترصد له في البنك لعدم مقدرته على الوصول الى البنك.

تقول المواطنة (ن. ق): "بعد وفاة زوجي، حاولت كثيراً وبكل الطرق الحصول على المال المذكور ولكن لم أتمكن بسبب فرض الاحتلال قيود على حرية الحركة. وقد نصحني أحد المعارف بان أتوجه لكم لمساعدتي".

يقول محامي المركز: "في يونيو 2020، وبعد استلام جميع المستندات اللازمة بهذا الخصوص، ومن ضمنها الوكالات القانونية من الورثة وغير ذلك، تمت مخاطبة الجهات الإسرائيلية ذات العلاقة. وبعد حوالي 3 شهور، تكللت جهود المركز بالنجاح، فبتاريخ 28 أكتوبر 2020، تم تحويل جميع المستحقات المالية والبالغة (176 ألف شيكل) إلى حساب الورثة في بنك فلسطين".

وعبرت المواطنة (ن. ق) عن سعادتها وأنه لولا مساعدة المركز لها لما حصلت على هذا المبلغ. وبكلمات الشكر والامتنان أنهت حديثها.

قصة نجاح أمام النظام القضائي الاسرائيلي

مساعدة ذوي معتقل في الاطمئنان على وضعه الصحي

في بداية عام 2020، تفاجأ محامي المركز بدخول مواطنين يبدو على وجوههم حالة من التوتر والخوف وبدأوا حديثهم بأن هناك أخباراً وصلت لهم بأن ابنهم (ا. ج) البالغ من العمر 34 عاماً والمعتقل منذ عام 2011، في سجون الاحتلال والمحكوم 9 سنوات، نقل إلى المستشفى وهناك اشتباه بأنه مصاب بسرطان في الدماغ.

على الفور، قام محامي المركز بتهدئتهم وباشر بعمل الإجراءات القانونية اللازمة من أجل زيارة ابنهم بأقرب فرصة ممكنة للاطمئنان على وضعه. وبالفعل قام محامي المركز المنتدب بتقديم طلب للجهات المختصة الإسرائيلية من أجل زيارته بشكل عاجل. وفي 29 يناير 2020، تمكن المحامي من زيارته ومتابعة ملفه الطبي والوقوف على وضعه الصحي، حيث تم التأكد من عدم إصابته بالسرطان. وعلى الفور تم طمأنة ذويه.

يقول محامي المركز بأنه فور إبلاغ الاهل بوضع ابنهم الصحي ونفي ما تردد من إشاعات حول إصابته بسرطان الدماغ تغيرت الوجوه، حيث بدا الارتياح عليهم حتى في نبرة حديثهم، لدرجة أأنهم وبكلمات عفوية يشكروا المركز على دوره في طمأنتهم على وضع ابنهم الصحي وحصولهم على معلومات دقيقة عن وضعه. استمر المركز بمتابعة وضعه الصحي حتى تم الإفراج عنه في يونيو 2020، بعد انقضاء محكوميته.

قصة نجاح أمام النظام القضائي الاسرائيلي

مساعدة المواطن في استرداد الامانات الخاصة به من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي

"لولا ضيق الحال والظروف الصعبة والحصار المفروض على قطاع غزة ما اضطريت إلى التوجه للعمل بالداخل لكسب قوت أولادي". بهذه الكلمات، تحدث المواطن (ع. م)، 48 عاماً من سكان خانيونس، وهو متزوج وأب لثمانية أفراد. في نهاية عام 2017، تم اعتقاله لمدة 45 يوماً من قبل قوات الاحتلال ووجهت له تهمة التواجد في منطقة بدون تصريح. يقول (ع.م) أنه عندما تم الافراج عنه لم يتم تسليمه الأمانات الخاصة به وهي مبلغ مالي يقدر بـ 1586 شيكل تقريباً وهي ما تسمي الكانتينا، من قبل إدارة السجون، وتم إبلاغه من دائرة السجون أنه يمكن استلامها عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة. وقد حاول أكثر من مرة وعبر الصليب الأحمر أن يحصل على الأمانات ولكن دون جدوى. بعد انقطاع الأمل باسترداد الأمانة يقول: "تذكرت أنني تلقيت مساعدة قانونية سابقة من المركز الفلسطيني لحقوق الانسان في 2016 بخصوص سفر ابني المريض للعلاج في الضفة. ودون تردد توجهت إلى المركز وطرحت عليهم الموضوع، على الفور طلب مني محامي المركز بعض المستندات، وقام بإجراءاته". وأضاف، "بتاريخ 30 يونيو 2020، تلقيت اتصالاً من محامي المركز يخبرني بانه تم تحصيل الأمانات الخاصة بي وهي (1586 شيكل)، وأن بإمكاني الحضور لاستلامها. لم أصدق ما سمعت اذنيَ، فقد كنت فاقداً الامل في استرداد هذه الأمانات، فأنا عاطل عن العمل منذ فترة طويلة وهذا المبلغ البسيط سوف يحل جزء من أزمتي ولو مؤقتاً". وبالفعل، في اليوم التالي توجه المواطن (ع.م) الى المركز واستلم المبلغ كاملاً، شاكراً المركز حسن الاستقبال والعمل الدؤوب الذي قامت به وحدة المساعدة القانونية.

قصة نجاح أمام النظام القضائي الإسرائيلي

مساعدة مريضة سرطان في السفر للعلاج رغم المماطلة والتسويف

رغم حالة الطوارئ في البلاد بسبب انتشار فيروس كورونا داخل قطاع غزة، إلا أن هذا الأمر لم يقف حائلاً أمام شقيق المريضة (هـ. س)، البالغة من العمر 50 عاماً، من الحضور إلى المركز طالباً مساعدة شقيقته التي تعاني من سرطان باللسان وحالتها حرجة من أجل السفر لمستشفى المطلع في القدس للعلاج.

استطرد شقيق المريضة حديثه: "بسبب توقف مكتب التنسيق والارتباط عن العمل، توجهنا إلى مكتب منظمة الصحة العالمية في غزة، وتقدمنا بأكثر من طلب من أجل مساعدة شقيقتي بالسفر للعلاج في مستشفى المطلع، وكل مرة يكون الرد من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي إما قيد الفحص أو الرفض، وكان الوضع الصحي لشقيقتي في تدهور مستمر".

على الفور قام محامي المركز، ولخطورة الحالة الصحية، بتقديم اعتراض للنيابة الاسرائيلية للسماح للمريضة ومرافقتها بالسفر للعلاج في 11 نوفمبر 2020. وبعد جهود حثيثة تلقينا رداً من النيابة الإسرائيلية بالسماح للمريضة ومرافقتها بالسفر يوم 22 نوفمبر 2020 بقصد العلاج. وبالفعل سافرت المريضة ومرافقتها للعلاج في مستشفى المطلع.

قصة نجاح أمام الآليات القضائية المحلية

وقف هدم منزل مواطن في عزبه بيت حانون

تفاجأ محامي المركز بتاريخ 6 يوليو 2020، بدخول مواطن في حالة نفسية صعبة يستغيث ويطلب المساعدة في وقف هدم منزله الذي يأويه هو وأفراد عائلته. تعامل محامي المركز مع الحالة، حيث تبين أن سلطة الأراضي قامت بإخطار المواطن (ن. ش) من سكان عزبة بيت حانون، بهدم منزله خلال 24 ساعة، والمبني على أرض حكومية مساحتها 120 متراً مربعاً، منذ عام 2010. وبمراجعة محامي المركز للمستندات التي بحوزة المواطن، تبين انه في عام 2018، اعتمدت سلطة الأراضي ودائرة أملاك الحكومة مخططاً تفصيلياً للمنطقة وعمل مشروع افراز وتخطيط قسائم وشوارع، وأن منزل المواطن المذكور مقام على أحد الشوارع العامة. وحينها عرضت سلطة الأراضي على المواطن (ن. ش) قطعة أرض مساحتها 150 متراً مربعاً وتعويضه بمبلغ مالي يقدر بـ 3000 دولار امريكي، وذلك استناداً الى نظام العشوائيات المطبق في قطاع غزة على المعتدين على الأراضي الحكومية.

على الفور ولطبيعة هذا الموضوع الذي يحتاج الى تدخل عاجل وسريع، تم توجيه شكوى إلى سلطة الأراضي في نفس اليوم. تبع هذا الاجراء عقد 5 لقاءات مع كل من رئيس سلطة الأراضي، مدير دائرة الشؤون القانونية بسلطة الأراضي، ومدير دائرة أملاك الحكومة في سلطة الأراضي، رئيس بلدية بيت حانون، ورئيس مكتب محافظ الشمال، لحل الموضوع. وعلى إثر التدخلات القانونية، تم تأجيل هدم المنزل وتم التوصل إلى اتفاق بين بلدية بيت حانون ومحافظة الشمال لمساعدة المواطن المذكور في بناء منزله على قطعة الأرض التي خصصت له من قبل سلطة الأراضي بالمواد والعمال. وتم بالفعل تنفيذ الاتفاق.

الهدف 2.2:

بحلول العام 2024، النظام القضائي الفلسطيني أكثر استجابة للحالات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي

النتيجة 2.2.1

تم تحدي القوانين والسياسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

استطاع المركز تعزيز عمله على قضايا حقوق المرأة والجندر من خلال تدريب محامين جدد وتوثيق الانتهاكات التي ترتكب ضد النساء في المجتمع، وخاصة الانتهاكات المتعلقة بحق النساء في الحياة وسلامة الجسد.

■ المؤشرات

» أربعة محامين جدد يساعدون المركز في الانتصاف للضحايا من النساء بعد تلقيهم التدريب اللازم من قبل المركز.

» وثق المركز انتهاكات حقوق المرأة ضمن منتجات عالية الجودة تم نشرها على نطاق واسع من خلال منصات المركز الإلكترونية المختلفة مما يسهم في الحد من تلك الانتهاكات.

المخرج: 2.2.1.1

تم تدريب الشباب المؤهلين، بمن فيهم المحامين، والعمل لمناصرة حقوق الإنسان/ المرأة

عمل المركز على تدريب عدد من المحامين ضمن كادره العامل أمام المحاكم الشرعية من أجل تعزيز التوجه المناصر لحقوق المرأة أمام المحاكم الشرعية الفلسطينية.

■ المؤشرات

» حصل على التدريب (4) محامين في المركز خلال العام 2020.

متدربات وحدة المرأة في أحد اللقاءات

المخرج: 2.2.1.2

تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في حملات المناصرة

استمر المركز في رصد وتوثيق الانتهاكات الموجهة للمرأة في فلسطين. وعمل المركز على توظيف هذه المعلومات من أجل إصدار منتجات عالية الجودة لاستخدامها للضغط والمناصرة في قضايا المرأة.

المركز ينظم وداعية لمتدربات وحدة المرأة بعد انتهاء عقودهن.

■ المؤشرات

» أصدر المركز (8) منتجات عالية الجودة، شملت (3) بيانات، (1) تقرير، و(4) فيديوهات، استخدمها في حملات المناصرة.[43]

» بلغ عدد الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة وسلامة الجسد التي رصدها المركز ضد المرأة (26) انتهاكاً

» شملت، القتل والاصابة والضرب والايذاء البدني والاهمال الطبي والانتحار والاعتقال.

» قام المركز بـ (124) عملية لجمع المعلومات وظفت خلالها 7 آليات وهي: الزيارة الميدانية، المقابلات الشخصية، جمع الافادات، تعبئة الاستمارات، التصوير الفوتوغرافي، واعداد التقارير الميدانية.

النتيجة 2.2.2

تمكين المرأة للمطالبة بحقوقها

ساهم المركز في زيادة تمكين المرأة الفلسطينية من خلال زيادة وعي المجتمع بحقوق المرأة ومفاهيم الجندر واطلاع أصحاب القرار على أبرز القضايا التي تهم المرأة وتحقق المساواة. كما عمل المركز على تعزيز المبادرات النسائية التي تهدف إلى تعزيز قدرات المرأة واستقلالها.

■ المؤشرات

» بات (2203) شخصاً، (1605) منهم من النساء، على دراية بمفاهيم الجندر وحقوق المرأة في القانون الدولي والمحلي.

» صناع القرار على اطلاع بالقضايا الأبرز التي تهم المرأة وتحقق المساواة.

» المجتمع المحلي بات أكثر رفضاً لكل أشكال العنف ضد المرأة.

» المركز دعم (5) مبادرات إيجابية لنساء حققن ذواتهن.

المخرج: 2.2.2.1

زاد وعي المجتمع المحلي بحقوق المرأة

عمل المركز خلال العام 2020 على زيادة الوعي بحقوق المرأة في اوساط المجتمع المحلي. ولتحقيق هذا الهدف، قام المركز بتدريب فئات مختلفة على موضوعات حقوق المرأة والجندر والعنف المبني على النوع الاجتماعي. كما نفذ المركز جلسات توعية بحقوق المرأة، وعقد لقاءات تنسيقية مع الأطراف الحكومية المختلفة لتعزيز الحماية للمرأة وتلبية حقوقها. وقد فعّل المركز تواصله مع وسائل الاعلام المختلفة لاطلاع الجمهور على واقع حقوق المرأة في المجتمع الفلسطيني والمعايير ذات العلاقة.

■ المؤشرات

» إعداد وتوزيع مواد تدريبية تتعلق بـ 10 موضوعات تدريبية.

» تنفيذ (21) دورة تدريبية حول حقوق المرأة.[44]

» تنفيذ (135) جلسة توعية حول حقوق المرأة.[45]

» شارك المركز في (12) اجتماعاً تنسيقياً مع صندوق النفقة، وتحالف أمل، وقطاع حماية المرأة من العنف الاجتماعي.

» عقد المركز (4) لقاءات إعلامية.[46]

43 جدول رقم (4) الفيديوهات التي أصدرها المركز.

44 جدول رقم (5) نتائج القضايا التي تابعها المركز امام المحاكم الشرعية.

45 جدول رقم (6) البيانات الصادرة عن المركز خلال العام 2020.

46 جدول رقم (8) اللقاءات الاعلامية التي أجراها طاقم المركز.

دورة نظمتها وحدة المرأة بعنوان العنف المبني على النوع الاجتماعي

من دورة العنف المبني على النوع الاجتماعي

حلقة نقاش نظمتها وحدة المرأة بعنوان:
"نحو المصلحة الفضلى للطفل"

المخرج: 2.2.2.2

وجدت النساء منصة لرفع أصواتهن بعد أن زاد وعيهن

عمل المركز على رفع اصوات النساء الفلسطينيات من خلال تشجيع المبادرات الايجابية وتبنيها. كما عمل المركز على تعزيز دور المرأة في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الوعي.

■ المؤشرات

» تم تنفيذ تدريب لـ (5) مبادرات إيجابيات لمدة 18 ساعة.

» تم عمل (4) فيديوهات توثق تجربة المبادرات تم نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمركز.

» تم تنفيذ (6) لقاءات توعية حول مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

دورة نظمتها وحدة المرأة حول آليات الترافع أمام المحاكم الشرعية.

حملة التغريد التي نظمتها وحدة المرأة بمناسبة الـ 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة.

[الأولوية الاستراتيجية 3]

العمل على زيادة الاحترام لحقوق الإنسان والكرامة والمساواة بين الجنسين والحريات للفلسطينيين

الهدف 3.1:

بحلول العام 2024، أسس المركز شبكة قوية من المدافعين عن حقوق الإنسان (50٪ نساء) في كل أنحاء قطاع غزة، ممن لهم تأثير في تأكيد الحقوق المدنية والسياسية، وممارسة التأثير الديمقراطي، والعمل من اجل المساواة بين الجنسين والكرامة والحرية

النتيجة: 3.1.1

زيادة قدرة وفهم المجتمعات المستهدفة والشبكات الشعبية لحقوق الإنسان، وقدرتها على تحديد سبل المشاركة

ساهم المركز في رفع الوعي لدى المجتمع المحلي، وخاصة اوساط الشباب، بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وانعكاساتها في القانون الوطني. وعمل المركز على تعزيز دور الشباب من خلال ادماجهم في عمل المركز من خلال تطوير نادي أصدقاء المركز.

■ المؤشرات

» بات (161) شخصاً، منهم (121) من الإناث، على دراية بمعايير وآليات حقوق الإنسان في القانون الدولي والمحلي.

» بات (49) محامياً، (20) منهم من الاناث، على وعي وأيمان بقضايا المساواة والجندر في ممارسة عملهم أمام المحاكم الشرعية.

» أصبح نادي أصدقاء المركز أكثر فاعلية في المشاركة في حملات الدفاع عن حقوق الإنسان التي ينفذها المركز.

المخرج: 3.1.1.1

ازدادت معرفة/قدرات المجتمعات المستهدفة/ المؤسسات القاعدية في مجال حقوق الانسان

عمل المركز على تعزيز قدرات ومعارف المجتمع الفلسطيني باستهداف النشطاء في المؤسسات القاعدية وتوعيتهم بحقوق الإنسان. كما عمل على تقديم التدريب للمحامين الشرعيين بما يحقق الاعتبار للبعد الجندري في عمل المحامين.

المؤشرات

» إعداد وطباعة (10) مواد تدريبية.

» تنظيم جلسات توعية لـ (7) وفود طلابية، شملت 137 طالباً وطالبة.

» تنفيذ (2) دورة تدريب محامين، لـ49 محام ومحامية، وإعدادهم لاجتياز امتحان المزاولة أمام القضاء الشرعي.[47]

دورة نظمتها وحدة المرأة لتدريب 49 محام ومحامية واعدادهم لاجتياز امتحان المزاولة امام القضاء الشرعي.

47 جدول رقم (13) تفاصيل لقاءات التوعية التي نظمها المركز مع المؤسسات الاخرى.

المخرج: 3.1.1.2

وجود شبكة خريجي المركز وتلقي الخريجين تدريباً في مجال التوعية والتدريب والمناصرة

عمل المركز على اعادة تنظيم شبكة خريجي المركز ونادي أصدقاء المركز من خلال وضع هيكلية النادي وإجراء التغييرات اللازمة، وزيادة قدرات الفاعلين فيه من خلال استهدافهم بالدورات التدريبية.

■ المؤشرات

» الانتهاء من اجراءات تنظيم النادي

» تنفيذ يوم تدريبي لـ (14) من اعضاء النادي منهم (5) من الإناث.

دورة تدريبية عقدتها وحدة التدريب لنادي أعضاء المركز.

دورة تدريبيها عقدتها وحدة التدريب للمحامين الشرعيين.

الهدف 3.2:

بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الانسان قد حل القيود على المجتمع المدني من خلال اجراءات مباشرة وزيادة التمكين من أجل بيئة مجتمع مدني آمنة.

النتيجة 3.2.1:

تحسين مشاركة الأشخاص الفاعلين في الفضاء المدني الفلسطيني

ساهم المركز في إطلاع المجتمع المحلي والدولي بواقع انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز العمل المشترك من أجل ضمان احترام الحقوق والحريات. كما استطاع المركز رفع وعي فئات مختلفة من الجمهور الفلسطيني بحدود الحقوق والحريات وفق المعايير الدولية.

■ المؤشرات

» المجتمع المحلي على دراية بواقع انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة سواء المرتكبة من قبل الاحتلال الاسرائيلي أو السلطة الفلسطينية، وخاصة الحق في الحياة وحرية التعبير والتجمع السلمي وحرية الحركة والحق في عدم التعرض للتعذيب والحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي.

» بات التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني أقوى في مواجهة المحاولات الرامية لتقليص مساحة الحريات، وانعكس ذلك من خلال المواقف المشتركة في البيانات والتصريحات الصادرة عنها.

» المجتمع المحلي بات أكثر وعياً بحدود الحريات العامة سيما حرية التعبير والتجمع السلمي وحرية الحركة.

المخرج: 3.2.1.1

تم بناء التضامن والتنسيق عبر منظمات المجتمع المدني للعمل من أجل بيئة آمنة

عمل المركز على تعزيز التضامن والتنسيق مع المجتمع المدني من أجل زيادة فعاليته ودوره في المجتمع الفلسطيني. وقد نفذ المركز لقاءات وورش عمل مع اصحاب المصلحة. كما عمل المركز على التعاون مع المؤسسات المختلفة لإصدار بيانات مشتركة حول موضوعات حيوية. كما عمل على ابقاء الاعلام المحلي والدولي على اطلاع دائم بالتطورات المتعلقة بتقليص مساحة الحريات من خلال عقد اللقاءات الاعلامية.

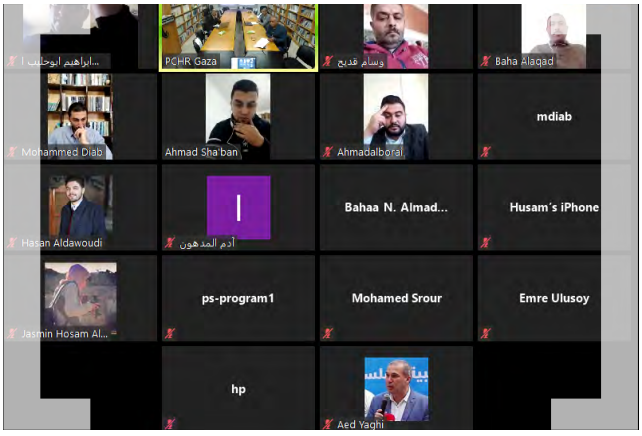

حلقة نقاش عقدتها وحدة تطوير الديمقراطية عبر تطبيق زووم حول القيود على الحريات في ظل حالة الطوارئ.

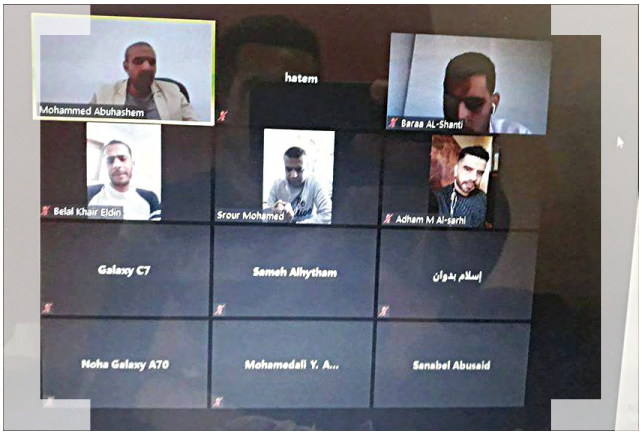

حلقة نقاش نمتها وحدة تطوير الديمقراطية عبر تطبيق زووم، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة.

■ المؤشرات

» المشاركة/ عقد (10) لقاءات مع شركاء محليين ودوليين حول تقليص مساحة الحريات

» عقد (6) ورش عمل، جميعها نظم عبر تطبيق زووم.[48]

» إصدار (23) بياناً مشتركاً حول تقليص مساحة الحريات للمجتمع المدني.[49]

» عقد (21) لقاءً إعلامياً.[50]

المخرج 3.2.2.2:

تم انتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في المناصرة

قام المركز بإصدار منتجات عالية الجودة واستخدامها في الضغط والمناصرة لتعزيز الحقوق والحريات العامة. ولتحقيق ذلك، قام المركز بإعداد التقرير السنوي، بشقيه المتعلقين بأوضاع حقوق الإنسان والتقرير الإداري. كما قام المركز بعقد ورش عمل لمناقشة القضايا الحيوية المتعلقة بمساحة الحريات. كما استجاب المركز للتطورات على ملف الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية من خلال إصدار البيانات والتحديثات. وساهم المركز في زيادة الوعي بالحقوق المدنية والسياسية من خلال إصدار فيديو حول صلاحيات وقيود السلطات في حالة الطوارئ.

■ المؤشرات

» اعداد وإصدار التقرير السنوي 2019 في 5 أبريل 2020.

» إصدار (61) بياناً تعلقت بالانتهاكات الاسرائيلية والفلسطينية لحقوق الإنسان.[51]

» إصدار (5) تقارير تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.[52]

» إصدار (24) تحديثاً حول الاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة.[53]

» إصدار (1) فيديو حول صلاحيات وقيود السلطات في حالة الطوارئ المتعلقة بمكافحة انتشار وباء كورونا.[54]

الهدف 3.3:

بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد ضمن الحماية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وخاصة الحق في الصحة.

النتيجة: 3,3,1:

يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة.

ساهم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خلال جمع المعلومات عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض المحتلة وعمل على توظيفها من خلال إصدار التقارير والبيانات وتنفيذ الحلقات الاذاعية وورش العمل واللقاءات الاعلامية في صدور العديد من القرارات من قبل الجمعية العامة خلال العام 2020 المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

■ المؤشرات

» المجتمع الدولي والمحلي على معرفة بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

» بتاريخ 11 ديسمبر 2020 صدر قرار عن الجمعية العامة

48 جدول رقم (16) ورش العمل التي نفذها المركز.

49 جدول رقم (7) البيانات المشتركة حول تقليص مساحة حرية المجتمع المدني.

50 جدول رقم (8) اللقاءات الاعلامية التي أجراها المركز.

51 جدول رقم (6) البيانات التي أصدرها المركز.

52 جدول رقم (14) بالتقارير التي أصدرها المركز.

53 جدول رقم (19) التحديثات الصادرة عن المركز.

54 جدول رقم (4) الفيديوهات التي أصدرها المركز.

في الأمم المتحدة دعت فيه الدول الاعضاء والمنظمات المختلفة إلى الاستجابة العاجلة للأوضاع الإنسانية في الأرض الفلسطينية وتقديم المساعدة العاجلة.

» بتاريخ 10 ديسمبر 2020 صدر قرار عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة عبرت فيه عن قلقها إزاء الممارسات الاسرائيلية المنتهكة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة الحصار والاعتقال الإداري واعتقال الاطفال وجرائم المستوطنين الإسرائيليين ضد المواطنين الفلسطينيين وغيرها من الممارسات المنتهكة لحقوق الإنسان.

» بتاريخ 10 ديسمبر 2020 صدر قرار عن الجمعية العام في الأمم المتحدة أكدت فيه على حق اللاجئين الفلسطينيين في ممتلكاتهم الموجودة في إسرائيل وعائداتها، وطالب مجلس الأمن باتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين هذه الحقوق.

» بتاريخ 10 ديسمبر 2020 صدر قرار عن الجمعية العام في الأمم المتحدة أكد فيه على أهمية دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وطالب الجهات المانحة بضرورة توفير الدعم اللازم لعملها.

» بتاريخ 10 ديسمبر 2020 صدر قرار عن الجمعية العام في الأمم المتحدة عبرت فيه عن قلقها إزاء أوضاع اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة وطالبت الوكالات الدولية المختلفة والمانحين بالتحرك لدعمهم.

» بتاريخ 2 ديسمبر 2020 صدر قرار عن الجمعية العام في الأمم المتحدة أطلقت من خلاله برنامج يوظف وسائل النشر المختلفة للتعريف بالقضية الفلسطينية والاوضاع في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

» بتاريخ 2 ديسمبر 2020 صدر قرار عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة أشادت فيه بعمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وطالبت اللجنة بالاستمرار في عملها وطالبت الاطراف المختلفة بدعم هذا العمل.

الباحثة الميدانية، صابرين الطرطور خلال لقاء مع أحد ضحايا العدوان الاسرائيلي.

المخرج: 3,3,1,1

استخدمت المعلومات التي جمعها المركز حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الضغط والمناصرة

عمل المركز على جمع المعلومات حول الانتهاكات الإسرائيلية والفلسطينية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستخدامها في الضغط والمناصرة.

■ المؤشرات

» تم تنفيذ (1995) نشاطاً تعلقت بجمع المعلومات عن الانتهاكات الاسرائيلية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات تعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (940) انتهاكاً.

» تم تنفيذ (208) نشاطات تعلقت بجمع المعلومات عن الانتهاكات الفلسطينية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات وتعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (24) انتهاكاً.

» تنفيذ حملة مناصرة واحدة، تضمنت اصدار 4 فيديوهات

حول معاناة مرضى التلاسيميا.

المخرج: 3.3.1.2

> أصدر المركز منتجات عالية الجودة حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتم استخدامها في الضغط والمناصرة

عمل المركز على إصدار منتجات عالية الجودة استناداً إلى المعلومات الميدانية وتم استخدامها في الضغط والمناصرة من أجل فتح جرائم الاحتلال الإسرائيلي بما شمل إصدار تقارير ونشرات وبيانات صحفية. كما عمل المركز على عقد ورشات عمل ومقابلات إعلامية لمناقشة أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

■ المؤشرات

- إصدار (2) تقرير تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل الاحتلال الاسرائيلي.[55]
- إصدار (12) نشرة شهرية حول حالة المعابر الحدودية.
- تنفيذ (2) ورشة عمل حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[56]
- تنفيذ (4) حلقات إذاعية حول القيود الإسرائيلية على سفر المرضى للعلاج في الخارج.[57]
- إصدار 15 بياناً صحفياً عن أثر الحصار الإسرائيلي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[58]
- إجراء (52) مقابلة اعلامية حول انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.[59]

الباحثة الميدانية، صابرين الطرطور خلال لقاء مع أحد ضحايا العدوان الاسرائيلي

النتيجة: 3.3.2

> السلطة الوطنية أكثر استجابة تجاه حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وخاصة الحق في الصحة.

ساهم المركز في إطلاع المجتمع المحلي والدولي بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل السلطة الفلسطينية من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، وعرضها عبر منصات المركز المختلفة باللغتين العربية والانجليزية، وكذلك من خلال عقد الدورات التدريبية، وخاصة فئة الطواقم الطبية وطلاب الطب والتمريض على المعايير الدولية والمحلية المتعلقة بالحق في الصحة.

- المجتمع المحلي والدولي بات أكثر علماً بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وخاصة معاناة مرضى السرطان والاشخاص ذوي الاعاقة وواقع الخدمات الصحية في قطاع غزة.
- الطواقم الصحية أكثر مراعاة لمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع المرضى.
- الشركاء وأصحاب المصلحة أصبحوا أكثر دراية بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعززي

55 جدول رقم (14) بالتقارير التي أصدرها المركز.

56 جدول رقم (16) بورش العمل التي نفذها المركز.

57 جدول رقم (17) بالحلقات الاذاعية التي نفذها المركز.

58 جدول رقم (6) بالبيانات التي أصدرها المركز.

59 جدول رقم (8) باللقاءات الاعلامية التي أجراها المركز.

التعاون لمعالجتها.

المخرج: 3.3.2.1

استخدام اساليب الضغط والمناصرة لحمل السلطة الفلسطينية على احترام الحقوق الاقتصادية للمرضى والثقافية.

عمل المركز على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل السلطة الفلسطينية بزيادة الوعي بالحق في الصحة والحق في السكن والملكية. فقد أصدر المركز تقارير وبيانات صحفية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل السلطة الفلسطينية، ونفذ ورشات عمل وحلقات إذاعية وعقد مقابلات اعلامية، من أجل نشر الوعي المجتمعي حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعايير الدولية ذات العلاقة.

■ المؤشرات

» تم تنفيذ 8 دورات حول الحق في الصحة، بواقع 160 ساعة تدريبية، شارك فيها (200) من الكادر الصحي وطلاب كليتي الطب والتمريض.[60]

» تنفيذ 12 لقاءً توعوياً حول الحق بالسكن والملكية، شارك فيها 378 شخصاً، بنسبة 25% من الإناث.[61]

» إصدار (3) مواد حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل السلطة الفلسطينية، منها (2) تقرير.[62]

» تنفيذ (4) ورشات عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل السلطة الفلسطينية.[63]

» تنفيذ (7) حلقات إذاعية تعلقت بمستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرضى في قطاع غزة.[64]

» إصدار (9) بيانات صحفية حول مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرضى في قطاع غزة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.[65]

» إجراء 15 مقابلة اعلامية حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السلطة الفلسطينية.[66]

ورشة عمل بعنوان: واقع المرافق العامة في غزة – المناطق الخضراء نموذجاً.

ورشة عمل عبر تطبيق زووم، نظمتها وحدة الحقوق الاقتصادية بعنون: قطاع غزة وفيروس كورونا– واقع وتحديات صحية.

60 جدول رقم (10) بكافة الدورات التي نفذها المركز.

61 جدول رقم (9) لقاءات التوعية التي نفذها المركز.

62 جدول رقم (14) بالتقارير التي أصدرها المركز.

63 جدول رقم (16) بورش العمل التي نفذها المركز.

64 جدول رقم (17) بالحلقات الاذاعية.

65 جدول رقم (6) البيانات التي أصدرها المركز.

66 جدول رقم (8) باللقاءات الاعلامية التي أجراها المركز.

[الأولوية الاستراتيجية 4]

يقوم المركز بتعزيز قدراته المهنية لزيادة موارده إلى أقصى حد وتحسين عمله بشكل مستمر بما يخدم مصلحة المجتمع بشكل عام

الهدف 4.1:

بحلول عام 2024 سيعزز المركز من بناء قدراته المؤسسية في المجالات الرئيسية من أجل الاستمرار بكونه منظمة خاضعة للمساءلة وشفافة ومستدامة ومتجاوبة

النتيجة: 4.1.1

طور المركز قدراته في مجالات تطوير الأعمال، وجمع الأموال، والموارد البشرية، والقيادة، والمناصرة

استطاع المركز النهوض بواقعه من خلال تعزيز قدرات طاقمه وزيادة موارده وترشيد مصروفاته. كما عمل المركز على تبني سياسات جديدة والالتزام بسياساته الخاصة بالموارد البشرية وتعزيز وجوده على الفضاء الرقمي.

■ المؤشرات

» تطورت مهارات ومعارف (48) موظفاً في المركز بمعايير حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة والآليات الدولية ومهارات الاتصال والتواصل واستخدام التكنولوجيا.

» تحسن أداء المركز في ترشيد الإنفاق وسد العجز في الموارد، مما ساهم في الابقاء على نشاط المركز رغم الظروف العصيبة التي مر بها العالم وأثرت بشكل كبير جداً على التمويل للمجتمع المدني عبر العالم وفي فلسطين.

» نجح المركز في زيادة فاعليته على الفضاء الرقمي في جميع منصاته التسع، بشكل وصل إلى 50% على إحداها.

المخرج: 4.1.1.1

زادت قدرة ومهارات طاقم المركز

عمل المركز على زيادة المعارف والمهارات لطاقم المركز من خلال تنفيذ دورات تدريبية للطاقم حول موضوعات مختلفة، شملت: مهارات الاتصال، اتفاقية السيداو، العنف المبني على النوع الاجتماعي، الآليات الدولية، صناعة وتسويق المحتوى الرقمي، وحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

■ المؤشرات

» تم تنفيذ خمس دورات لطاقم المركز بواقع (135) ساعة تدريبية، حول موضوعات مهارات الاتصال، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وإدارة المحتوى الرقمي.

» شارك المركز في عدد (1) دورة حول حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

دورة تدريبية لطاقم المركز حول آلية إعداد وكتابة التقارير المقدمة للجان الدولية- اتفاقية سيداو نموذجاً- قاعة سيدار غزة

دورة تدريبية لطاقم المركز حول مهارات الاتصال والتواصل الرقمي- مقر المركز.

دورة تدريبية لطاقم المركز حول صناعة وتسويق المحتوى الرقمي.

المخرج: 4.1.1.2

تعزيز الموارد المالية

عمل المركز على تعزيز موارده المالية.

■ المؤشرات

» قام المركز بتقديم (21) مقترحاً جديداً، وتم توقيع 14 عقداً جديدا لعام 2020.

لقاء مسؤولة المتابعة والتقييم، سنابل ابو سعيد، مع طاقم المركز.

المخرج: 4.1.1.3

نظام الرصد والتقييم الفعال والتقارير الدورية والدروس المستفادة

تبنى المركز جملة من السياسات الجديدة فيما يتعلق بالرصد والتقييم والمتابعة، حيث كلف المركز مسؤول المتابعة والتقييم بتطوير نظام للمتابعة والتقييم وتدريب الموظفين عليه، واعداد تقارير تقييم دورية ربعية ونصفية وسنوية لعمل المركز.

■ المؤشرات:

- تم اعداد وتطوير نظام مراقبة وتقييم فعال والعمل به داخل المركز.
- تنفيذ عدد 10 جلسات تدريبية حول نظام المتابعة والتقييم المُحدث
- اعداد 4 تقارير تم إعدادها لإدارة المركز
- عقد 4 جلسات تشاورية مع إدارة المركز وإدارة البرامج في المركز للتشاور حول نتائج التقارير.

المخرج: 4.1.1.4

تعكس كتيبات الإدارة والسياسات النهج الحديث التي تتماشى مع المتطلبات الدولية

عمل المركز على تطوير السياسيات الإدارية وهيكلة المركز من هلال تحديث ومراجعة الوصف الوظيفي ومراجعة وتطوير دليل سياسيات الموارد البشرية وتحديث الهيكل التنظيمي وتطوير أدلة إدارية جديدة وإعلام الموظفين بكافة هذه التغيرات.

■ المؤشرات

- تم تحديث الوصف الوظيفي لـ (10) مواقع وظيفية.
- تمت مراجعة دليل سياسات الموارد البشرية عدد (1).
- تم تحديث سلم الرواتب عدد (1)
- إصدار دليل إداري جديد عدد (1)

أحمد ابو دية، مسؤول الموارد البشرية أثناء عمله.

- تم إطلاع الموظفين على كافة التغيرات من خلال إرسال التعميمات والأدلة عبر البريد الإلكتروني.

المخرج: 4.1.1.5

تطور المحتوي الرقمي للمركز وزادت فعاليته

عمل المركز على تطوير المحتوى الرقمي وزيادة وصوله للجمهور من خلال الوسائل الإلكترونية والتطبيقات الحديثة. وقد قام المركز من أجل ذلك بعدد من النشاطات شملت تطوير قواعد البيانات الخاصة بالمركز، وتصميم موقع إلكتروني لتحديث الموقع القديم، وزيادة الفعالية عبر صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي وتغذيتها المستمرة بالمعلومات.

■ المؤشرات

- تصميم وتحديث قواعد البيانات في المركز لكافة وحدات المركز، تصميم (3) جدد، وتحديث (3) سابقين
- تصميم موقع إلكتروني عدد (1) لتحديث النسخة القديمة.[67]
- تم ارسال جميع اصدارات المركز باللغتين الى القائمة

67 جدول رقم (20) بعدد الوصول والزيارات للموقع الخاص بالمركز.

البريدية التي تحتوي على حوالي 4600 عضو من جميع انحاء العالم مقسمين الى مجموعتين حسب اللغة (انجليزي أو عربي)

- تم عمل إعلانات ممولة لـ (19) فيديو وصلت الى عشرات الاف من الأشخاص، بعضها وصل الى أكثر من 20000 مشاهدة.
- تم تركيب خط هاتف مجاني لاستقبال المكالمات بخصوص المساعدات القانونية والاستشارات القانونية.
- الاشتراك في منصة الزوم لمدة (9) شهور خلال العام، استجابة للتطورات التي فرضتها جائحة كورونا.
- قام المركز بتوظيف أنظمة حديثة تلبي حاجات المركز في الحماية الالكترونية لموقعة وصفحات.
- زادت فاعلية صفحات المركز على مواقع التواصل الاجتماعي: فيسبوك بزيادة (4000) متابع؛ تويتر بزيادة (3300) متابع؛ وإنستجرام بزيادة (800) متابع.
- مشاركة 19 فيديو صممها المركز ونشرها على قناة اليوتيوب الخاصة به ووضعها على الموقع الرسمي للمركز له وصفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي.
- تم نشر جميع إصدارات المركز من بيانات وأخبار وتحديثات وتقارير واوراق حقائق على موقع المركز وصفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي.

طاقم قسم التكنولوجيا في المركز أثناء عمله.

[الملاحق]

[جدول رقم (1) يوضح الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي التي تعامل معها المركز خلال العام 2020]

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	التصنيف			نتيجة المتابعة		
		امرأة	رجل	طفل	إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج	41	11	12	18	32	9	–
حرمان مرضى من دخول الضفة الغربية للعلاج	80	38	29	13	57	23	–
حرمان مرضى من دخول القدس للعلاج	226	82	104	40	161	64	1
حرمان مرضى من السفر للعلاج بالخارج	10	3	4	3	9	1	–
منع مرافقين من السفر لمرافقة المرضى لتلقي العلاج بالضفة وإسرائيل	18	11	7	–	8	10	–
منع تجار من السفر لإسرائيل والضفة لأغراض التجارة	7	–	7	–	2	5	–
منع مواطنين من دخول الضفة الغربية وإسرائيل لزيارة أو الالتحاق بأسرهم	8	6	2	–	3	5	–
منع مواطنين حمله الهوية المقدسية من دخول غزة وتمديد إقامة أو تنسيق عودة لغزة	13	4	4	5	13	–	–
منع مواطنين من السفر للضفة لحضور اجتماعات ولإجراء مقابلة في السفارات	7	4	3	–	7	–	–
منع مواطنين من السفر لأداء الشعائر الدينية	–	–	–	–	–	–	–
منع من السفر للخارج للدراسة وأسباب أخرى	46	30	25	1	28	18	–
المجموع	456	179	197	80	320	135	1

[جدول رقم (2) يوضح الشكاوى المتعلقة بانتهاكات السلطة الفلسطينية التي تعامل معها المركز خلال العام 2020]

الجهة المقدم لها الشكوى	عدد الشكاوى	المستفيد		
		رجل	امرأة	طفل
وزارة الداخلية ومدير عام الأمن الداخلي	5	5		
هيئة شؤون الاسري والمحررين	1	1		
وزارة التنمية الاجتماعية	5	3	2	
سفارات وجهات اخرى	4	3		1
وزارة المالية	2، منها 1 (عامة)	15	2	
البلديات	2، منها 1(عامة)	1		
النائب العام	1		1	
هيئة التقاعد الفلسطينية	2	2		
سلطة الأراضي بغزة	1	1		
المجموع	23	31	5	1

[جدول يوضح الاستشارات القانونية التي قدمتها وحدة المرأة في المركز خلال العام 2020]

الفرع	العدد	البرنامج	العدد
الفرع الرئيسي - غزة	630	الاستشارات من برنامج - "استشارتك علينا"	714
فرع جباليا	452	الاستشارات الواردة عبر الخط المجاني	444
فرع خانيونس	159	مجموع الاستشارات المقدمة خلال عام 2020	2399

[جدول رقم (3) يوضح تنوع القضايا الشرعية التي تابعها المركز على مدار العام 2020]

موضوع القضية	العدد	موضوع القضية	العدد
نفقة	603	عفش بيت	65
استضافة	54	حضانة	30
رؤية أبناء	24	مصاريف ولادة	16
مهر	47	تفريق	51
أجرة حضانة ورضاعة	6	إثبات وفاة	2
اثبات طلاق	7	قضايا منوعة	20
المجموع	925		

[جدول رقم (4) الفيديوهات التي أعدها المركز خلال العام 2020]

	موضوع الفيديو	تاريخ النشر	اللينك الخاص بالفيديو
1	نقص الأدوية يهدد حياة مرضى الثلاسيميا	فبراير 26، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18760
2	ما هي حالة الطوارئ؟	أبريل 9، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19127
3	فصول مأساة لم تنتهي بعد	أبريل 18، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20388
4	بماذا تواجه غزة أزمة فيروس كورونا المستجد؟	أبريل 21، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19038
5	دورة تدريبية في مجال "حقوق الإنسان وآليات تعزيز الحق في الصحة"	مايو 20، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19154
6	نقص العلاج والحرمان من السفر يهدد حياة مرضى السرطان	يوليو 12، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19695
7	قصة نجاح لوحدة حقوق المرأة ضمن عملها على الدفاع عن حقوق النساء وتعزيز وصولهن للعدالة.	أغسطس 3، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19595
8	من هون بلشت حياة جديدة تفكير جديد دعم جديد (سمية زيادة)	أغسطس 8، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19703
9	النفقة من اهم الحقوق التي كفلها قانون الاحوال الشخصية للزوجة والاولاد	أغسطس 17، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20365
10	وحدة المرأة تقدم المساعدة القانونية للنزيلات في بيت الامان في اطار عملها على تقديم المساعدة القانونية والحماية للنساء ضحايا العنف	أغسطس 20، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20336

11	تزامناً مع تفشي فايروس كورونا قطاع غزة يشهد نقص خطير في الادوية الأساسية والمستلزمات الطبية	أكتوبر 30، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19758
12	معاناة مرضى الثلاسيميا في ظل جائحة كورونا ..	ديسمبر 14، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20310
13	جيلٌ وراء جيل للدفاع عن حقوق الإنسان ومنظومة العدالة والقانون الدولي	ديسمبر 24، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20361
14	امل خيال .. قصة نجاح مبادرة إيجابياً	ديسمبر 31، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20379
15	شاهد/ي هذا الفيديو الملهم لفاطمة التي حولت إعاقتها إلى مصدر قوة للتفوق في الرياضة وتمثيل بلدها في الألعاب الأولمبية العربية.	ديسمبر 31، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20385
16	سمر البع ... على خطى والدها	ديسمبر 30، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20614
17	غدير تايه .. ذلك حلم قد تحقق	ديسمبر 10، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20616
18	وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتقدم المساعدة القانونية المجانية للنساء	ديسمبر 2، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20620
19	برومو فعاليات الحفل الختامي لتخريج كوكبة من المشاركين/ات في الدورات التدريبية	ديسمبر 15، 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20623

[جدول رقم (5) بنتائج القضايا التي تابعها المركز أمام المحاكم الشرعية]

قضايا أخذت أحكام	قضايا مازالت قيد النظر	قضايا أسقطت بسبب التصالح	قضايا أوقفت لعدم متابعة المدعية	المجموع
424	247	217	76	962

[جدول يوضح عدد القضايا المتعلقة بالاحوال الشخصية الواردة الى فروع المركز خلال العام 2020]

الفرع الرئيسي	فرع جباليا	فرع خانيونس	المجموع
432	264	229	925

[جدول رقم (6) البيانات الصادرة عن المركز خلال العام 2020]

الرقم	التاريخ	البيان
1	26 يناير 2020	نقص الأدوية يهدد حياة مرضى الثلاسيميا في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18628
2	28 يناير 2020	المركز يطالب النيابة العامة بالتحقيق في اعتداء أفراد الشرطة على موقوف وتكسير ساقيه، كما يدين احتجاز زوجته وطفليه لإجباره على تسليم نفسه https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18635
3	30 يناير 2020	خطة ترمب اهدار للحقوق وشرعنة لجرائم حرب https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18640
4	4 فبراير 2020	**الحصار مستمر منذ ثلاثة عشر عاماً** المركز يدين الإجراءات الأخيرة الخاصة بتشديد الحصار على قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18653

5	4 فبراير 2020	**البحرية الإسرائيلية تواصل اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين** اعتقال ثلاثة صيادين ومصادرة وإغراق شباك صيد https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18656
6	4 فبراير 2020	المركز يطالب الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وقف الاعتقال السياسي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18658
7	6 فبراير 2020	**في تصعيد لجرائم استخدام القوة المفرطة، وتكريساً لسياسة العقاب الجماعي..** قوات الاحتلال تقتل 3 مواطنين فلسطينيين، أحدهم شرطي وتدمر منزلًا لأسير خلال أقل من 24 ساعة في الضفة الغربية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18665
8	9 فبراير 2020	**حكم بالإعدام في قطاع غزة:** المركز يطالب باحترام التزامات فلسطين الدولية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18684
9	17 فبراير 2020	المركز يرحب بإصدار قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمؤسسات التجارية العاملة مع المستوطنات الإسرائيلية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18708
10	17 فبراير 2020	المركز يدين قرار السلطات الإسرائيلية المحتلة تقليص مساحة الصيد البحري في مياه غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18706
11	19 فبراير 2020	المركز يدين مقتل طفل وإصابة مواطن آخر خلال أحداث بلدة قباطية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18716
12	23 فبراير 2020	المركز يطالب النيابة بالتحقيق في ظروف وملابسات وفاة موقوف لدى جهاز الأمن الداخلي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18748
13	23 فبراير 2020	قوات الاحتلال تنكل بجثمان شاب قتلته بطريقة مهينة ومذلة وحاطة بالكرامة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18750
14	8 مارس 2020	**بمناسبة الثامن من اذار يوم المرأة العالمي** لتتجدد الدعوة لتحقيق العدالة والحماية والمساواة للنساء الفلسطينيات https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18784
15	11 مارس 2020	**في نابلس وفي جريمة جديدة للاحتلال** مقتل طفل فلسطيني وإصابة 14 مدنيًا منهم صحفي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18798
16	15 مارس 2020	المركز يدين الاعتداء على مستشفى غزة الأوروبي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18809
17	16 مارس 2020	المركز يطالب بالإسراع في إعلان نتائج التحقيق في كارثة حريق النصيرات ومحاسبة المقصرين https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18813
18	16 مارس 2020	المركز يعبر عن ارتياحه من قرار مجلس بلدي بيت لاهيا بإلغاء تأجير مرفق عام لعمل مشروع خاص https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18817
19	16 مارس 2020	تابع المركز الأحداث التي شهدتها بلدة النصر، ويؤكد أن على المواطنين الانصياع لأوامر السلطة المدنية في حالات الطوارئ https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18821
20	17 مارس 2020	المركز يطالب بتوفير المعايير الصحية والإنسانية في مراكز الحجر الصحي في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18846
21	23 مارس 2020	مقتل مدني فلسطيني وإصابة آخر بجروح برصاص الاحتلال في رام الله https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18846
22	24 مارس 2020	**دعوة للتدخل قبل فوات الأوان** المركز يحذر من انهيار الأوضاع الصحية حال تفشي فيروس كورونا في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18854
23	24 مارس 2020	المركز يدين الاعتداء على رجل الأعمال جودت الخضري من قبل الشرطة في غزة، ويؤكد أن حالة الطوارئ لا تخول السلطات الاعتداء على سلامة أو أملاك المواطنين https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18860
24	26 مارس 2020	المركز يطالب الحكومة الفلسطينية بإيجاد آليات لحماية الفقراء ودعم محدودي الدخل في ظل حالة الطوارئ السارية في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18863

25	28 مارس 2020	المركز يدين تعامل سلطات الاحتلال الإسرائيلية بعنصرية مع العمال الفلسطينيين المشتبه بإصابتهم بفيروس كورونا https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18884
26	29 مارس 2020	نداء عاجل لحماية المعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18886
27	29 مارس 2020	المركز يدعو المجتمع الدولي لدعم الجهاز الطبي في قطاع غزة لمواجهة فيروس كورونا https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18891
28	30 مارس 2020	المركز يرحب بقرار رئيس الوزراء محمد إشتية الخاص بوقف التقاعد المالي لموظفي قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18899
29	30 مارس 2020	**إصابة صياد واحتجاز أدوات الصيد البحري** قوات البحرية الإسرائيلية تواصل اعتداءاتها على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18901
30	30 مارس 2020	المركز يطالب السطات بتشديد إجراءاتها لضمان عدم تجمهر المواطنين في الأماكن العامة في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18905
31	02 ابريل 2020	المركز يطالب البنوك المرخصة من السلطات في قطاع غزة بمراعاة الأوضاع الاستثنائية ووقف الخصومات البنكية المستحقة على موظفي قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18949
32	05 ابريل 2020	المركز يدين تصريحات وزير جيش الاحتلال ويؤكد أن مقايضة المواقف السياسية بمطالب إنسانية مرفوضة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18959
33	07 ابريل 2020	**في يوم الصحة العالمي** المركز يطالب بتزويد قطاع الصحة بغزة بالمستلزمات الطبية ومواد الفحص المخبري لمكافحة تفشي فيروس كورونا https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18976
34	08 ابريل 2020	**إصابة صياد أثناء مزاولته مهنة الصيد شمال قطاع غزة** قوات البحرية الإسرائيلية تواصلت اعتداءاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18981
35	09 ابريل 2020	**في انتهاك جديد** قوات البحرية الإسرائيلية تُصيب صيادّين اثنين شمال قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18987
36	14 ابريل 2020	**للمرة الثانية في ظل أزمة كورونا** المركز الفلسطيني لحقوق الانسان يطالب بالإفراج الفوري عن القاصرين والنساء والمرضى وكبار السن من المعتقلين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19002
37	16 ابريل 2020	**في يوم الأسير الفلسطيني،** المركز يخشى من وصول فايروس كورونا إلى السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19017
38	21 ابريل 2020	المركز يدين الحكم بالسجن والغرامة على الصحفي سامح الطيطي، على خلفية عمله الصحفي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19033
39	21 ابريل 2020	**إصابة صياد وإعطاب محركي قاربي صيد** قوات البحرية الإسرائيلية تواصل اعتداءاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19042
40	27 ابريل 2020	المركز يدين فرض قيود على حرية العمل الصحفي في غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19062
41	5 مايو 2020	يرحب المركز باستجابة مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لملاحظات أصدقاء المحكمة، وممثلين قانونيين للضحايا، ودول حول الوضع في فلسطين https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19107
42	10 مايو 2020	**إصابة ثلاثة صيادين وإعطاب قاربي صيد** قوات البحرية الإسرائيلية تواصل اعتداءاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19118

43	11 مايو 2020	**في إطار تنفيذها لسياسة العقاب الجماعي..** قوات الاحتلال تهدم منزل عائلة معتقل فلسطيني من رام الله https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19120
44	13 مايو 2020	**في حادثين منفصلين** إصابة صياد واعتقال اثنين آخرين أثناء ممارستهم لمهنة الصيد شمال بلدة بيت لاهيا https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19130
45	14 مايو 2020	**في جريمة من جرائم الاستخدام المفرط للقوة..** مقتل طفل فلسطيني وإصابة 4 مدنيين أحدهم طفل برصاص الاحتلال جنوب الخليل https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19133
46	17 مايو 2020	**إصابة صيادين اثنين وإعطاب قارب صيد** قوات البحرية الإسرائيلية تواصل اعتداءاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19147
47	18 مايو 2020	مقتل مواطنين وإصابة ثلاثة آخرين في شجار عائلي بجباليا شمال قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19151
48	20 مايو 2020	تصريحات بومبيو في إسرائيل امعان في تحدي القانون الدولي ودعم مطلق للضم وتكريس غياب المحاسبة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19158
49	29 مايو 2020	وفاة موقوف في مركز اصلاح وتأهيل الوسطى بدير البلح https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19180
50	30 مايو 2020	المركز الفلسطيني لحقوق الانسان يدين مقتل فتاه نتيجة الاعتداء عليها بالضرب والخنق https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19182
51	30 مايو 2020	**خلال أقل من 15 ساعة ..** مقتل مواطنين فلسطينيين أحدهما من ذوي الإعاقة برصاص الاحتلال في رام الله والقدس الشرقية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19187
52	31 مايو 2020	المركز يدين مقتل مواطنين وإصابة ثالث بجراح خطيرة خلال شجار عائلي في حوارة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19191
53	09 يونيو 2020	**رداً على ما تروجه سلطات الاحتلال الإسرائيلي** المركز يرفض الزج باسمه بديلاً عن السلطة الوطنية في التنسيق لسفر المرضى https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19204
54	14 يونيو 2020	المركز يتابع بقلق اعتقال مواطنين على خلفية التجمع السلمي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19224
55	18 يونيو 2020	**الحكم الرابع بالإعدام في غزة منذ بداية العام** المركز يطالب الرئيس بإصدار قرار بقانون بوقف استخدام عقوبة الإعدام https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19242
56	21 يونيو 2020	المركز يتابع بقلق استمرار اعتقال مواطنين على خلفية حرية التعبير والتجمع السلمي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19244
57	23 يونيو 2020	**وفاة طفل مريض لعدم تمكنه من السفر** المركز يطالب بإيجاد آلية تضمن سفر مرضى قطاع غزة لتلقي العلاج في الخارج https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19257
58	24 يونيو 2020	مقتل مواطن برصاص الاحتلال على حاجز الكونتينر شرق بيت لحم https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19266
59	24 يونيو 2020	المركز يدين مقتل مواطن وإصابة ثلاثة آخرين خلال تنفيذ قرار قضائي في بلدة العيزرية، شرق مدينة القدس المحتلة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19269
60	25 يونيو 2020	المركز يطالب الأجهزة الأمنية في غزة بوقف الاعتقالات والاستدعاءات التعسفية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19284
61	7 يوليو 2020	السلطات الإسرائيلية المحتلة تعتقل مواطن أثناء توجهه للتبرع بالنخاع لأخيه المريض الموجود داخل مستشفى تل هاشومير https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19311
62	8 يوليو 2020	المركز يحمل دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن وفاة المعتقل الغرابلي في سجون الاحتلال https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19313

63	13 يوليو 2020	المركز يدين مقتل مواطن على خلفية ثأر عائلي، ويحذر من الانزلاق وراء أخذ القانون باليد
64	13 يوليو 2020	**الحكم السادس بالإعدام في غزة منذ بداية العام** المركز يطالب الرئيس بإصدار قرار بقانون بوقف استخدام عقوبة الإعدام https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19332
65	23 يوليو 2020	حجز الصحفيين ونشطاء على ذمة التحقيق مخالفة للمعايير الدولية الملزمة لفلسطين https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19368
66	23 يوليو 2020	اقتحام مركز يبوس الثقافي، ومعهد ادوارد سعيد الوطني للموسيقى في مدينة القدس المحتلة من قبل قوات الاحتلال https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19376
67	28 يوليو 2020	11 حكماً بالإعدام منذ بداية العام: تصاعد في اصدار أحكام إعدام في قطاع غزة، المركز يطالب باحترام التزامات فلسطيني الدولية وإلغاء هذه العقوبة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19401
68	6 أغسطس 2020	**فوضى السلاح تهدد السلم الأهلي في الضفة الغربية:** المركز يطالب باتخاذ خطوات جدية لضمان سيادة القانون ومحاسبة المسؤولين https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19425
69	9 أغسطس 2020	**في أحدث جرائم القتل دون أي مبرر ..** مقتل مواطنة وإصابة سيارة إسعاف و7 مواطنين منهما مسعفان برصاص الاحتلال في جنين ورام الله https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19428
70	11 أغسطس 2020	قوات الاحتلال الاسرائيلي تشدد الحصار وتغلق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19431
71	13 أغسطس 2020	**قوات الاحتلال الاسرائيلي تشدد حصار قطاع غزة** وقف إدخال الوقود وتقليص مساحة الصيد https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19444
72	16 أغسطس 2020	**في إطار تشديدها لحصار قطاع غزة** قوات الاحتلال الإسرائيلي تغلق البحر كلياً وتحرم الصيادين من ممارسة عملهم https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19453
73	16 أغسطس 2020	**تعرض مدرسة في غزة لقصف إسرائيلي** المركز يطالب المجتمع الدولي بحماية المدنيين الفلسطينيين من الاعتداءات الإسرائيلية ضدهم https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19461
74	17 أغسطس 2020	بسبب منع قوات الاحتلال الإسرائيلي توريد الوقود لتشغيلها المركز يحذر من تداعيات وقف تشغيل محطة توليد الكهرباء بغزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19467
75	18 أغسطس 2020	**حكم جديد بالإعدام في قطاع غزة:** المركز يطالب باحترام التزامات فلسطيني الدولية وإلغاء هذه العقوبة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19493
76	24 أغسطس 2020	تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة: استمرار تجاوزات رجال الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19511
77	25 أغسطس 2020	المركز يحذر من انهيار القطاع الصحي وتوقف تقديم الخدمات الطبية في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=1951
78	25 أغسطس 2020	مرحلة جديدة في القطاع في ضوء اكتشاف إصابات بفايروس كورونا للمرة الأولى خارج مراكز الحجز https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19520
79	26 أغسطس 2020	**في ظل عجز المستشفيات عن تقديم العلاج لهم بشكل ملائم ودوري** المركز يطالب بإيجاد الحلول اللازمة لإنقاذ حياة مرضى السرطان في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19526
80	27 أغسطس 2020	قطاع غزة على أعتاب كارثة حقيقية بسبب انتشار فيروس كورونا واستمرار الحصار الإسرائيلي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19535
81	29 أغسطس 2020	المركز يوجه نداءً عاجلاً بشأن تدهور الأوضاع في قطاع غزة في ظل تفشي وباء كورونا وتشديد الحصار https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19540

82	30 أغسطس 2020	المركز يطالب بدعم وإغاثة الفقراء ومحدودي الدخل خلال فترة منع التجوال في قطاع غزة المُحاصر منذ 14 عاماً https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19544
83	2 سبتمبر 2020	وفاة موقوف في غزة: المركز يطالب بالتحقيق وإعلان النتائج على الملأ https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19551
84	2 سبتمبر 2020	وفاة ثلاثة أطفال إثر حريق اشتعل في منزلهم بمخيم النصيرات أثناء انقطاع التيار الكهربائي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19553
85	3 سبتمبر 2020	المركز يدين العقوبات الاقتصادية الأمريكية على مسؤولين في المحكمة الجنائية الدولية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19564
86	5 سبتمبر 2020	**الالتزام بالإجراءات الوقائية والحجر واجب قانوني ووطني:** المركز يطالب المواطنين بالالتزام والشرطة باحترام القانون https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19568
87	7 سبتمبر 2020	**في سابقة خطيرة تكشف عن مستوى تغول السلطة التنفيذية على القضاء:** منع قضاء ومحامين من دخول مجمع المحاكم في مدينة البيرة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19571
88	18 سبتمبر 2020	المركز يدين جريمة مقتل ثلاثة مواطنين، بينهم امرأتين، وإصابة رابع بجراح خطيرة، على خلفية العنف الموجه ضد النساء والفتيات https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19581
89	19 سبتمبر 2020	مقتل طبيب أسنان فلسطيني بنوبة قلبية بعد سقوط قنبلة صوت إسرائيلية بجواره قرب جدار الضم في جنين https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19590
90	23 سبتمبر 2020	وفاة سيدة في أعقاب اعتقال الشرطة ابنها بسبب مخالفته شروط منع التجول في مخيم النصيرات https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19600
91	23 سبتمبر 2020	**نقص خطير في المواد المخبرية الخاصة بفحص فيروس كورونا** المركز يحذر من تداعيات نقص الأدوية والمستلزمات الطبية على صحة المرضى https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19602
92	23 سبتمبر 2020	إصابة ثلاثة مواطنين، بينهم طفلين بأعيرة نارية، وخمسة من أفراد الشرطة بالحجارة، أحدهم حالته خطيرة، خلال شجار عائلي في خان يونس https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19608
93	23 سبتمبر 2020	المركز الفلسطيني لحقوق الانسان يطالب بالتحقيق في وفاة موقوف في نظارة شرطة بيت لحم https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19610
94	24 سبتمبر 2020	المركز يطالب بالأفراج الفوري عن معتقلين على خلفية نشاطات سلام في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19615
95	25 سبتمبر 2020	**مقتل صراف في مخيم خان يونس** المركز يعرب عن قلقه حيال تنامي ظواهر العنف المجتمعي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19630
96	25 سبتمبر 2020	**في ظل جائحة كورونا** المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينظر بقلق تجاه تردي أوضاع النساء في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19633
97	26 سبتمبر 2020	**المركز يحذر من تزايد مظاهر العنف المجتمعي،** ويطالب الأجهزة المختصة باتخاذ تدابير لمواجهة هذه المظاهر حفاظاً على السلم الأهلي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19637
98	26 سبتمبر 2020	**مقتل صيادين اثنين وإصابة ثالث برصاص الزوارق البحرية المصرية** المركز يدعو السلطات المصرية إلى تغيير قواعد إطلاق النار على من يجتاز الحدود والحفاظ على مبدأ التناسب في استخدام القوة ضدهم https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19639
99	27 سبتمبر 2020	**في ظل التقدم في حوار المصالحة وإنهاء الانقسام** المركز يطالب الحكومة الفلسطينية بالتراجع عن الإجراءات العقابية ضد قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19643

100	30 سبتمبر 2020	مقتل مواطنين خلال شجار عائلي عنيف في بلدة قباطية، جنوب جنين https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19649
101	30 سبتمبر 2020	المركز يدين مصادرة قوات الاحتلال لسيارة تلفزيون فلسطين الرسمي في طوباس https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19651
102	8 أكتوبر 2020	**في محاكمة سريعة:** إصدار حكم جديد بالإعدام في غزة، رغم التزام فلسطين الدولي بإلغاء هذه العقوبة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19678
103	12 أكتوبر 2020	**معركة الأمعاء الخاوية تتجدد:** المركز يطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لإنقاذ حياة ماهر الأخرس https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19689
104	13 أكتوبر 2020	**أداة جيش الاحتلال لقمع الفلسطينيين:** المحكمة العليا الإسرائيلية ترفض الإفراج عن المعتقل المضرب عن الطعام ماهر الأخرس https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19698
105	14 أكتوبر 2020	المركز يدين اختطاف مسلحين لثلاثة مواطنين والاعتداء عليهم بالضرب المبرح في خان يونس https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19706
106	18 أكتوبر 2020	المركز يطالب السلطات المصرية بإطلاق سراح الصياد ياسر الزعزوع https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19728
107	19 أكتوبر 2020	ثلاث أحكام بالإعدام جديدة في غزة: المركز يطالب باحترام التزامات فلسطين الدولية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19732
108	21 أكتوبر 2020	المركز يدعو السلطات في غزة لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19734
109	21 أكتوبر 2020	**وسط شبهات عنف مبني على النوع الاجتماعي:** مقتل سيدة حامل في قلقيلية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19736
110	26 أكتوبر 2020	**وفاة موقوف في سجن للأمن الوقائي في طولكرم** المركز يعبر عن قلقه من تكرار حالات الوفاة في سجون ومراكز التوقيف الفلسطينية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19748
111	26 أكتوبر 2020	الإفراج عن رامي أمان والاكتفاء بمدة توقيفه في السجن https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19750
112	31 أكتوبر 2020	مقتل مواطن واصابة ستة اخرين خلال شجار عائلي في مخيم بلاطة للاجئين، شرقي مدينة نابلس https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19756
113	2 نوفمبر 2020	ضمن سياسة العقاب الجماعي.. قوات الاحتلال تهدم منزل عائلة معتقل فلسطيني من نابلس https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19764
114	02 نوفمبر 2020	دولة الاحتلال الإسرائيلي ترسل ماهر الأخرس للموت https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19770
115	02 نوفمبر 2020	**حكم جديد بالإعدام في غزة،** المركز يجدد مطالبته باحترام التزامات فلسطين الدولية بإلغاء العقوبة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19773
116	04 نوفمبر 2020	في عملية تجريف واسعة ترقى للتطهير العرقي، الاحتلال يدمر 70 مسكناً ومنشأة في الأغوار الشمالية ويشرّد 60 مواطناً https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19777
117	5 نوفمبر 2020	سلطات الاحتلال منعت توريد قطع الغيار اللازمة لصيانتها، المركز يحذر من تداعيات توقف محطة توليد الاكسجين في مستشفى شهداء الاقصى على حياة مئات المرضى https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19792
118	8 نوفمبر 2020	**حكمان غيابيان بالإعدام في غزة خلال اسبوع:** المركز يعبر عن قلقه من تزايد استخدام هذه العقوبة في غزة ويطالب بوقف استخدامها https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19803
119	9 نوفمبر 2020	المركز يدين بشدة الاعتداء على مقر شركة جوال شمال قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19812

120	11 نوفمبر 2020	وفاة معتقل فلسطيني ثانٍ في سجون الاحتلال هذا العام، كان يعاني من سرطان الحنجرة، سلطات الاحتلال تتركهم يواجهون الموت وتتجاهل الدعوات المتكررة للإفراج عنهم https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19827
121	16 نوفمبر 2020	تكريساً لسياسة الضم والتوسع الاستيطاني.. مناقصات إسرائيلية لبناء 1365 وحدة استيطانية على أراضي القدس الشرقية https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19844
122	22 نوفمبر 2020	احترام حرية التعبير واجب قانوني على السلطة الفلسطينية: المركز يطالب بإطلاق سراح المواطن بنات فوراً https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20076
123	25 نوفمبر 2020	**في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة،** المركز الفلسطيني لحقوق الانسان يحذر من تصاعد العنف الموجه ضد النساء والفتيات في الأراضي الفلسطينية في ظل جائحة كورونا https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20083
124	1 ديسمبر 2020	**الاعتداء على محام داخل مقر المباحث العامة برام الله،** المركز يطالب الأجهزة الأمنية بوقف التغول على الحقوق والحريات https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20087
125	2 ديسمبر 2020	المركز يدين اعتداء قوات الاحتلال ومستوطنيه على صحفيين في سلفيت https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20091
126	5 ديسمبر 2020	**في جريمة من جرائم الاستخدام المفرط للقوة..** مقتل طفل فلسطيني وإصابة 4 مدنيين برصاص الاحتلال شمال شرقي رام الله https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20095
127	6 ديسمبر 2020	المركز يحذر من تداعيات توقف المختبر المركزي عن إجراء الفحوصات المخبرية الخاصة بفيروس كورونا https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20138
128	7 ديسمبر 2020	بيان صحفي: فقدان الملفات!!؟؟ https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20159
129	14 ديسمبر 2020	المركز يطالب بإغاثة العمال المتضررين من جائحة كورونا https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20300
130	17 ديسمبر 2020	المركز يطالب بصرف مستحقات الشؤون الاجتماعية للمستفيدين منها في قطاع غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20323
131	27 ديسمبر 2020	إصابة 3 مدنيين وأضرار واسعة بأعيان مدنية جراء القصف الإسرائيلي على غزة https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20368

[جدول رقم (7) البيانات المشتركة حول تقليص مساحة حرية المجتمع المدني لعام 2020]

التسلسل	العنوان	التاريخ
1	ورقة موقف صادرة عن "مجلس المنظمات" حول القرارات بقانون الخاصة بالشأن القضائي لعام 2020م	14 يناير 2020
2	بيان صحفي مشترك: مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية يستنكر بشدة الانتهاكات الإسرائيلية وسياسة التمييز العنصري تجاه العمال الفلسطينيين في ظل انتشار جائحة كورونا ويطالب المجتمع الدولي بالتدخل	17 ابريل 2020
3	بيان صحفي مشترك: مجلس المنظمات يحذر من خطورة الانهيار الداخلي أمام الضغوطات الاستعمارية على كل مكونات الشعب الفلسطيني	11 مايو 2020
4	The Nakba at 72: A Legacy of Settler-Colonialism & Apartheid over the Palestinian People	15 مايو 2020
5	Palestinian Civil Society Calls for Effective Measures by all States to Stop Israel's Illegal Annexation of the Occupied West Bank and Grave Violations of Human Rights	21 مايو 2020
6	PHROC Condemns Israel's Policy of Silencing Those Who Raise the Voice of Justice	8 يونيو 2020
7	83 منظمة توجّه نداءً عاجلاً إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بشأن مقتل أحمد عريقات، وتحثّ على تحقيق العدالة الدولية ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي لسياسته المنهجة لإطلاق النار بقصد القتل	13 يوليو 2020
8	مؤسسات مجتمع مدني فلسطينية ترحب بتقرير الأمم المتحدة حول سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني	19 يوليو 2020
9	مجلس منظمات حقوق الإنسان يدين حملة التحريض ضد الأستاذ جميل سرحان نائب مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	21 يوليو 2020
10	مجلس المنظمات يستنكر استغلال حالة الطوارئ لتقويض الحق في حرية الرأي والتعبير	23 يوليو 2020
11	مجلس المنظمات يدين منع سلطات الاحتلال العمل السياسي والمدني على الفلسطينيين في القدس المحتلة	30 يوليو 2020
12	مجلس المنظمات يدين اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان محمود النواجعة	04 أغسطس 2020
13	ورقة موقف صادرة عن مؤسسات حقوق الإنسان بشأن استقلال القضاء	21 أغسطس 2020
14	الأسرى الفلسطينيون يواجهون خطراً حقيقياً يهدد حياتهم	27 أغسطس 2020
15	نداء عاجل صادر عن شبكة المنظمات الأهلية ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان إلى المجتمع الدولي للتحرك العاجل لإنهاء الحصار وإنقاذ الحياة في غزة في ظل انتشار فيروس كوفيد 19	30 أغسطس 2020
16	النداء الأهلي إلى السيد الرئيس والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية بشأن الانتخابات العامة	03 سبتمبر 2020
17	بيان صحافي مشترك: مجلس منظمات حقوق الإنسان يدين الاعتداء على المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة ويدعو إلى إنهاء حالة الطوارئ واحترام الحريات العامة	15 سبتمبر 2020
18	مجلس المنظمات يطالب بالتدخل العاجل لإطلاق سراح ماهر الأخرس المعتقل إدارياً والمُضرِب عن الطعام في ضوء التهديد الوشيك الذي يطال حياته	07 أكتوبر 2020
19	مقترح تشريع إسرائيلي جديد لتجريم العمل الحقوقي المناهض للاحتلال	14 أكتوبر 2020
20	بيان صحفي مشترك: مقترح تشريع إسرائيلي جديد لتجريم العمل الحقوقي المناهض للاحتلال	14 أكتوبر 2020
21	مجلس منظمات حقوق الإنسان يُحمل دولة الاحتلال المسؤولية عن استشهاد الأسير كمال أبو وعر، ويُطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ومحايدة تمهيداً لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الإسرائيلية	12 نوفمبر 2020
22	مجلس المنظمات يطالب الحكومة بالعمل الفوري على توفير تأمين صحي عادل وشامل للأشخاص ذوي الإعاقة	24 نوفمبر 2020
23	مجلس المنظمات يرسل رسالة عاجلة للنائب العام للإفراج عن المواطن نزار بنات المحتجز تعسفياً	24 نوفمبر 2020

[جدول رقم (8) اللقاءات الاعلامية التي أجراها طاقم المركز مع وسائل الاعلام المحلية والدولية خلال العام 2020]

الرقم	تاريخ اللقاء	موضوع اللقاء	القناة الإعلامية
1	6 يناير 2020	أوضاع المرضى في قطاع غزة والقيود المفروضة على سفرهم لتلقي العلاج في الخارج.	قناة معا
2	13-19-24 فبراير2020	أوضاع المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضدهم، وإجراءات الحصار الإسرائيلي المشدد على القطاع.	قناة معا الفضائية، ووكالة (أ.ب) وقناة الكوفية الفضائية، وقناة الكويت الفضائية، وقناة الشاهد الكويتية، وقناة المملكة الفضائية
3	23 فبراير 2020	قيام قوات الاحتلال بالتمثيل بجثة شاب فلسطيني بعد أن قتلته شرق خان يونس	تلفزيون روسيا اليوم الانجليزية
4	27 فبراير 2020	اعتماد تقرير المقرر العام للأمم المتحدة حول أوضاع حقوق الإنسان	قناة الكوفية
5	28 فبراير 2020	العقوبات الجماعية من الاحتلال الاسرائيلي	جريدة العين الاخبارية
6	3 مارس 2020	التحضيرات للاحتفال اليوم العالمي للمرأة	اذاعة زمن
7	5/12/15/16/19 مارس2020	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة	قناة الكوفية الفضائية، والأقصى الفضائية، والمملكة الفضائية، والنجاح الفضائية، وقناة السورية الفضائية
8	30 مارس 2020	تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.	جريدة الأيام المحلية
9	9-11-12-14 ابريل 2020	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي.	قنوات المملكة الفضائية، وقناة الاتجاه الفضائية، وقناة الكوفية الفضائية، وقناة الكويت الفضائية، وقناة السورية الفضائية
10	11 إبريل 2020	الجديد حول استخدام تقنية الزوم في نشر الوعي بحقوق الانسان في ظل كورونا	صحيفة العربي الجديد
11	11 ابريل 2020	الحريات العامة في قطاع غزة	رصيف 22
12	5 مايو 2020	الانتهاكات الاسرائيلية المتعلقة بمسيرات العودة والردود السلبية التي تلقاها المركز بهذا الخصوص.	تلفزيون فلسطين
13	6 مايو 2020	تبعات وباء كورونا على الحقوق والحريات	قناة الكوفية
14	16 مايو 2020	منع اسرائيل تحويل رواتب الاسرى عبر البنوك	صحيفة الأناضول
15	17 مايو 2020	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، وإجراءات المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة دولة الاحتلال على جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين.	مقابلات تلفزيونية مع قنوات الاتجاه والكوفية وصوت العرب الكويتية
16	19 مايو 2020	اعدام المتهمين على خلفية عمالة مع الاحتلال، ومدى احترام إجراءات المحاكمة العادلة	موقع درج
17	31 مايو 2020	الاهمال الطبي المتعمد للأسرى الفلسطينيين	وكالة وطن
18	1 يونيو 2020	تأثير كورونا على قطاع غزة	صحيفة أساهي اليابانية في القدس
19	8 يونيو 2020	أوضاع المعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال في ظل تفشي فايروس كورونا ودور المركز.	قناة الكوفية
20	10 يونيو 2020	الحوارية الرقمية التي عقدها المركز حول حرية التعبير والتحقيق الاستقصائي	إذاعة زمان
21	10 يونيو 2020	حول التطورات الخاصة بمرضى العلاج في الخارج في ضوء قرار الرئيس بوقف التنسيق	وكالة معا
22	11 يونيو 2020	الابعاد القسري للمعتقلين.	قناة العربي
23	11 يونيو 2020	حول التطورات الخاصة بمرضى العلاج في الخارج في ضوء قرار الرئيس بوقف التنسيق	فضائية ميادين

24	18 يونيو 2020	حلقة إذاعية حول حرية الرأي والتعبير للمرأة	إذاعة غزة FM، بالتعاون مع مركز الاعلام المجتمعي
25	21 يونيو 2020	قرار وقف التنسيق للمرضي وتداعيات قرار المركز بوقف المتابعة	Middle East Eye
26	22 يونيو 2020	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة	رادیو سوا- واشنطن
27	22 يونيو 2020	قرار وقف التنسيق للمرضي وتداعيات قرار المركز بوقف المتابعة.	قناة العربي
28	23 يونيو 2020	دور المركز في التعذيب داخل مراكز التوقيف الفلسطينية.	جريدة الحياة
29	23 يونيو 2020	قرار وقف التنسيق للمرضي	راديو زمن
30	24 يونيو 2020	قرار وقف التنسيق للمرضي	وكالة رويترز
31	24 يونيو2020	تداعيات وقف التنسيق على أوضاع المرضى في قطاع غزة.	قناة الكوفية الفضائية
32	24 يونيو 2020	حقوق النساء العاملات في قطاع غزة.	قناة الكويت الفضائية
33	24 يونيو 2020	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء الفلسطينيات في قطاع غزة.	قناة الكويت الفضائية
34	25 يونيو 2020	دور المركز في المساعدة القانونية للمرضي	وكالة الاناضول
35	2 يوليو 2020	حول الضم وموقفنا منه ولماذا هو غير قانوني وما هو توقعاتنا وماذا نتوقع موقف من الاتحاد الأوروبي	صحفية بولندية حرة
36	5 يوليو2020	الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة.	القناة السورية
37	5 يوليو 2020	الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة.	قناة الاتجاه العراقية
38	6 يوليو 2020	أزمة سفر العالقين في ظل جائحة كورونا	قناة فلسطين اليوم
39	9 يوليو 2020	برنامج "مباشر من المحافظات" للحديث عن معاناة الاسرى المرضى في سجون الاحتلال وسياسة الإهمال الطبي المتعمدة التي تتبعها إدارة السجون الإسرائيلية نموذج حالة الأسير الشهيد / سعدي الغرابلي	على فضائية فلسطين
40	11 يوليو 2020	أوضاع الشباب في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة.	قناة الكوفية الفضائية
41	16 يوليو 2020	الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.	قناة الكوفية الفضائية
42	18 يوليو 2020	تصريحات المقرر الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة	قناة الكوفية
43	19 يوليو 2020	مفاتيح القبول في الجامعات بين الجنسين مع المعايير الدولية	موقع هدف
44	19 يوليو 2020	آثار وقف التنسيق على مرضي السرطان.	تلفزيون وطن
45	21 يوليو 2020	المساعدة القانونية التي يقدمها المركز إلى المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.	تلفزيون فلسطين
46	22 يوليو 2020	لقاء اذاعي حول مقتل طفلة على يد والدها	اذاعة ألوان
47	26 يوليو 2020	حلقة إذاعية حول دور المؤسسات النسوية والحقوقية في تقديم الخدمات للنساء الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي في ظل جائحة كورونا	مركز شؤون المرأة مع راديو زمن
48	28 يوليو 2020	أوضاع الصيادين في قطاع غزة والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضدهم.	قناة الأقصى الفضائية
49	28 يوليو 2020	أوضاع الصيادين في قطاع غزة والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضدهم.	قناة الكويت الفضائية
50	28 يوليو 2020	الحصار البحري وتداعياته على حقوق الصيادين في قطاع غزة.	قناة الكوفية الفضائية
51	5 اغسطس 2020	القيود الإسرائيلية على سفر سكان قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "إيريز"	قناة الغد الفضائية
52	10 أغسطس 2020	الوضع الوبائي في قطاع غزة	قناة الكوفية الفضائية

53	11 أغسطس 2020	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة	قناة الكوفية الفضائية
54	12 أغسطس 2020	تداعيات الحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة.	قناة الكويت الفضائية
55	12 أغسطس 2020	تشديد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة	قناة PRESS TV
56	12 أغسطس 2020	توقف محطة توليد الكهرباء على الأوضاع الصحية في قطاع غزة	قناة الكوفية الفضائية
57	19 أغسطس 2020	تداعيات توقف محطة توليد الكهرباء على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة	قناة الكوفية الفضائية
58	20 أغسطس 2020	معاناة المرضى المحرومون من السفر لتلقي العلاج في الخارج	جريدة فلسطين
59	20 أغسطس 2020	انعكاس توقف عمل محطة الكهرباء على أوضاع المرضى في قطاع غزة	قناة الكوفية الفضائية
60	26 أغسطس 2020	الأوضاع الصحية في قطاع غزة في ظل ارتفاع أعداد المصابين بفيروس كورونا	قناة الكوفية الفضائية
61	27 أغسطس 2020	أوضاع مرضى السرطان في قطاع غزة	قناة القدس اليوم الفضائية
62	27 أغسطس 2020	نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في قطاع غزة	قناة الكوفية الفضائية
63	31 أغسطس 2020	قانونية إجراءات الحظر والاغلاق التي فرضت على قطاع غزة بسبب تفشي مرض كورونا وازدياد اعداد المصابين وانسجام هذه القرارات مع قرار اعلان حالة الطوارئ الصادر عن الرئيس محمود عباس	راديو علم جامعة الخليل
64	5 سبتمبر 2020	الأوضاع الصحية في قطاع غزة بعد تفشي فيروس كورونا	قناة الاتجاه العراقية الفضائية
65	6 سبتمبر 2020	مسؤوليات السلطة الفلسطينية تجاه قطاع غزة	قناة الكوفية الفضائية
66	7 سبتمبر 2020	تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة في ظل تفشي فيروس كورونا.	قناة الكويت الفضائية
67	7سبتمبر 2020	تجاوزات الشرطة في ظل حالة الطوارئ في غزة	موقع رصيف 2020
68	8 سبتمبر 2020	الأوضاع الاقتصادية لسكان قطاع غزة.	قناة الكوفية الفضائية
69	8 سبتمبر 2020	جائحة كورونا في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي وتفاقم الأوضاع الإنسانية	القناة السورية الفضائية
70	11 سبتمبر 2020	الآلية المؤقتة لسفر مرضى قطاع غزة للعلاج في الخارج.	قناة الكويت الفضائية
71	27 سبتمبر 2020	نقص المواد المخبرية وشرائح فحص فيروس كورونا في قطاع غزة.	قناة الغد الفضائية
72	5 اكتوبر 2020	أوضاع المرضى في قطاع غزة في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي.	قناة المملكة الفضائية
73	7 اكتوبر 2020	انعكاس العقوبات التي تفرضها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة على الأوضاع الاقتصادية.	قناة الكوفية الفضائية
74	9 اكتوبر 2020	صدور احكام اعدام في قطاع غزة	BBC
75	17 اكتوبر 2020	معاناة المزارعين الفلسطينيين في قطاع غزة جراء الاعتداءات الإسرائيلية ضدهم.	قناة الغد الفضائية
76	20 اكتوبر 2020	مسؤولية الاحتلال الإسرائيلي عن توفير المستلزمات الطبية لسكان قطاع غزة	قناة الكوفية الفضائية
77	25 اكتوبر 2020	معاناة المرضى في السفر لتلقي العلاج في الخارج	جريدة فلسطين
78	8 نوفمبر 2020	توقف عمل محطة الأكسجين في مستشفى شهداء الأقصى بمحافظة الوسطى.	قناة فلسطين اليوم الفضائية
79	8 نوفمبر 2020	تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.	قناة PRESS TV
80	11 نوفمبر 2020	احكام الاعدام في قطاع غزة	فضائية معاً
81	11 نوفمبر 2020	أوضاع مرضى السرطان في قطاع غزة.	قناة معا الفضائية

82	11 نوفمبر 2020	أوضاع مرضى السرطان في قطاع غزة.	قناة الغد الفضائية
83	19 نوفمبر 2020	زيادة حوادث العنف المجتمع في قطاع غزة	قناة العربي الفضائية
84	20 نوفمبر 2020	ذكرى صدور قرار 242	وكالة الأناضول
85	30 نوفمبر 2020	فيديو توعوي صدر عن المركز	مركز شؤون المرأة
86	9 ديسمبر 2020	حلقة إذاعية حول "قضايا الاستضافة والمشاهدة في المحاكم الشرعية"	راديو الشعب
87	9 ديسمبر 2020	نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في مشافي قطاع غزة.	قناة الغد الفضائية
88	10 ديسمبر 2020	العنف ضد المرأة، وحملة ال16 يوم	إذاعة زمان
89	10 ديسمبر 2020	بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان	تلفزيون المملكة الهاشمية
90	13 ديسمبر 2020	حرمان حاملي بطاقات التعريف من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.	
91	17 ديسمبر 2020	الأوضاع الصحية في قطاع غزة.	قناة الكوفية الفضائية
92	17 ديسمبر 2020	الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصحفيين الفلسطينيين.	قناة الغد الفضائية
93	22 ديسمبر 2020	اعتداءات قوات الاحتلال على المزارعين	صحفية اندبندنت
94	23 ديسمبر 2020	الأزمة المالية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وانعكاساتها على حقوق اللاجئين في قطاع غزة.	قناة الكويت الفضائية
95	26 ديسمبر 2020	الانتهاكات الاسرائيلية بحق المزارعين الفلسطينيين في قطاع غزة.	قناة القدس اليوم الفضائية
96	28 ديسمبر 2020	الأوضاع الصحية في ظل تفشي فيروس كورونا في قطاع غزة	موقع الجزيرة باللغة الإنجليزية
97	28 ديسمبر 2020	لقاء إذاعي حول المبادرات ايجاباً ضمن مشروع حياة المشترك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين UNWOMEN.	راديو نساء FM

[جدول رقم (9) لقاءات التوعية التي نفذها المركز حول مسائل العنف المجتمعي والاحوال الشخصية عام 2020]

الرقم	عنوان المحاضرة	المكان	التاريخ	إناث	ذكور
1	حقوق المرأة	جمعية العطاء الخيرية	2020-1-16	–	9
2	حقوق المرأة	مركز نبضة الشبابي-خانيونس	2020-1-19	18	13
3	قانون الأحوال الشخصية	جمعية الجليل	2020-1-20	27	–
4	قانون الأحوال الشخصية	جمعية أبناؤنا	2020-1-21	17	16
5	قانون الأحوال الشخصية	جمعية نبراس	2020-1-22	25	2
6	قانون الأحوال الشخصية	جمعية المتحدون	2020-1-23	15	–
7	قانون الأحوال الشخصية	مركز شعلة امل -خانيونس	2020-1-26	14	6
8	قانون الأحوال الشخصية	اتحاد لجنة عمل المرأة	2020-1-27	30	–
9	قانون الأحوال الشخصية	مركز لجنة الشباب-شمال غزة	2020-1-28	–	30
10	حقوق المرأة	القلوب الرحيمة	2020-1-29	–	28
11	قانون الأحوال الشخصية	جمعية الساحل	2020-1-30	28	–
12	حقوق المرأة	جمعية المتحدون - جنوب غزة	2020-2-11	15	–
13	قانون الأحوال الشخصية	جمعية ابناؤنا	2020-2-12	21	5
14	العنف ضد المرأة	نبراس الخير	2020-2-13	25	2
15	اتفاقية حقوق الطفل	مدرسة الفاخوري-خانيونس	2020-2-16	50	–
16	قانون الأحوال الشخصية	جمعية زاخر	2020-2-16	23	–
17	قانون الأحوال الشخصية	لجنة الشباب-شمال غزة	2020-2-18	40	11
18	حقوق المرأة	جمعية العطاء –شمال غزة	2020-2-19	–	36
19	العنف ضد المرأة	مجلس اتحاد كنائس الشرق الاوسط	2020-2-19	21	–
20	قانون العائلة	جمعية شرق غزة لتنمية الاسرة	2020-2-20	36	–
21	قانون الأحوال الشخصية	جمعية زمزم-خانيونس	2020-2-23	35	–
22	رفع مستوى الوعي لمواجهة التنمر وتأثيره على المرأة في المجتمع الفلسطيني	مدرسة القرارة الثانوية-خانيونس	2020-2-23	51	–
23	العنف ضد المرأة	مجلس اتحاد كنائس الشرق الأوسط -غزة	2020-2-23	24	–
24	العنف المبني على النوع الاجتماعي	مدرسة القرارة الثانوية-خانيونس	2020-2-24	17	–
25	حقوق المرأة	اتحاد لجنة عمل المرأة –جباليا	2020-2-25	–	30
26	قانون الأحوال الشخصية	اتحاد لجنة عمل المرأة –الوسطى النصيرات	2020-2-26	23	–
27	قانون الأحوال الشخصية	مجلس اتحاد كنائس الشرق الأوسط	2020-2-12	21	–
28	قانون الأحوال الشخصية	مجلس اتحاد كنائس الشرق الأوسط	2020-2-17	21	–
29	العنف ضد المرأة	جمعية نبراس الخير -دير البلح	2020-6-11	29	13

30	قانون الأحوال الشخصية	جمعية المتحدين -رفح	2020-6-16	28	-
31	العنف ضد المرأة	مركز البرامج النسائية -البريج	2020-6-17	21	-
32	قانون الأحوال الشخصية	جمعية الساحل الخيرية -جباليا	2020-6-18	26	9
33	قانون الأحوال الشخصية	جمعية أبناؤنا -غزة	2020-6-21	23	7
34	الطلاق في قانون الأحوال الشخصية	جمعية الجليل -غزة	2020-6-23	23	-
35	العنف المبني على النوع الاجتماعي	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	2020-6-25	17	7
36	الطلاق في قانون الأحوال الشخصية	جمعية زمزم قاع القرين	2020-6-28	35	-
37	قانون الأحوال الشخصية	جمعية التضامن الخيرية	2020-7-5	13	11
38	العنف المبني على النوع الاجتماعي	جمعية بثينة حجو	2020-7-9	20	-
39	حقوق المرأة	اللجنة الشبابية	2020-7-9	9	16
40	قانون الأحوال الشخصية	جمعية النجد التربوية	2020-7-12	11	9
41	قانون الأحوال الشخصية	حراك الشبابي	2020-7-19	11	12
42	قانون الأحوال الشخصية	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	2020-7-21	12	7
43	قانون الأحوال الشخصية	العطاء الخيرية	2020-7-23	26	-
44	قانون الأحوال الشخصية	مركز الرؤية الشبابي غزة	2020-8-18	18	7
45	قانون الأحوال الشخصية	جمعية الحنين خانيونس	2020-8-23	15	-
46	حقوق المرأة	جمعية نبراس الخير دير البلح	2020/10/27	15	-
47	حقوق المرأة	جمعية رعاية المرأة الريفية رفح	202010//28	15	-
48	حقوق المرأة	مركز يافا الشبابي	2020/11/10	20	-
49	لقاء المبادرات إيجابا ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي	جمعية ابناؤنا النصر	2020/11/16	15	6
50	لقاء المبادرات إيجابا ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	2020/11/24	10	9
51	لقاء المبادرات إيجابا ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي	جمعية نجد التنموية غزة النصر	2020/11/26	10	10
52	لقاء المبادرات إيجابا ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي	جمعية الساحل	2020-12-16	12	8
53	لقاء المبادرات إيجابا ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي	مركز حراك الشبابي	2020-12-17	3	16
54	لقاء المبادرات إيجابا ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي	جمعية زمزم الخيرية	2020-12-22	15	-

[جدول رقم (10) الدورات التي نفذها المركز خلال العام 2020]

المؤسسة	الفئة المستهدفة	عنوان التدريب	المجموع			مكان التدريب	تاريخ التدريب	ساعات التدريب	Satisfaction	Knowledge improvement	المشروع
			m	f	المجموع						
الاتحاد العام لطلبة كليات الطب البشري بجامعة الأزهر-غزة	طلاب وطالبات كلية الطب البشري	حقوق الإنسان وأليات تعزيز الحق في الصحة	12	13	25	اللايت هاوس	13-14-20- 2020/01/21	20	%68	%83	EU
المنتدى الطبي الفلسطيني	طلاب وطالبات كلية الطب البشري الجامعة الإسلامية	حقوق الإنسان وأليات تعزيز الحق في الصحة	16	8	24	اللايت هاوس	29-2020/1/30 2020/02/6-5	20	%95	%86	EU
أطباء ومُدراء مراكز الرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة	حقوق الإنسان وأليات تعزيز الحق في الصحة	20	5	25	قاعة تدريب مركز شهداء خانيونس الصحي	4-14/5/2020	20	%66	%68	EU
أطباء ومُدراء مراكز الرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة	حقوق الإنسان وأليات تعزيز الحق في الصحة	19	7	26	مطعم سنابل – خانيونس	2020/6/16-7	20	--	--	EU
المؤسسات العاملة بالقطاع الصحي – خانيونس	أعضاء وعضوات المؤسسات العاملة بالقطاع الصحي	حقوق الإنسان وأليات تعزيز الحق في الصحة	14	11	25	قاعة تدريب مطعم سنابل – خانيونس	2020/6/24-29	20	--	--	EU
وزارة الصحة – خانيونس	المؤسسات العاملة بالقطاع الصحي	حقوق الإنسان وأليات تعزيز الحق في الصحة	21	4	25	قاعة تدريب مطعم سنابل – خانيونس	2020/7/13-8	20	--	--	EU
طاقم العاملين بوزارة الصحة - محافظة رفح	مركز إدارة صحة رفح مستشفى أبو يوسف النجار برفح	حقوق الإنسان وأليات تعزيز الحق في الصحة	22	4	26	قاعة تدريب رفح	2020/10/14-6	20	--	--	EU
طاقم العاملين بوزارة الصحة - محافظة الوسطي	العاملين بمستشفى شهداء الأقصى	حقوق الإنسان وأليات تعزيز الحق في الصحة	19	5	24	قاعة تدريب مطعم العاصمة – الوسطي	2020/11/19-11	20	--	--	EU
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية	موظفي قسم الحاسوب والبرامج	صناعة وتسويق المحتوي المرئي	5	3	8	قاعة تدريب المركز بغزة	2020/5/17	40 ساعة	--	--	EU
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	المعلمين والمعلمات محافظة الشمال	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	12	14	26	فندق الروتس و مطعم اللايت هاوس	1/19- 2020/2/16	25 ساعة	%92	%33	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	المعلمين والمعلمات محافظة غزة	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	8	20	28	فندق الروتس و مطعم اللايت هاوس	1/20- 2020/2/17	25 ساعة	%90	%36	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	المعلمين والمعلمات محافظة الوسطي	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	11	17	28	مطعم العاصمة – الوسطي	1/21- 2020/2/18	25 ساعة	%93	%59	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	المعلمين والمعلمات محافظة خانيونس	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	15	13	28	مطعم سنابل – خانيونس	1/22- 2020/2/19	25	%96	%51	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	المعلمين والمعلمات محافظة رفح	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	16	14	30	مطعم فيستا رفح	2/23- 2020/2/20	25 ساعة	%96	%44	Haya

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	معلمين ومعلمات	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	7	18	25	مطعم اللاتيرنا – الشمال	2020/8/11-2/21	25 ساعة	--	--	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	معلمين ومعلمات	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	8	17	25	قاعة تدريب مطعم سيدار – غزة	2020/8/12-2/22	25 ساعة	--	--	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	معلمين ومعلمات	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	7	17	24	قاعة تدريب مطعم العاصمة – الوسطي	2020/8/13-2/23	25 ساعة	--	--	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	معلمين ومعلمات	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	10	14	24	قاعة تدريب مطعم سنابل – خانيونس	2020/8/15-2/24	25 ساعة	--	--	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	معلمين ومعلمات	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	10	14	24	قاعة تدريب مطعم فيستا – رفح	2020/8/17-2/23	25 ساعة	--	--	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	معلمين ومعلمات	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	4	22	26	عبر تقنية برنامج (zoom)	2020/11/10-1	25 ساعة	--	--	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	معلمين ومعلمات	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	3	22	25	عبر تقنية برنامج (zoom)	2020/11/18-9	25 ساعة	--	--	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	معلمين ومعلمات	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	5	21	26	عبر تقنية برنامج (zoom)	2020/11/30-22	25 ساعة	--	--	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	معلمين ومعلمات	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	7	14	21	عبر تقنية برنامج (zoom)	2020/12/3-11/25	25 ساعة	--	--	Haya
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)	معلمين ومعلمات	آليات القضاء على العنف ضد المرأة وسبل التدخل والحماية	8	24	32	عبر تقنية برنامج (zoom)	2020/12/9-1	25 ساعة	--	--	Haya
مؤسسات المجتمع المدني ومجموعات شبابية	متطوعين ومتطوعات	حقوق المرأة وسبل التدخل والحماية لمحاربة العنف ضد	6	18	24	مطعم لقمة غزة	2020/2/19-16	20 ساعة	%87	%111	NRO
مؤسسات المجتمع المدني	متطوعين ومتطوعات	حقوق المرأة وسبل التدخل والحماية لمحاربة العنف ضد النساء	13	11	24	قاعة جمعية مجددون – رفح	2020/3/5-2	20 ساعة	%95	%103	NRO
مجموعات شبابية	متطوعين وعاملين في مجموعات شبابية	حقوق المرأة وسبل التدخل والحماية لمواجهة العنف ضد النساء	11	14	25	مطعم العاصمة – الوسطي	3-11/6/2020	20 ساعة	%68	%55	NRO
مجموعات شبابية	أعضاء نادي أصدقاء المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	حقوق المرأة وسبل التدخل والحماية لمواجهة العنف ضد النساء	12	14	26	مطعم اللايت هاوس – غزة	15-18/6/2020	20 ساعة	%100	%29	NRO
العاملين بالمؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني	العاملين بمؤسسات المجتمع	آلية إعداد وكتابة التقارير المقدمة للجان الدولية " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) نموذجًا"	9	16	25	قاعة تدريب اللايت هاوس – غزة	2020/7/26 إلى 2020/8/9	30 ساعة	--	--	NRO

العاملين بالمؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني	العاملين بمؤسسات المجتمع	آلية إعداد وكتابة التقارير المقدمة للجان الدولية " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) نموذجًا"	9	16	25	قاعة تدريب اللايت هاوس – غزة	8-23/19/18-2020	15 ساعة	--	--	NRO
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	موظفين المركز الفلسطيني	العنف المبني على النوع الاجتماعي	8	11	19	مطعم اللايت هاوس – غزة	14-18/6/2020	25	%53	%15	NRO
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	موظفين المركز الفلسطيني	مهارات الاتصال والتواصل الفعال	12	13	25	قاعة المكتبة ال pchr غزة	26-30/4/2020	20	%55	%77	NRO
مركز بيت الأمان لرعاية النساء المعنفات	العاملات بالمركز	العنف المبني على النوع الاجتماعي وسبل التدخل والحماية	0	22	22	قاعة تدريب اللايت سيدار – غزة	2020/7/12-6	20 ساعة	--	--	Ktk
نقابة المحاميين الشرعيين	المحاميين المتدربين	حقوق الإنسان وآليات الترافع أمام المحاكم الشرعية	18	6	24	قاعة مطعم سيدار	-10/28 2020/11/5	35 ساعة	--	--	Ktk
نقابة المحاميين الشرعيين	المحاميين المتدربين	حقوق الإنسان وآليات الترافع أمام المحاكم الشرعية	11	14	25	قاعة تدريب مطعم سنابل – خانيونس	-10/31 2020/11/7	35 ساعة	--	--	Ktk
المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل	العاملين بهذه المراكز	بناء قدرات المكلفين بإنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان	14	6	20	قاعة اللايت هاوس	2020/12/6-2	20 ساعة	--	--	تروكير
المحامين بالدائرة القانونية بالمركز	المحاميين المتدربين	مهارات الإتصال والتواصل الفعال	3	3	6	قاعة Nu Level	2020/8/19-16	20 ساعة	--	--	بيرثا

[تفاصيل الأنشطة التدريبية التي نفذها المركز خلال الفترة]

ما بين (2020/1/1 حتى 2020/12/31)

[الجدول رقم (11) يُوضح تفاصيل المحاضرات التوعوية]

المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين			الموضوع	التاريخ
		m	f	المجموع		
جمعية مركز القرارة للتنمية الاجتماعية - خانيونس	سيدات	0	16	16	حقوق الإنسان والسلم المجتمعي ونبذ العنف	2020/10/25
جمعية مجددون التنموية الخيرية - رفح	خريجين/ات	4	19	23	حقوق الإنسان – مفاهيم عامة	2020/10/26
المركز الثقافي للتعليم والتدريب والدراسات - بيت لاهيا	طلاب جامعيين	10	10	20	اتفاقية حقوق الطفل	2020/10/27
جمعية أماني فرنسا - بيت لاهيا	سيدات	0	20	20	اتفاقية سيداو	2020/10/26
جمعية لو بطلنا نحلم - خانيونس	سيدات	0	16	16	مدخل في حقوق الإنسان وحقوق المرأة	2020/11/9
جمعية بيتنا للتنمية والتطوير المجتمعي - جباليا	خريجين/ات	13	5	18	مفاهيم العنف المبنى على النوع الاجتماعي	2020/11/18
جمعية الجليل للتنمية المجتمعية - غزة	سيدات	0	16	16	مدخل في حقوق الإنسان وحقوق المرأة	2020/11/16
جمعية الجليل للتنمية المجتمعية - غزة	خريجات	0	18	18	مدخل في حقوق الإنسان وحقوق المرأة	2020/11/18
مركز القرارة للتنمية المجتمعية - خانيونس	خريجين/ات	11	6	17	حقوق الإنسان والسلم المجتمعي ونبذ العنف	2020/11/22
جمعية التقدم للطفل والمرأة - جباليا	خريجين/ات	9	9	18	مدخل في حقوق المرأة	2020/11/23
هيئة خدمات الأصدقاء الأمريكية - غزة	خريجين/ات	9	9	18	مدخل في حقوق المرأة	2020/11/25
جمعية الرعاية الإنسانية / غزة - الشعف	سيدات	0	21	21	مفهوم العنف ضد المرأة	2020/12/14
جمعية الإنسان التنموية / خانيونس - القرارة	خريجين/ات	8	10	16	مدخل في حقوق المرأة	2020/12/16
جمعية تنمية الأسرة والمجتمع - الشمال	سيدات	0	26	26	مدخل في العنف المبني على النوع الاجتماعي	2020/12/16
جمعية الفخاري للتنمية الريفية - الفخاري	مزارعين	17	0	17	مدخل في حقوق المرأة	2020/12/17

[الجدول رقم (12) يُوضح زيارات الوفود والبرلمانات الطلابية]

المدرسة	الفئة المستهدفة	الموضوع	مكان اللقاء	العدد	تاريخ الزيارة
مدرسة الرمال الإعدادية المشتركة ج	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	20	2020/2/19
مدرسة غزة الابتدائية	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	20	2020/2/20
مدرسة مسقط الثانوية للبنات – النصيرات	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – خانيونس	9	2020/2/20
مدرسة بنات الرازي الإبتدائية –رفح	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	7	2020/2/27
مدرسة الرمال الإعدادية المشتركة ج	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	20	2020/2/19
مدرسة ذكور أحمد عبد العزيز الإعدادية	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	31	2020/3/3
مدرسة بنات الشوكة رفح	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	30	2020/3/5

[الجدول رقم (13) يوضح تفاصيل لقاءات التوعية التي نظمها المركز مع المؤسسات الأخرى]

المؤسسة	الفئة المستهدفة	عنوان اللقاء	المجموع			تاريخ اللقاء	مدة اللقاء	مكان اللقاء
			m	f	المجموع			
جمعية الولاء الخيرية	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	30	8	38	2020/2/11	ساعتان	عبسان الكبيرة
جمعية الولاء الخيرية	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	26	4	30	2020/2/13	ساعتان	عبسان الكبيرة
جمعية قاع القرنين	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	44	0	44	2020/2/18	ساعتان	الفخاري
جمعية قاع القرنين	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	30	10	40	2020/2/19	ساعتان	الفخاري
جمعية مريم العذراء – رفح	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	20	15	35	2020/2/20	ساعتان	الشوكة برفح
جمعية مريم العذراء – رفح	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	22	8	30	2020/2/22	ساعتان	الشوكة برفح
جمعية مريم العذراء – رفح	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	12	8	20	2020/02/25	ساعتان	الشوكة برفح
جمعية مريم العذراء – رفح	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	17	3	20	2020/02/26	ساعتان	الشوكة برفح
جمعية بيت المستقبل	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	27	5	32	2020/2/29	ساعتان	خزاعة – خانيونس
جمعية تطوير المرأة الريفية	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	15	15	30	2020/3/1	ساعتان	وادي السلقا

جمعية تطوير المرأة الريفية	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	15	14	29	2020/3/2	ساعتان	وادي السلقا
بلدية بني سهيلا	المستفيدين من المشاريع التنموية (عمال، مزارعين)	الحق في السكن والأرض والملكية	20	10	30	2020/3/3	ساعتان	بني سهيلا

[الجدول رقم (14) يوضح التقارير الصادرة عن المركز خلال العام 2020]

الرقم	التاريخ	العنوان	الرابط
1	9 فبراير 2020	تقرير "القيود الإسرائيلية على سفر مرضى قطاع غزة للعلاج في الخارج" "مشروع الاتحاد الأوروبي".	https://www.pchrgaza.org/ar/%d8%ad%d8%b1%d9%85%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%b6%d9%89-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84%d8%a7%d8%ac-%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d9%8a%d8%aa%d9%86%d8%a7%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84/
2	16 مارس 2020	تقرير حول: الاستهداف الاسرائيلي لناشطي ومؤسسات حقوق الانسان	https://www.pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2020/03/Human-Rights-Inst-report-final-16-March-2020.pdf
3	17 مارس 2020	تقرير حول: العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال مسيرات العودة وكسر الحصار في غزة	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19302
4	30 مارس 2020	تقرير بعنوان " الغلبة للإفلات من العقاب"	https://www.pchrgaza.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%83%d8%b1%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%ab%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%85%d8%b3%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%a8%d8%b1%d9%89/
5	4 مايو 2020	تقرير حول اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين من 1 مايو 2019 حتى 30 أبريل 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19092
6	4 مايو 2020	انتهاكات حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية من 1 ابريل 2019 وحتى 31 مارس 2020	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19090
7	14 يوليو 2020	تقرير "الحصار البحري والاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة"	https://www.pchrgaza.org/ar/الحصار-البحري-والاعتداءات-الإسرائيل
8	10 نوفمبر 2020	تقرير "واقع الخدمات الصحية المقدمة للمرضى في قطاع غزة، مرضى السرطان كنموذج"	https://www.pchrgaza.org/ar/أوضاع-مرضى-السرطان-في-قطاع-غزة-تقرير-خ
9	3 ديسمبر 2020	تقرير عن "الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة": الحق في الصحة	https://www.pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2020/12/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B4-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%A8%D8%B1-2020.pdf

[الجدول رقم (15) أوراق الحقائق الصادرة عن المركز خلال العام 2020]

التاريخ	عنوان الورقة	اللنك الخاص	ملاحظات
30 مارس 2020	ورقة حقائق "انفوجرافيك" توضح توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الانسان لانتهاكات حقوق الانسان من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي	https://www.facebook.com/pchrgaza/photos/a.251628154673/10158358959004674/?type=3&theater	

[الجدول رقم (16) بورش العمل التي نفذها المركز خلال العام 2020]

الرقم	التاريخ	عنوان الورشة	الرابط الالكتروني	ملاحظات
1	12 أبريل 2020	ورشة عمل عبر شبكة الانترنت لمناقشة صلاحيات وقيود السلطات حالة الطوارئ	الخبر: https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18993	» عقدت الورشة عبر تطبيق «زووم» نظراً لفرض حالة الطوارئ في الارض الفلسطينية المحتلة في ظل جائحة كورونا العالمية. » **شارك فيها** 13 طالباً وناشطاً وصحفياً، بينهم (7) إناث.
2	12 ابريل 2020	ورشة عمل عبر شبكة الانترنت لمناقشة صلاحيات وقيود السلطات حالة الطوارئ	الخبر: https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18993	» تطبيق "زووم" نظراً لفرض حالة الطوارئ في الارض الفلسطينية المحتلة في ظل جائحة كورونا العالمية. » شارك فيها 13 طالباً وناشطاً وصحفياً، بينهم (7) إناث
3	4 مايو 2020	حلقة نقاش بعنوان "حرية الرأي والتعبير في فلسطين" لإطلاق تقريريه الدوريين حول حرية التعبير	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19096	» عقدت الورشة عبر تطبيق «زووم» نظراً لفرض حالة الطوارئ في الارض الفلسطينية المحتلة في ظل جائحة كورونا العالمية » شارك فيها (30) شخصاً من الصحفيين والناشطين والمهتمين.
4	9 يونيو 2020	جلسة حوارية رقمية حول حرية التعبير والتحقيقات الاستقصائية	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19206	» عقدت الورشة عبر تطبيق "زووم" نظراً لفرض حالة الطوارئ في الارض الفلسطينية المحتلة في ظل جائحة كورونا العالمية. » بمشاركة (18) من الصحفيين والناشطين والمهتمين
5	28 يوليو 2020	"الحصار البحري وتداعياته على حقوق الصيادين"	https://www.pchrgaza.org/ar/**المركز-ينظم-ورشة-عمل-بعنوان-الحصار-ال**	» تعبئتها من قبل وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعي
6	10 نوفمبر 2020	"أوضاع مرضى السرطان في قطاع غزة"	https://www.pchrgaza.org/ar/**إطلاق-تقرير-أوضاع-مرضى-السرطان-في-قطاع**	» تعبئتها من قبل وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعي
7	26 نوفمبر 2020	حلقة نقاش خاصة ومغلقة بعنوان: "تأثير جائحة كورونا وحالة الطوارئ على عمل مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة".	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20098	» عقدت الورشة عبر تطبيق "زووم" نظراً لفرض حالة الطوارئ في الارض الفلسطينية المحتلة في ظل جائحة كورونا العالمية. بمشاركة (18) من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة
8	3 ديسمبر 2020	حلقة نقاش ثانية مغلقة بعنوان: "تأثير جائحة كورونا وحالة الطوارئ على الحق في التجمع السلمي والحق في حرية الرأي والتعبير"	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20102	» عقدت الورشة عبر تطبيق "زووم" بحضور (17) من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني وصحفيين في قطاع غزة.

[الجدول رقم (17) الحلقات الاذاعية التي نفذها المركز خلال العام 2020]

الرقم	التاريخ	الموضوع	الإذاعة
1	18 مايو 2020	أوضاع مرضى السرطان في قطاع غزة	زمن FM
2	9 يونيو 2020	أثر جائحة كورونا على مرضى السرطان بقطاع غزة، والقيود المفروضة على تنقلهم	زمن FM
3	21 يونيو 2020	قرار المركز وقف خدماته القانونية لمرضى قطاع غزة عقب قرار وقف التنسيق الأمني بين هيئة الشؤون المدنية والفلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي	إذاعة وطن
4	23 يونيو 2020	الأوضاع الصحية لمرضى قطاع غزة في ظل إغلاق معابر قطاع غزة	إذاعة زمن FM
5	من يناير وحتى ديسمبر 2020	تنفيذ 51 حلقة إذاعة من برنامج "استشارتك علينا" الذي تنفذه وحدة المرأة بواقع حلقة اسبوعياً	إذاعة غزة FM

[الجدول رقم (18) النشرات التوعوية الصادرة عن المركز خلال العام 2020]

التاريخ	موضوع النشرة	اللينك	الملاحظات
7 أبريل 2020	صلاحيات وقيود السلطات في حالة الطوارئ المتعلقة بمكافحة انتشار وباء كورونا (COVID-19) وفق القانون الدولي والفلسطيني	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18970	أشرفت وحدة تطوير الديمقراطية على تصميم النشرة، والمساهمة والإشراف على إعداد فيديو أعدته وحدة الدعم التقني حول النشرة (كتابة المضمون، والإشراف على المونتاج) رابط الفيديو: https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19127

[جدول رقم (19) يوضح التحديثات التي اصدرها المركز خلال العام 2020]

الرقم	التاريخ	عنوان التحديث	الرابط الالكتروني
1	15 يناير 2020	إحراق سيارة رئيس مجلس قروي تلفيت	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18543
2	29 يناير 2020	مقتل مواطن برصاص مسلحين في مدينة الخليل	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18638
3	24 فبراير 2020	وفاة مواطن خلال شجار عائلي في قرية أوصرين، قضاء نابلس	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18755
4	15 مارس 2020	مسلحون يطلقون النار تجاه مواطنين ويختطفون أحدهما بمدينة غزة	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18807
5	24 مارس 2020	مقتل مواطنين بينهما امرأة بالرصاص في قطاع غزة	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18852
6	29 مارس 2020	مقتل رئيس مجلس قروي النصارية، قضاء نابلس برصاص مجهولين	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18889
7	30 مارس 2020	إصابة مواطن برصاص مجهولين في مدينة نابلس	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18907
8	11 أبريل 2020	مقتل مواطن جراء إطلاق النار عليه في قرية عزبة شوفة قضاء طولكرم	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18990

9	15 أبريل 2020	مقتل طفلة بعيار ناري بلدة بني نعيم، في محافظة الخليل	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19010
10	4 مايو 2020	إصابة مواطن بجراح خطيرة أطلقها عليه مسلحون شمال قطاع غزة	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19079
11	17 مايو 2020	إصابة أربعة مواطنين بجراح، أحدهم بحالة خطيرة، خلال شجار عائلي في مخيم البريج وسط قطاع غزة	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19149
12	28 مايو 2020	مقتل طفل جراء العبث بجسم متفجر في بيت لاهيا	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19170
13	1 يونيو 2020	مقتل مواطن برصاص مسلحين في مخيم جنين للاجئين	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19193
14	2 يونيو 2020	إطلاق النار وسط مدينة غزة في وضح النهار	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19195
15	21 يونيو 2020	مقتل مواطنين، بينهما امرأة، وإصابة ثلاثة آخرين بأعيرة نارية، في حادثتين منفصلتين، في بلدة بدو، شمالي القدس، ومدينة جنين	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19246
16	28 يونيو 2020	إلقاء أجسام متفجرة على منزل د. عزيز الدويك، في الخليل للمرة الثانية	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19288
17	29 يونيو 2020	إصابة طفل بجراح خطيرة جراء العبث بالسلاح في خان يونس	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19290
18	26 يوليو 2020	وفاة طفلة بعيار ناري طائش في غزة	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19382
19	25 أغسطس 2020	استخدم خلاله سلاح ناري: شجار عائلي في مخيم الشاطئ يودي بحياة شخص ويصيب خمسة آخرين	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19524
20	30 أغسطس 2020	مقتل امرأة وإصابة شقيقتها جراء إطلاق نار في حفل زفاف بمخيم الأمعري	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19549
21	27 سبتمبر 2020	مقتل مواطن وإصابة 5 آخرين، بينهم طفل خلال شجار عائلي شرقي مدينة القدس المحتلة	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19646
22	18 أكتوبر 2020	مقتل مواطن وإصابة شقيقه جراء إطلاق النار عليهما في مدينة يطا، قضاء الخليل	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19730
23	8 ديسمبر 2020	مقتل مواطن خلال شجار عائلي في بلدة الرام، شمال مدينة القدس	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20234
24	21 ديسمبر 2020	مقتل طفلة جراء العبث بسلاح والدها في جباليا، شمال قطاع غزة	https://www.pchrgaza.org/ar/?p=20344

[جدول رقم (20) يوضح عدد الوصول والزيارات للموقع الالكتروني الخاص بالمركز خلال العام 2020]

Month	Unique visitors	Unique visitors	Number of visits	Hits	Bandwidth
Jan 2020	9,234	9,234	32535	251254	53.07 GB
Feb 2020	10,249	10,249	38795	325150	58.91 GB
Mar 2020	8,584	8,584	35685	290215	59.46 GB
Apr 2020	9,845	9,845	32591	246585	52.35 GB
May 2020	8,253	8,253	29525	231454	49.87 GB
Jun 2020	9,584	9,584	36211	295412	58.95 GB
Jul 2020	10,248	10,248	37548	302151	60.35 GB
Aug 2020	8,457	8,457	32445	254125	54.02 GB
Sep 2020	7,545	7,545	30215	230254	53.87 GB
Oct 2020	9,985	9,985	35284	295841	58.56 GB
Nov 2020	9,254	9,254	33021	274512	55.21 GB
Dec 2020	8,593	8,593	31575	241709	51.11 GB
Total	**109,831**	**109,831**	**405430**	**3238662**	

[جدول رقم (21) جدول الاجتماعات / اللقاءات التي عقدها المركز]

التاريخ	اسم ومسمى ممثل الجهة	الموضوع	الوسيلة	ملاحظات
28 يناير 2020	مركز كارتر The Carter Center Hriar Balian, Director of the Conflict Resolution Program, Andrew Whitley The Elders team: The Executive Director, Jane Kinninmont. The Head of Programs		مطعم لقمة	
29 يناير 2020	مجلس منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية مع ممثلين دول أوروبية	حول القيود المفروضة على الشركات غير الربحية		ضم الاجتماع ممثلين عن النرويج، الاتحاد الأوروبي، التعاون السويسري والتعاون الإيطالي
3 فبراير 2020	ليلى برهوم، منظمة أوكسفام، وسمير زقوت، الميزان	مناقشة مشروع مشترك ممول من أوكسفام حول تضييق فضاء المجتمع المدني		تنسيق جهود المناصرة المدرجة في المشروع
3 فبراير	سيمون دي ستيفانو، مدير البرامج حسام مناع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون SDC		مقر المركز	

4 فبراير	وفد من مديرية الإصلاح والسجون		مقر المركز	
6 فبراير	لاني NRC		فندق الديرة	
6-7 فبراير 2020	الأورومتوسطية للحقوق، المشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية المنعقدة في عمان، الأردن			
11 فبراير	الدكتور وئام مطر، مدير الشرطة القضائية		مقر المركز	
12 فبراير	وليام بيل، مدير البرامج وجولي ميغن، مديرة الربنامج وأحمد الصوراني، كريستشين إيد	القيود على المجتمع المدني، الضغوط التي تواجهها كريستشين إيد ومتطلبات مانحيها بشأن الإرهاب	مقر المركز	لا مشكلة مع المركز في الاستجابة لمتطلبات التمويل
12 أبريل 2020	الدكتور محمد عوض، رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي؛ الدكتور محمد النحال، وكيل وزارة العدل؛ والدكتور محمد أبو الريش، وكيل وزارة الصحة	حول الاجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة كورونا. تم التشديد على احترام حقوق الإنسان في ظروف حالة الطوارئ		لقاء مع منظمات حقوق الإنسان
12 فبراير	الممثلية الفنلندية السفيرة آنا كايسا هيكّينين، ومسؤولة التعاون الدولي في الممثلية باولا ملان.	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان، القيود على المجتمع المدني، وبحث الشراكة المستقبلية	مقر المركز	تم حثهم على استئناف دعمهم المالي للمركز
13 فبراير 2020	سيغبيون ليتلاند (Sigbjorn Litland)، الممثلية النرويجية	القيود المتنامية على الشركات غير الربحية		لقاء بواسطة الهاتف بهدف أعداد مادة لوزيرة الخارجية النرويجية قبيل زيارتها للسلطة الفلسطينية واجتماعها برئيس الوزراء محمد اشتيه
17 فبراير	سفيرة فلسطين في هولندا		عبر الهاتف	
18 فبراير	السفيرة روبن ويتلوفر، ممثلة كندا لدى السلطة الفلسطينية، وآندريا نكلوس، مسؤولة السياسة والتجارة بمكتب الممثلية الكندية		مقر المركز	
19 فبراير	Agneta Johansson ILAC Executive Director ILAC		عبر السكايب	
22 أبريل 2020	اللواء توفيق أبو نعيم	حول الاجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة كورونا. تم التشديد على احترام حقوق الإنسان في ظروف حالة الطوارئ		اجتماع مع منظمات حقوق الإنسان
21 ابريل	Agneta Johansson ILAC Executive Director ILAC		عبر السكايب	
22 ابريل	مجموعة من المحامين والفريق الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية		عبر الزووم	
26 ابريل	Jeanne Mirer IADL **اجتماع مع اتحاد المحامين الديمقراطيين**		عبر الزووم	
11 مايو	Mr. Sven Kuhn Von Burgs-dorff EU The New EU Representative		Webex meeting	
13 مايو	Daisy Organ مسؤول الفريق السياسي في القنصلية القنصلية البريطانية		عبر MSTeams	

13 مايو	Javier Díaz Muriana Tco. Cooperación Internacional y Advocacy Chief Operating and Communication Officer ومجموعة أخرى من اسبانيا Al Quds Malaga		عبر الزووم	
13–14 مايو 2020	المشاركة في اجتماعات مجموعة عمل "فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون الأورومتوسطية			للحقوق نائب مدير المركز هو المرجع السياسي للمجموعة بوصفه عضو في اللجنة التنفيذية للشبكة- لقاء افتراضي
4–6 يونيو 2020	الأورومتوسطية للحقوق	اجتماعات اللجنة التنفيذية		لقاء افتراضي
7 يونيو	IADL Jeanne Mirer اجتماع مع اتحاد المحامين الديمقراطيين		عبر الزووم	
10 يونيو	جواد عويضة هيئة شؤون الاسرى		مقر المركز	
11 يونيو 2020	السفير عمار حجازي، مساعد وزير الخارجية، وطاقم من الفلسطيني لقطاع المتعدد، وطاقم من الوزارة	الحملة الإسرائيلية ضد منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني	عبر الزووم	شارك في الاجتماع ممثلون عن عدد من منظمات المجتمع المدني
15 يونيو	د. طارق الديراوي جامعة فلسطين، الاستاذ زاهر السقا جامعة الازهر		مقر المركز	
15 يونيو	د. عائد ياغي الإغاثة الطبية		مقر المركز	
15 يونيو	د. فيصل أبو شهلا حركة فتح		مقر المركز	
16 يونيو	أيمن فتيحة، جودت الخضري الاتحاد الأوروبي		مقر المركز	
16 يونيو	Ayman Nijim Solidarity Program Officer for the Middle East Sara Mersha, Director of Grantmaking and Advocacy, Grassroots International		عبر الزووم	
18 يونيو 2020	التعاون السويسري والممثلية السويسرية	حول أوضاع المرضى في قطاع غزة في ضوء قرار السلطة الفلسطينية وقف التنسيق مع إسرائيل	عبر الزووم	تم خلال اللقاء حث الشركاء الدوليين على التدخل لمساعدة المرضى
18 يونيو 2020	الأورومتوسطية للحقوق	اجتماع للجنة التنفيذية حول الوضع المالي		
18 يونيو	د. محمد الشلالدة، وزير العدل، لما نزيه، وزارة الخارجية والمغتربين عطاف علي، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة العدل، وزارة الخارجية الفلسطينية		عبر الزووم	
20 يونيو	Jeanne Mirer IADL		عبر الزووم	
21 يونيو	Jeanne Mirer IADL		عبر الزووم	
23 يونيو 2020	سيفين جانسن، مسؤولة الشؤون السياسية في الممثلية الألمانية، بسمة الخطيب، سؤول الصحافة وحقوق الإنسان والشؤون الثقافية	حول أوضاع حقوق الإنسان		تم خلال الاجتماع توجيه النقد لموقف ألمانيا من المحكمة الجنائية الدولية

25 يونيو 2020	الأورومتوسطية للحقوق	المشاركة في اجتماع خاص لمجموعة عمل "فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون حول سبل مواجهة خطة الضم	لقاء افتراضي	
29 يونيو	مروى قاسم Marwa Qassem Head of mission Support – Gaza – Palestine Mr. Benoit Vasseur MSF Belgium head of mission أطباء بلا حدود		مقر المركز	
2 يوليو	كايد الغول، جميل مزهر الجبهة الشعبية		مقرهم	
2 يوليو	حجاي إلعاد، مدير بيتسيلم، كريم جبران، رئيس البحث الميداني، ايال ساجيف، منسق الداتا مؤسسة بيتسيلم Hagai El-Ad Kareem Issa Jubran Eyal Sagiv	مدير	سكايب	
5 يوليو 2020	لقاء بمبادرة من مؤسسة الحق لمناقشة التطورات الخاصة بالقضاء	منظمات حقوق إنسان ومجتمع مدني فلسطينية		تم الاتفاق على صياغة ورقة موقف مشتركة في ظل حالة الانقسام في موقف المجتمع المدني. وتم تشكيل لجنة مصغرة ضمت المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحق، الميزان، مساواة، استقلال، أمان، والهيئة المستقلة.
6 يوليو	أحمد الحسيني باحث يعمل رسالة ماجستير GIZ		سكايب	
9 يوليو	أجناثو كاساريس، مدير الصليب بغزة، فايز الاقرع الصليب الأحمر		مقر المركز	
20 يوليو	Jonathan O'Donohue Research Consultant World Federalist Movement/ Institute for Global Policy (WFM/IGP) World Federalist Movement/ Institute for Global Policy (WFM/IGP		مقر المركز	
23 يوليو	الوكالة الكاثوليكية الإنمائية ميزيريور		عبر زووم	
12 يوليو 2020	اجتماع اللجنة المصغرة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحق، الميزان، الهيئة المستقلة، أمان، مساواة، بشأن استقلال القضاء	بمبادرة الحق ومشاركة ممثلين عن الأعضاء		» تم التأكيد على موقفنا بأن جميع الإجراءات المتخذة من السلطة غير قانونية وأن المجلس الانتقالي المشكل من الرئيس غير قانوني. » لم يتم التوصل لموقف مشترك، وتم تفويض مؤسسة الحق بصياغة ورقة موقف في ضوء المناقشات
5 أغسطس 2020	اجتماع اللجنة المصغرة حول القضاء	مبادرة من الحق لمناقشة مسودة ورقة موقف قامت بإعدادها	زووم	

8 أغسطس	اجتماع اللجنة المصغرة حول القضاء	استكمال المناقشات السابقة	زووم	
8 أغسطس 2020		اجتماع اللجنة المصغرة حول القضاء		تم التوافق على ورقة الموقف وإدخال التعديلات اللازمة. جميع المنظمات وافقت باستثناء الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. وصدرت ورقة الموقف عن مجموعة من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
15 سبتمبر 2020	دورين فاندن بوير، ائتلاف المنظمات الكاثوليكية للعدالة الاجتماعية (CIDSE)	مناقشة عمل مناصرة مشتركة حول غزة في أوروبا	لقاء افتراضي	شارك عن المركز كل من أ. راجي، مدير المركز، ونائبه لشؤون البرامج، حمدي شقورة
16 سبتمبر 2020	أوين هامل، منظمة تروكرا باربرا دريك، مستشارة برنامج –الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل تروكير، القدس Barbara Drake Programme Consultant - Occupied Palestinian Territory & Israel Trócaire, Jerusalem مؤسسة تروكير	مناقشة تداعيات كورونا على الأوضاع في فلسطين، خصوصاً قطاع غزة	لقاء افتراضي	ضمن سلسلة اجتماعات دعا لها المركز مع الشركاء الدوليين
18 سبتمبر 2020	ممثلون عن الشركاء: مكتب التمثيل النرويجي؛ وكالة التنمية السويسرية؛ وغراس رووتس	» مناقشة تداعيات كورونا على الأوضاع في فلسطين، خصوصاً قطاع غزة	لقاء افتراضي	ضمن سلسلة اجتماعات دعا لها المركز مع الشركاء الدوليين
21 سبتمبر 2020	المساعدات الإيرلندية (IrishAid)	مناقشة تداعيات كورونا على الأوضاع في فلسطين، خصوصاً قطاع غزة	لقاء افتراضي	ضمن سلسلة اجتماعات دعا لها المركز مع الشركاء الدوليين
22 سبتمبر	Dorien Vanden Boer Siegmund, Dorthe ميزرور – ألمانيا		طريق الزووم	
21 سبتمبر 2020	الأورومتوسطية للحقوق	اجتماع مع منسق "مجموعة فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون،" لفحص فرص عمل مناصرة للمركز في أوروبا	لقاء افتراضي	تم الاتفاق على توحيد الجهود مع ائتلاف المنظمات الكاثوليكية (CIDSE) وعمل مناصرة مشتركة
28 سبتمبر 2020	ماثياس شمالي، مدير العمليات في الأونروا	حول عمل الأونروا في ظروف الوباء		اجتماع بمبادرة من شبكة المنظمات الأهلية
1 أكتوبر 2020	الأورومتوسطية للحقوق وائتلاف المنظمات الكاثوليكية (CIDSE) ومنظمة غيشا (Gisha)	لمناقشة خطوات مناصرة دولية مشتركة		
5 أكتوبر	The Interactio link	Matteo Tonella Program Associate World Federalist Movement/Institute for Global Policy (WFM/IGP) ICC Court Coalition for the International Criminal Court		

6 أكتوبر 2020	مؤسسة سبيل	لقاء حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة نظمته سبيل		ضمن مبادرة مناصرة (Kumi Now online). لقاء افتراضي تحدث فيه كل من حمدي شقورة، نائب المدير لشؤون البرامج، وباسل الصوراني، مسؤول مناصرة في المركز، وشارك فيه 75 شخصاً من كافة أنحاء العالم.
7 أكتوبر 2020	كريستشين إيد	اجتماع بخصوص النتائج (Outcome Harvesting)	لقاء افتراضي	ضمن لقاءات خاصة بالشراكة
8 أكتوبر 2020	كريستشين إيد	نظرية التغيير للمؤسسة	لقاء افتراضي	ضمن لقاءات خاصة بالشراكة
8 أكتوبر 2020	نعيم الخطيب	تقييم مركز الميزان لحقوق الإنسان		لقاء بطلب من الميزان في إطار عمل خطة استراتيجية جديدة للمؤسسة
8 أكتوبر	Daisy Organ مسؤول الفريق السياسي القنصلية البريطانية		MS Teams	
13–15 أكتوبر 2020	كريستشين إيد	فحص الاستراتيجية		لقاءات افتراضية مشتركة بين طاقم المركز والشركاء لفحص استراتيجيات العمل
15 أكتوبر 2020	كريستشين إيد	مناقشة فرص تقديم مشروع مشترك للاتحاد الأوروبي		اجتماع افتراضي
15 أكتوبر 2020	الأورومتوسطية للحقوق	اجتماع ثانٍ خاص بمجموعة الاتصالات		اجتماع افتراضي
21 أكتوبر 2020	المساعدات الكنسية الدنماركية	اجتماع الشركاء		عقد في مقر مؤسسة معاً
22–24 أكتوبر 2020	الأورومتوسطية للحقوق	اجتماعات اللجنة التنفيذية		اجتماع افتراضي
24 أكتوبر	Jeanne Mirer IADL			عبر الزووم
25 أكتوبر 2020	شبكة المنظمات الأهلية	المشاركة بورقة عمل حول القيود في حالة الطوارئ، ضمن مؤتمر "دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة تداعيات كورونا"		عقد المؤتمر في قاعة سيدار بغزة
25 أكتوبر	Jeanne Mirer IADL		عبر الزووم	
1 نوفمبر	Adam KLINK Senior Project Development Officer occupied Palestinian territory (oPt) ACTED I Act today I Invest in tomorrow ACTED International NGO		عبر الزووم	
10 نوفمبر 2020	الأورومتوسطية للحقوق، ائتلاف المنظمات الكاثوليكية (CIDSE)، غيشا (Gisha) والميزان	اجتماع تحضيري للقاء ويبنار دولي يسلط الضوء على الأوضاع في قطاع غزة		لقاء افتراضي
10 نوفمبر 2020	الأورومتوسطية للحقوق	اجتماع تحضيري لاجتماعات مجموعة عمل "فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون		لقاء افتراضي
11 نوفمبر	James Heenan		عبر الزووم	
11 نوفمبر 2020	رجب السراج	تقييم عمل مؤسسة الضمير		لقاء بطلب من المؤسسة ضمن عمل تقييم ووضع خطة استراتيجية

12 نوفمبر 2020	الاوروموتوسطية للحقوق وائتلاف المنظمات الكاثوليكية (CIDSE)	ويبنار دولي حول الأوضاع في غزة		لقاء افتراضي تحدث فيه المركز والميزان وغيشا، بمشاركة أوروبية
16–17 نوفمبر 2020	الأوروموتوسطية للحقوق	اجتماعات مجموعة العمل "فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون"		لقاء افتراضي
19 نوفمبر 2020	الأوروموتوسطية للحقوق	اجتماع ثالث لمجموعة عمل الاتصالات		لقاء افتراضي
24 نوفمبر 2020	ائتلاف المنظمات الكاثوليكية (CIDSE) والأوروموتوسطية للحقوق	اجتماع تحضيري للقاء مع مجموعة مشرق – مغرب (MaMa) في الاتحاد الأوروبي		شارك في اللقاء كل من المركز والميزان وغيشا
25 نوفمبر 2020	لقاء مشترك مع مجموعة مشرق – مغرب في الاتحاد الأوروبي	حول أوضاع حقوق الإنسان ولحث أوروبا على اتخاذ خطوات جادة في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي		لقاء مناصرة دولية افتراضي مشترك (المركز والميزان وغيشا) مع الشركاء الدوليين. شارك في اللقاء أكثر من 15 مشاركاً من مجموعة مشرق–مغرب
25 نوفمبر	حسام مناع SDC		في مكتب SDC	
25 نوفمبر	Philippe Lazzarini UNRWA Commissioner General UNRWA		في مقر الوكالة بغزة	
26 نوفمبر 2020	مايكل ميلر (Michael Miller)، نائب المدير العام، المديرية العامة للجوار والتوسعة (NEAR) في المفوضية الأوروبية، بروكسيل	حول الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة واتخاذ إجراءات أوروبية في مواجهة سياسات الاحتلال		ضمن لقاء المناصرة الدولية – لقاء افتراضي
27 نوفمبر 2020	الاوروموتوسطية للحقوق	اجتماع رابع لمجموعة عمل الاتصالات		لقاء افتراضي
28 نوفمبر 2020	مجموعة المساعدة القانونية الدولية (ILAC)	مناقشة مشروع مشترك للاتحاد الاوروبي		لقاء افتراضي
30 نوفمبر 2020	مناقشة عمل لقاءات مناصرة افتراضية في الولايات المتحدة	غراس رووتس الدولية (Grassroots International)		لقاء افتراضي
30 نوفمبر	Ayman Nijim Solidarity Program Officer for the Middle East Christina Chiavoni GRI Senior Communication Coordinator Grassroots International		عبر الزووم	
1 ديسمبر 2020	الشركاء تروكرا (TROCAIRE)	ورشة عمل دولية حول التقاضي الاستراتيجي		
2 ديسمبر	The session with Al-Haq - International Law Orientation course مؤسسة الحق		عبر الزووم	
3 ديسمبر	مجدي شقورة والقنصل العام الفرنسي في القدس ونائبه القنصلية الفرنسية		في مطعم جلوري	
12 ديسمبر 2020	الأوروموتوسطية للحقوق	اجتماع اللجنة التنفيذية مع مجموعة عمل الاتصالات		لقاء افتراضي
13 ديسمبر 2020	شبكة المنظمات الأهلية	إدارة جلسة في مؤتمر "حالة حقوق الإنسان 2020"		قاعة سيدار

اجتماع مجلس إدارة المركز

اجتماع الجمعية العمومية للمركز

أ. راجي الصوراني، مدير المركز، و أ. شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق، على هامش اجتماعات عقدت في لاهاي

أ. راجي الصوراني، مدير المركز، و أ. شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق، على هامش اجتماعات عقدت في لاهاي

اجتماعات في المحكمة الجنائية الدولية والشركاء في بروكسل.

اجتماع في المحكمة الجنائية والشركاء في لاهاي.

[١. راجي الصورة خلال اجتماع نظمته جامعة يل الأمريكية، خلال الفترة بين 10–12 يناير]